الخصائص الصرفية للأسماء والصفات

في اللغة العربية

دراسة موازنة في:

(التعريف والتأنيث والتثنية والجموع)

إعداد

د / رباب إبراهيم عبد الفضيل السيد

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

فرع جامعة الأزهر بالإسكندرية

١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

ض

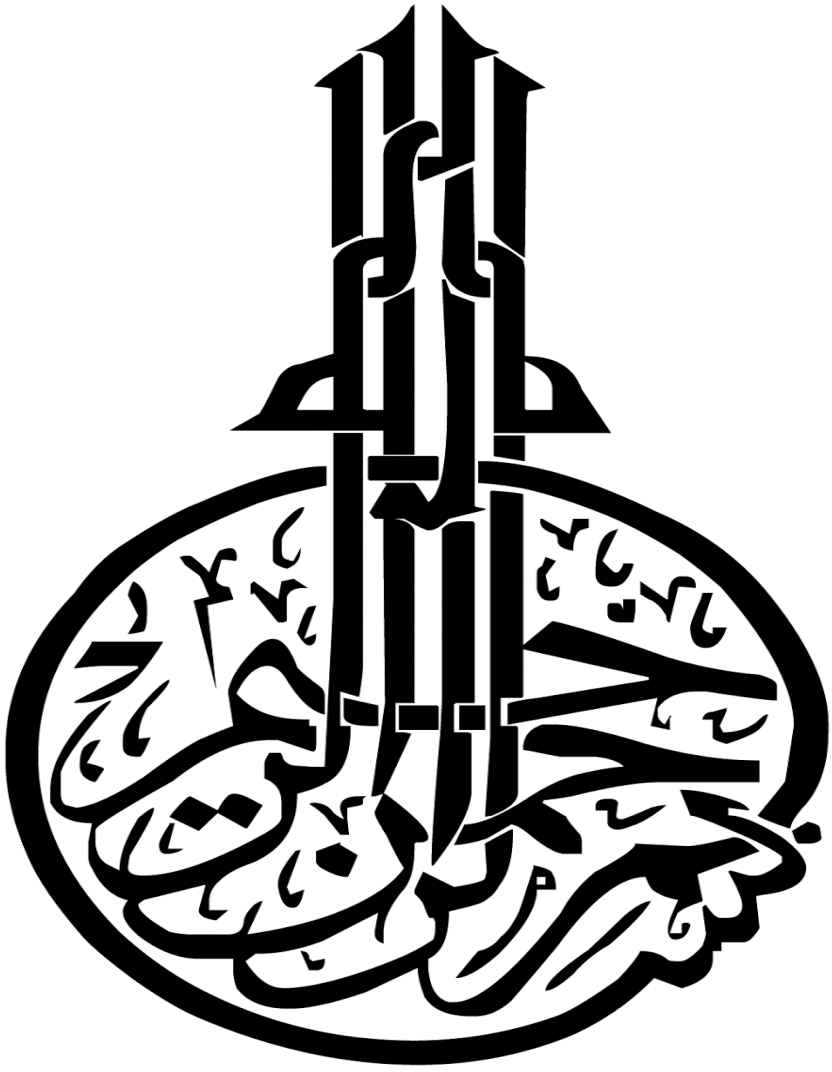

الخصائص الصرفية للأسماء والصفات في اللغة العربية دراسة موازنة في التعريف والتأنيث والتثنية والجموع

رباب إبراهيم عبد الفضيل السيد
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية – جامعة الأزهر-مصر.
البريد الإلكتروني:
Rbababdelfadil339.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث، الكشف عن الخصائص الصرفية للأسماء، تلك التي يتميز بها الاسم، وتكون علامات له، وإمارات تخصه دون غيره فتلازمه، وتكون دليلا عليه وأمارة علىٰ وجوده، فالاسم بحده: ما دل علىٰ معنىٰ في نفسه، وجعله مخبرًا عنه؛ يتوارد عليه معان، بعضها يكشف عنها الإعراب، وبعضها الآخر يرد إلىٰ البنية الصرفية، وما تفرضه من طبيعة قبل التركيب ، مما يجعله مؤهلًا لوظائف نحوية محددة أثناء التركيب، وإنما يتم ذلك من خلال الدلائل لهذه البنية الصرفية، ذلك للارتباط الوثيق بين التصريف والدلالات.

وتكمن قيمة الدراسة وأهميتها في الكشف عن مكنون الخصائص الصرفية التي يتميز بها الاسم عن أخويه الفعل والحرف، وبحث الأسباب التي جعلتها علامات تخصه دون غيره، ثم الكشف عما هو أدق، وهو: دراسة هذه الخصائص في الأسماء والصفات، من خلال دراسة موازنة بينهما، تكشف عن اشتراكهما وافتراقهما في تلك الخصائص، فانتماؤهما

إلىٰ فصيلة الأسماء واختلافهما في البنية الصرفية يجعل بينهما وجوه اشتراك ووجوه افتراق، يكشف بها عن وجوه في الدلالات تميز أحدهما عن الآخر، وتجعله أكثر تخصيصًا وأكثر تحديدًا من صاحبه في تلك العلامات والأمارات، فكانت الدراسة لهذا البحث بهذا الهدف تحت عنوان: "الخصائص الصرفية للأسماء والصفات دراسة موازنة" في: (التعريف والتأنيث والتثنية والجموع).

الكلمات المفتاحية: الدراسات الموازنة- الدلالات- البنية الصرفية- الأسماء- الصفات- الخصائص.

Morphological characteristics of nouns and adjectives in the Arabic language: a balancing study in definition, feminization, dualism, and plurals

Rabab Ibrahim Abdel-Fadil Al-Sayed

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria - Al-Azhar University - Egypt.

Email: Rbababdelfadil339.el@azhar.edu.eg

Abstract:

This research deals with revealing the morphological characteristics of nouns, those that characterize the noun, and that are signs for it, and signs that belong to it and not others, so they accompany it, and they are evidence of it and a sign of its existence. It has meanings, some of which are revealed by the syntax, and others are referred to the morphological structure, and the nature it imposes before synthesis in and methods, which makes it qualified for specific grammatical functions during synthesis.

The value and importance of the study lies in revealing the morphological characteristics that distinguish the noun from the brotherhood of verb and letter, and examining the reasons that made them marks that belong to him and not others, then revealing what is more accurate, which is: studying these characteristics in nouns and adjectives, through a study of a balance between them, reveals About their participation and difference in these characteristics, their belonging to the family of nouns and their difference in the morphological structure makes between them faces of participation and faces of separation, by which it reveals faces in semantics that distinguish one from the other, and make it more

specific and more specific than its owner in those signs and signs, the study of this research was in this The objective is under the title: "The Morphological Characteristics of Nouns and Adjectives: A Balancing Study" in: (Definition, Femininity, Deuteronomy, and Plurals).

Keywords: budget studies - semantics - morphological structure - nouns - adjectives - properties.

المقدمة

الحمد لله علىٰ ما أولانا من نعمة، ومنحنا من قسمة، وهدانا بعد الضلالة، وعلمنا بعد الجهالة، وصلوات الله وسلامه علىٰ نبي الرحمة وأفضل الأمة سيد المرسلين محمد خاتم النبيين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد ...،

فمن دواعي البحث: أن النحاة توقفوا في البحث اللغوي قديما عند بيان معاني الكلمات والألفاظ التي تصدر من المتكلم في صورة أصوات يعبر بها عما يجول بداخله من أفكار، فوجدوا أن الكلمة: "هي اللفظة الدالة علىٰ معنىٰ مفرد بالوضع، وهي جنس تحته أنواع: الاسم والفعل والحرف"(١)، فانحصر تقسيم الكلمة في هذا التقسيم الثلاثي علىٰ حد قول سيبويه "فالكلم اسم، وفعل، وحرف"(٢). ونظرًا لإحكام هذا التقسيم(٣) واطمئنانا لدقته

(١) المفصل بشرح المفصل ١/ ١٨- لابن يعيش- مكتبة المتنبي- القاهرة، وانظر: الكافية بشرح الكافية ١/ ١٩، للرضي- تصحيح يوسف حسن عمر- مؤسسة الصادق تهران.

(٢) الكتاب ١/ ١٢، تحقيق: د/ عبدالسلام هارون- دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣) هذا علىٰ خلاف ما انحاز إليه أبو جعفر بن صابر حيث ذهب إلىٰ أن الكلمة لها قسم رابع وهو ما يسمىٰ باسم الفعل، وسمي الخالفة، وربما كان ما أشار به ابن صابر بداية نظرة جديدة عند المحدثين أمكن بها التجروء علىٰ التقسيم القديم وإعادة توزيع الكلم من جديد، فقد صعد بها الدكتور تمام حسان إلىٰ سبعة أقسام. انظر: الإيضاح في علل النحو ٤٣، تحقيق: مازن المبارك- بيروت ١٩٩٨م، منهج السالك ١/ ٢٣، للأشموني- دار إحياء الكتب فيصل عيسىٰ البابي الحلبي، حاشية الخضري ١/ ١٧-

نصـــح المبرد بتعميمه علىٰ كل اللغات فقال: "لا يخلو الكلام – عربيا كان أو عجميا– من هذه الثلاثة"(١).

مما رأيته جديرًا بدراســته أن أقف علىٰ قســم من أقســام الكلمة وإقامة الدراسة حوله.

ولا شـك: أن الشـيء يتميز بوضـع علامات وأمارات حتىٰ ينماز ويفترق عن غيره وهو ما يسـمىٰ بالخصـائص، تلك التي يختص بها الشـيء، فتلازمه وتكون دليلًا عليه وأمارة علىٰ وجوده.

والاســم في عرف النحاة: "ما دل علىٰ معنىٰ في نفسـه دلالة مجردة عن الاقتران بزمان"(٢)، ومن ثم يتوارد عليه معانٍ، يكشــف عنها الإعراب نظرًا لتعاقب العوامل الداخلة عليه(٣) ولم تكن بأبنيتها أدلة عليها(٤).

المطبعة الأزهرية بمصر– الطبعة ٧، ١٩٢٩م، أسرار اللغة ٢٦٣– د/ إبراهيم أنيس– مكتبة نهضة مصر، مناهج البحث في اللغة ١٩٦، د/ تمام حسان– الطبعة الأولىٰ ١٩٥٥، الأنجلو المصرية.

(١) المقتضب ١/ ١٤١، تحقيق: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة– القاهرة ١٣٩٩ه، وانظر: الصاحبي ٨٩، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥ه، تحقيق: السيد أحمد صقر– طبع مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه– القاهرة.

(٢) المفصل بشرح المفصل ١/ ٢٢، وانظر: الكافية بشرح الكافية ١/ ٣٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ٧٢.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٩.

علىٰ اختلاف بينهم في عدد المعاني التي تميز بها العلامات الإعرابية[١] إضافة إلىٰ أن التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية، إنما يتم بواسطة العلاقات السياقية[٢] إلا أن المتفق عليه أن المعاني التي تعرض علىٰ الأسماء بعضها يرد إلىٰ البنية الصرفية، وذلك يكون قبل التركيب فيبنىٰ الاسم علىٰ صيغ صرفية تؤهله للوظائف النحوية عند التركيب من خلال دلائل وعلامات هذه الصيغ، ذلك للارتباط الوثيق بين التصريف والدلالات؛ لأن الأصل في تصريف الصيغة الأولىٰ إلىٰ صيغ مختلفة، الحاجة إلىٰ الدلالات التي يحتاج إليها ضمن النظام اللغوي، لتؤدي اللغة وظيفتها بشكل كامل ودقيق[٣].

والهدف من الدراسة وأهميتها: تكمن قيمة الدراسة وأهميتها في الكشف عن مكنون الخصائص الصرفية التي يتميز بها الاسم عن أخويه الفعل والحرف، وبحث الأسباب التي جعلتها علامات تخصه دون غيره، وقد رغب البحث فيما هو أدق من ذلك وهو: دراسة موازنة بين الأسماء والصفات تكشف عن اشتراكهما وافتراقهما في تلك الخصائص فانتماؤهما لفصيلة الأسماء، واختلافهما في البنية والصيغة؛ يجعل بينهما وجوه اشتراك ووجوه افتراق يكشف بها عن وجوه في الدلالات تميز أحدهما عن الآخر،

(١) انظر: الجمل ٣٦- ٣٧، عبد القاهر الجرجاني- تحقيق: علىٰ حيدر دمشق ١٩٧٢.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٦٩، لعبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة- بيروت- لبنان.

(٣) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية –المقدمة- تأليف د/ لطيفة إبراهيم النجار، ط١، ١٤١٤ه، عمان الأردن- دار البشير.

وتجعله أكثر تخصيصا وأكثر تحديدًا من صاحبه: فكانت الدراسة بعنوان: "الخصائص الصرفية للأسماء والصفات دراسة موازنة في: (التعريف والتأنيث والتثنية والجموع)" وقد اكتفيت بهذه الخصائص في الدراسة حتىٰ لا يطول المقام.

أما الدراسات السابقة: فلم أقف بحسب اجتهادي علىٰ دراسات سابقة لها صلة مباشرة بالبحث، أو غير مباشرة، سوىٰ بحث بعنوان: "في المصطلح النحوي: "الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية" للدكتور محمود أحمد نحلة- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، ومعه ترجمة لبحث فارنرديم، الاسم والصفة عند النحاة العرب ١٩٩٤م، دار المعرفة الجامعية- سويتر- الإسكندرية.

أما محتوى البحث: فتقوم الدراسة علىٰ بحث في المصطلح النحوي العربي: (الاسم والصفة) كاشفًا عنه في النحو العربي، وعن كيفية تناوله في نظر المهتمين بالدراسات النحوية العربية، من العرب، ومن الأوربيين. ثم عرض لتقسيم الكلمة عند سيبويه، وكيف كان موقف الدرس اللغوي الحديث من هذا التقسيم وقيام محاولات من الباحثين في الدراسات اللغوية الحديثة بالنقد لهذا التقسيم وإعادة تقسيم جديد وكذلك قيام محاولات أخرىٰ من الأوربيين بجهود في تحديد مفهوم المصطلح عند سيبويه، منهم من استقام أمثال موزول ومنهم من انحرف عن المسار أمثال: فارتر ديم، والإفادة من بعض الأفكار الجيدة التي جاء بها بعض المستشرقين في تحديد هذين المصطلحين.

فضـلا عن بحث تقابلي بين النحو العربي والنحو الأوربي يصـب في هذا الغرض، ولا شـك تباعد ما بين البحثين علىٰ اختصـاص كل منهما بجوانبه ومحتواه وهدفه، إلا أنني قد أفدت من هذه الدرا سة بقدر، نظرًا لاختصاص الدراسـة عندي بالبحث في الخصـائص والسـمات والكشـف عن الاشـتراك والافتراق بين الأسماء والصفات في تلك الخصائص والسمات.

وعن حدود البحث وخطته: فقد حدد البحث أن تقوم الدراسـة وفق الخطة الآتية:

المقدمة: وفيها دواعي البحث- الهدف من الدراسة وأهميتها- الدراسات السابقة- خطة البحث.

ثم التمهيد ويتضمن ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تحرير مفهوم الخصائص.

المبحث الثاني: خصائص الأسماء مجملة عند النحاة.

المبحث الثالث: التعريف بالأسماء والصفات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالاسم.

المطلب الثاني: التعريف بالصفة.

ثم قسمت الدراسة ثلاثة أبواب:

الباب الأول: أقسام الا سم والصفة والدلالة الصرفية لكل قسم، وفيه فصلان:

الفصل الأول: أقسام الاسم والدلالة الصرفية لكل قسم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الاسم الجامد.

المبحث الثاني: الاسم المشتق.

الفصل الثاني: أصناف الصفة والدلالة الصرفية لكل صنف، وفيه عدة مباحث:

المبحث الأول: اسم الفاعل.

المبحث الثاني: صيغ المبالغة.

المبحث الثالث: اسم المفعول.

المبحث الرابع: الصفة المشبهة.

المبحث الخامس: اسم التفضيل.

الباب الثاني: الخصائص الصرفية للأسماء والصفات كشفها وبيان أسباب اختصاصها بها، وفيه فصلان:

الفصل الأول: الكشف عن الخصائص الصرفية في الأسماء والصفات، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بـ (الألف واللام).

المبحث الثاني: التأنيث.

المبحث الثالث: التثنية.

المبحث الرابع: الجموع.

الفصل الثاني: أسباب اختصاص الأسماء والصفات بهذه الخصائص، وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أسباب اختصاص الأسماء بالتعريف بـ (الألف واللام).

المبحث الثاني: أسباب اختصاص الأسماء بـ (التأنيث).

المبحث الثالث: أسباب اختصاص الأسماء بـ (التثنية والجمع).

الباب الثالث: الدراسة الموازنة بين الأسماء والصفات، وفيه فصلان:

الفصل الأول: وجوه الاشتراك، وفيه مباحث:

المبحث الأول: في دخول الألف واللام.

المبحث الثاني: في التأنيث.

المبحث الثالث: في التثنية.

المبحث الرابع: في جمع المذكر السالم.

المبحث الخامس: في الجمع بالألف والتاء.

المبحث السادس: في جمع التكسير.

الفصل الثاني: وجوه الافتراق، وفيه مباحث

المبحث الأول: في دخول الألف واللام.

المبحث الثاني: في التأنيث.

المبحث الثالث: في التثنية.

المبحث الرابع: في جمع المذكر السالم.

المبحث الخامس: في الجمع بالألف والتاء.

المبحث السادس: في جمع التكسير.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج المستخلصة من الدراسة

ثم ثبت المصادر والمراجع.

ثم فهرس الموضوعات.

وعلى الله قصد السبيل

التمهيد:

ويتضمن:

المبحث الأول: تحرير مفهوم الخصائص

الخصائص في اللغة: من خَصَّهُ بالشيءِ خَصّاً وخُصوصاً وخُصوصِيَّةً، واخْتَصَّه بالشيءِ: خَصَّهُ به فاخْتَصَّ وتَخَصَّصَ، لازمٌ ومُتَعَدّ[1].

والخصائص: جمع خصيصة، وهي تأنيث "الخصيص"، بمعنىٰ "الخاصّ"، ثمّ جُعلت اسمًا للشيء الذي يختصّ بالشيءِ، ويُلازِمه، فيكون دليلاً عليه، وأمارةً علىٰ وجوده كدلالة الحدّ، إلا أن دلالة الحدّ دلالةٌ عامّةٌ، ودلالة العلامة دلالة خاصة، فالحد عام والخصيصة أكثر تخصيصًا وأكثر تحديدًا[2]، ولذلك يقول الجرجاني في تعريفاته:

وخاصةُ الشيء: ما لا يوجد بدون الشيء، والشيء قد يوجد بدونها، مثل: الألف واللام، لا يوجدان بدون الاسم، والاسم يوجد بدونهما، كما في زيد"[3].

أما في الاصطلاح: فقد فسرها ابن يعيش فاستوضحها فاصلًا بينها وبين الحد فقال: "أما خصائصه فجمع خصيصة وهي لوازمه المختصّة به دون غيره، فهي لذلك من علاماته والفرقُ بين العلامة والحدّ؛ أن العلامة تكون بالأُمور اللازمة، والحدّ بالذاتيّة، والفرق بين الذاتيّ واللازم أن الذاتيّ لا تُفْهَم حقيقةُ الشيء بدونه، ولو قدّرنا انعدامَه في الذهْن، بطلت حقيقةُ ذلك

---

(١) القاموس المحيط (خ-ص-ص) ٤٧١- للفيروز آبادي- دار الحديث القاهرة.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٢٤.

(٣) التعريفات ١٢٩، للجرجاني ت٨١٦- تحقيق إبراهيم الأبياري- دار الريان للحديث.

الشـــيء، وليس اللازم كذلك، ألا ترىٰ أنّا لو قدّرنا انتفاء الحدث أو الزمان، لبطلت حقيقةُ الفعل، وليس كذلك العلامات من نحو " قد" والســين، وســوف، فإنّ عدم صــحّة جواز دخول هذه الأشــياء عليها لا يقدح في فِعْليّتها"[1].

تعقيب:

نخلص بذلك إلى حقيقة أمرين:

أولهما: أن الخصـيصـة العلامة والأمارة ولا توجد إلا بوجود الشـيء فقد يوجد الشـــيء ولا توجد العلامة وليس العكس مثل (زيد) يوجد ولا توجد فيه علامة الألف واللام. فالعلامة (أل) تميز الاسم ولا ينحصر الاسم في هذه العلامة.

والثاني: أنه يوجد فرق بين الحد والعلامة بمعنىٰ الخصـــيصـــة فهما يشتركان في الدلالة علىٰ وجود الشيء، إلا إن العلامة تدل علىٰ فرد.

والحد يدل علىٰ ضروب، فـــ (أل) علامة تدل علىٰ الاسمية، والحد يدل علىٰ ضــروب الأســماء كلها. فإذا قلت: الاســم هو ما دل علىٰ معنىٰ مفرد؛ اندرج تحت هذا الحد ضروب الأسماء كلها[2].

❁❁❁❁❁

(١) شرح المفصل ٧/ ٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٢٤.

المبحث الثاني: خصائص الأسماء مجملة عند النحاة

فقد تعددت العلامات والأمارات التي تعيِّن الأسماء وتميزها، فكان بعضها بغرض نحوي، وكان بعضها بغرض صرفي، وتفاوت بيان النحاة لها، فبعض النحاة يميز بعلامة واحدة كما فعل المبرد في قوله: "وتعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"(١)، وابن السراج يميز بالألف واللام فعنده: مما يعرف به الاسم دون الفعل فلا تقول: اليقوم، واليذهب(٢)، ويميز أيضًا بامتناع قد و سوف فلا تدخلان علىٰ الا سم، فلا يقال قد الرجل ولا سوف الغلام، كما ذكر أن الا سم يضمر ويكنىٰ عنه تقول: زيد ضربته والرجل لقيته، والفعل لا يكنىٰ عنه فتضمره، فلا تقول: يقوم ضربته، ولا أقوم تركته وذكر من العلامات أيضًا أن الاسم ينعت، والفعل لا ينعت وكذلك الحرف لا ينعت تقول مررت برجل عاقل، ولا تقول: يضرب عاقل، فيكون العاقل صفة ليضرب، وجعل من ضوابط العلامة للاسم: كل ما صلح أن يكون معه (يضر وينفع) فإذا لم يصلح فليس با سم، فيصلح أن تقول: الرجل ينفعني، والضرب يضرني، ولا تقول: يضرب ينفعني ويقوم يضرني، وذكر منها التنوين نحو: رجلٌ وغلامٌ، ومنها التثنية؛ نحو: الزيدان والعمران، ومنها

(١) المقتضب ١/ ١٤١، وانظر: أسرار العربية ١٠، تأليف أبي البركات بن الأنباري- تحقيق: محمد بهجت البيطار- المجمع العلمي- دمشق، وانظر: تحقيق المقتضب للشيخ عضيمة ١/ ١٤١- ١٤٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١/ ٣٨، لابن السراج- تحقيق: د/ الحسين الفتلي ١٤٠٨ه، وأسرار العربية ١٠.

الجمع؛ نحو: الزيدون والعمرون، ومنها النداء؛ نحو: يا زيد، و يا عمرو ومنها الترخيم؛ نحو: يا حار ويا مالِ في ترخيم "حارث ومالك"، وذكر منها التصغير نحو: زُيَيد وعُمير في تصغير زيد وعمرو، ومنها النسب؛ نحو: زيديّ وعمريّ في النسب إلىٰ زيد وعمرو، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولًا أو مضافًا إليه، ومنها: أن يكون مخبرًا عنه(١).

وذكر ابن فارس قولا للأخفش حيث قال: "وكان الأخفش يقول إذا وجدت شيئًا يحسن له الفعل والصفة نحو (زيد قام)، و(زيد قائم)، ثم وجدته يثني ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف- فاعلم أنه اسم"(٢).

وحصر السيوطي ما قيل من علامات تميز الأسماء بلغت ما يزيد عن الثلاثين علامة إذ يقول:

تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة.

وهي: الجر وحروفه، والتنوين، والنداء وآل والإسناد إليه وإضافته، والإضافة إليه والإشارة إلىٰ مسماه وعود ضمير إليه وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه. هذا ما في كتب ابن مالك.

---

(١) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ١٦٠- تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي ط (١) ١٤٠٧-١٩٨٦-بيروت- لبنان.

(٢) الصاحبي ٩٠.

ونعته وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره- ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في وافيته، وتثنيته وتذكيره وتأنيثه، ولحوق ياء النسبة له- ذكر هذه الأربعة صاحب اللب واللباب وكونه فاعلًا أو مفعولًا- ذكرهما أبو البقاء العكبري في اللباب، وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه، وذكر ابن القواس في شرح ألفية ابن معط لحقوق ألف الندبة وترخيمه، وكونه مضمرًا، أو علما، أو مفردا منكرًا أو تمييزا أو منصوبًا حالًا[1].

تعقيب: أقول مستعينة بالله: إن الملاحظ من العلامات والخصائص سواء أكانت نحوية أم صرفية ما هي إلا بنية صرفية في الأصل، فلولا الصيغة الاسمية لها بخصائصها ما قبلت تلك العلامات، لذا كان الباب الصرفي في دلالة الأسماء مقدما على الباب النحوي إذا ما علم أنه الأساس الذي يقام عليه.

❁❁❁❁❁

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٨-٩، للسيوطي- طبع مجمع اللغة العربية بدمشق- تحقيق غازي مختار طليمات، بدون تاريخ.

المبحث الثالث: التعريف بالأسماء والصفات

المطلب الأول: التعريف بالاسم

فالاسم: حده كثير من العلماء ولم يحده سيبويه، واكتفىٰ بذكر مثال له فقال: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط"(١).

وقريبا منه أبو العباس المبرد فقال: "أما الأسماء فما كان واقعا علىٰ معنىٰ، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك"(٢).

وحده ابن السراج فقال: "الاسم: ما دل علىٰ معنىٰ مفرد"(٣).

وحده السيرافي: "كل شيء دل لفظه علىٰ معنىٰ غير مقترن بزمان محصل، من مضي أو غيره فهو اسم"(٤).

وقال أحمد بن فارس (وذُكر لي عن بعض أهل العربية، أن "الاسم ما كان مستقرًا علىٰ المسمىٰ و قت ذكرك إياه ولازمًا له" ثم قال: و هذا قريب)(٥).

وعند الزمخشري: "الاسم ما دل علىٰ معنىٰ في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"(٦).

---

(١) الكتاب ١٢.

(٢) المقتضب ١/ ١٤١.

(٣) الأصول في النحو ١/ ٣٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٤ – للسيرافي ت ٣٦٨– تحقيق: أحمد حسن مهدلي– علىٰ سيد علىٰ، الجزء الأول– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان ٢٠٠٨م.

(٥) الصاحبي ٩٢.

(٦) المفصل من خلال شرح المفصل ١/ ٢٢.

أما ابن الحاجب فحده بقوله: "الاسم ما دل علىٰ معنىٰ في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[1].

تعقيب:

أقول: يلاحظ من عرض النحاة للحد تقارب النحاة في تفسير الحد للاسم بصورة صريحة واضحة كما هو معلوم في الحدود أن تشير إلىٰ الضروب التي تندرج تحتها.

والحقيقة أن التفسير الذي أتىٰ به النحاة علىٰ الوجه الذي ينفصل به الاسم عن غيره وينماز عن الفعل والحرف، قد توفر في حديث سيبويه عن الاسم، حيث اختار نماذج للاسم وقف فيها علىٰ أخف الأسماء الثلاثية، وأخفها ما كان نكرة للجنس وهذا نحو: رجل وفرس وهو ما أشار إليه السيرافي تعليقا علىٰ حديث سيبويه بأن الاسم: "رجل وفرس وحائط"[2].

وحقيقة التفت لها أحد الباحثين[3] أ. د/ محمود نحلة عند دراسة المصطلح عند سيبويه حيث تراءىٰ له بحث. قامت به باحثة ألمانية هي "أولرله موزل" حيث أحصت أربعين نوعا من الأسماء في كتاب سيبويه، ثم جمعت الأشباه منها إلىٰ النظائر، فيما أسمته بالخصائص الفرعية،

---

(1) الكافية من خلال شرح الكافية ١/ ٣٥.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ١٤ للسيرافي.

(٣) انظر: "في المصطلح النحوي: الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية- ١٦- دكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ١٩٩٤.

استطاعت بها أن تستخلص الأساس المنهجي الذي أقام عليه سيبويه تصوره للمصطلح، فوجدت أن ما قام به سيبويه من تقسيم للكلم علىٰ أساس توزيعه: يجد له نظيرا في التحليل إلىٰ المكونات المبا شرة، من خلال وعي لديه يدل عليه كل منها. إلىٰ اعتماد أصل عند سيبويه وهو اسم الجنس، فاسم الجنس هو الأصل في الأسماء وغيره محمول عليه، فإذا أمكن أن يحل عنصر لغوي محله في موضع واحد علىٰ الأقل دون أن يتغير التركيب، أو تصبح الجملة غير صحيحة نحويا؛ فهذا العنصر اسم، ولا ريب با ستثناء واحد هو ا سم الفعل وبناء عليه لم يستبعد الباحث أن يكون الا سم الشائع في أمته نحو: رجل وفرس أصلا للأسماء وإحلال عنصر لغوي محل آخر نهجًا واضحًا كل الوضوح عند سيبويه. وقد أكد علىٰ ذلك باعتماد سيبويه النكرة أصلا للمعرفة، والتذكير أصلا للتأنيث ،والواحد أصلا للجمع[1].

أما تنوع الأمثلة فيرجع إلى إحدى حقيقتين:

أولاهما: يراها البعض: أن الأمثلة تصدق علىٰ المسمىٰ دلالة الاسم علىٰ المسمىٰ مع تنوع المسمىٰ فمثال: رجل- للإنسان وآخر- للحيوان وثالث- للجماد.

والحقيقة الثانية: يراها البعض الآخر أن الأمثلة تدل علىٰ نمطين عاقل، وغير عاقل، فالعاقل رجل وغير العاقل فرس .... وتبنىٰ هذا التصنيف الأخير د. محمود نحلة.

(١) انظر: الاسم والصفة د/ محمود نحلة ١٧.

والحقيقة: أن الذي توصل إليه هؤلاء مصرح به في كتب النحو: فقد أفاد الزمخشري: أن اسم الجنس "ينقسم إلىٰ اسم عين واسم معنىٰ، وكلاهما ينقسم إلىٰ اسم غير صفة واسم هو صفة، فالاسم غير الصفة نحو: رجل وفرس وجهل والصفة: نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر"[1] مما يظهر واضحا اعتماد اسم الجنس أصلا للأسماء وربما كان هذا المفاد مستنبط عند النحاة من إمامهم سيبويه علىٰ نحو ما استنبطه من بعده هؤلاء.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: المفصل بشرح المفصل ١/ ٢٦.

المطلب الثاني: التعريف بالصفة

المراد بالصفة هنا: هي ذاك "المشتق" في الصنف الآخر منه وهو: ما يكون (صفة) أو (موصوفًا) علىٰ حد تقسيم المشتق في المطلب السابق.

وقد مثل له ابن فارس هنا (بكاتب) في قوله: (والمشتق قولنا كاتب ... ثم قال ويكون هنا علىٰ وجهين: أحدهما: يكون مبنيًا علىٰ فعل، وذلك قولك: كتب فهو كاتب، والآخر: يكون مشتقا من الفعل غير مبني عليه كقولنا: "الرحمن" فهو مشتق من الرحمة وغير مبني من "رَحِمَ" وكل ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ، لأن "الرحمن" أبلغ من الرحيم، لأنا تقول (رحم) فهو راحم ورحيم ... وإذا قلنا "الرحمن" فليس هو من رحم ... وهذا يجري في النعوت كلها"[(١)].

يفهم من نص ابن فارس: أولًا: أن المشتق (الصفة) علىٰ نوعين: أولهما: ما كان علىٰ حروف الفعل وله فعل يُرَكَّب منه، مثل (كاتب) من كتب، والثاني: ما كان علىٰ حروف الفعل، ولكن ليس له فعل يُرَّكب منه، مثل (الرحمن). فالأول: هو اسم الفاعل، والثاني: هو الصفة المشبهة. ثانيًا: إشارته إلىٰ النوع الثاني ما كان علىٰ حروف الفعل وليس له فعل يُرَّكب منه- أنه الأبلغ في الوصف لبعده عن الفعلية وتخلصه للوصفية.

ويفرق النحاة بين الصفة بنية صرفية وبابا نحويا، فالصفة بنية صرفية: "تدل علىٰ ذات وصفة"[(٢)]، كعالم وظريف، فهذه الصفة هي الحدث الذي

---

(١) الصاحبي ٩٦.

(٢)انظر: شرح المفصل ١/ ٢٦.

ينسب إلىٰ الذات، وهو ما يشير إليه في قول الزمخشري: "ما كان مأخوذا من الفعل نحو: اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب، وما أشبههما من الصفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية، وبصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة، كل هذه صفات تعرفها، بأنها جارية علىٰ الموصوفين، ومثال جريانها قولك: هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي"[1]، ولذلك يقول السهيلي: "الاسم أصل للفعل في باب النعت ... وإنما قلنا ذلك، لأن حكم النعت أن يكون جاريا علىٰ المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، لأنه هو هو مع زيادة معنىٰ"[2].

وشرط الصفة: أن تكون مأخوذة من فعل، أو راجعا إلىٰ معنىٰ الفعل[3].

وقد سمع أنه يوصف بالمصادر، كما يوصف بالمشتقات، فيقال: رجل عدل كما يقال: رجل فاضل وعادل، وذلك للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنىٰ، لكثرة حصوله منه، ولا يوصف بالجمل إلا النكرات[4].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٩٠٠، للجرجاني: تحقيق: كاظم بحر مرجان، وشرح المفصل ١/ ٢٦.

(٢) نتائج الفكر ٢٠٧- للسهيلي- تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٨.

(٤) السابق ٣/ ٥٤.

أما الصفة بابا نحويا: "فهي الاسم الدال علىٰ بعض أحوال الذات"[(١)] وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها[(٢)].

والغرض منها: تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة، وذلك أن تجعل في المنعوت حالًا ليتميز به، إما بخلقه نحو طويل، وإما بفعل اشتهر به وصار لازما له، وذلك علىٰ ضربين آليّ وهو ما كان علاجا نحو قائم، ونفساني نحو: عاقل، وإما بحرفة أو أمر مكتسب نحو: بزاز وعطار، وأما بنسب إلىٰ بلد أو أب نحو قرشي[(٣)].

وهي تجري وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث؛ إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواهما، أو كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو (فعول) و(فعيل) بمعنىٰ (مفعول) أو مؤنثة تجري علىٰ المذكر نحو: علامة وهلباجة وربعة ويفعة[(٤)].

فإذا كانت الصفة (فعولًا) بمعنىٰ (فاعل): تسقط التاء ويستوي في سقوط التاء فيها المذكر والمؤنث نحو: رجل صبور وامرأة شكور[(٥)]، أو كانت

---

(١)) المفصل بشرح المفصل ٣/ ٤٦

(٢) التعريفات ١٧٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/ ٤٧.

(٤) انظر: المفصل بشرح المفصل ٣/ ٥٤.

(٥) انظر شرح المفصل ٣/ ٥٥-٥٦.

الصفة (فعيلًا) بمعنىٰ (مفعول)؛ متبوعة علىٰ ما نحن فيه حذفت أيضا التاء فتقول: كف خضيب ولحية دهين علىٰ استواء بين المذكر والمؤنث.

والغرض من الحذف: في (فعول) بمعنىٰ (فاعل): للفرق بينه وبين (فعول) بمعنىٰ (مفعول) نحو: حلوب فتلحقها التاء فتقول في المؤنث : حلوبة لأنها بمعنىٰ محلوبة.

وفي فعيل بمعنىٰ (مفعول) للفرق بينه وبين ما كان فاعلًا نحو: عليم وسميع، وذلك إنما يكون فيهما عند ذكر الموصوف، وفهم المعنىٰ بذكره، أو ما يقوم مقام ذكره.

أما مع حذف الموصوف فلا تسقط التاء، فلو قلت : رأيت خضيبا وأنت تريد كفا لم يجز للإلباس بالمذكر، فيلزم أن تقول: رأيت خضيبة في المؤنث ورأيت خضيبا في المذكر[1]، وقد لا تسقط التاء في المذكر والمؤنث إذا كانت الصفة للمبالغة والكثرة في الفعل، تقول: رجل ربعة ونسابة وهلباجة (للأحمق) وقالوا : غلام يفعة بمعنىٰ اليافع وهو المرتفع.

والعلة في أن هذه الصفة لا تتبع موصوفها في التذكير: أنها للمبالغة في ذلك الوصف.

ولا يدخل في ذلك صفات الله وإن كان معناها المبالغة، لوجود لفظ التأنيث، ولا يحسن إطلاقه علىٰ البارئ لأنها مبالغة بعلامة نقص[2].

---

(١)) السابق الصفحة نفسها.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٥٦.

وميز ابن عصفور بين الاسم والصفة حيث رأىٰ أن الصفة لابد لها من مؤنث علىٰ لفظها بعكس الاسم، فإن ذلك لا يشترط فيه، فقولهم: رجل عليان من الوصف بالأسماء، ومما يدل علىٰ أنه ليس بصفة في الأصل استعمالهم له جاريًا علىٰ المؤنث بغيرها، فيقولون: ناقة عليان إذ يقول في ذلك: "فأما قولهم: رجل عليان فمن الوصف بالأسماء، لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف، لأنهم قد قالوا: ناقة عليان، فوصفوا به الناقة، ولم يدخلوا التاء، ومذهبنا أن الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء"(١).

تعقيب: وأقول:

اختلف التناول في الصفة عند النحاة بين الباب الصرفي والباب النحوي، فلكل منهما أحكام تخصه، إلا أن الأكيد بناء الباب النحوي للصفة علىٰ دعامة الباب الصرفي فعندي لم يختلف البابان، فالصفة في كل منهما يلزم لها أن تدل علىٰ ذات وحدث، ومن ثم يتم التقعيد للبنية هذه في الأحكام المستحقة في مطابقة النعت للمنعوت بحسب تلك البنية فهناك بنية صرفية يتبع فيها النعت للمنعوت مطلقا، وهناك أخرىٰ مختلفة عن الأولىٰ إذا كانت علىٰ وزن فعول بمعنىٰ فاعل أو فعيل بمعنىٰ مفعول متبوعة فلا يتبع فيها

(١) الممتع الكبير في التصريف ٨٩- لابن عصفور، ٥٩٧- ٦٦٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة- مكتبة لبنان ط١، ١٩٩٦م، وانظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها- لطيفة إبراهيم النجار- دار البشير- الأردن ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

النعت المنعوت تذكيرًا وتأنيثًا بل يلزم تجردها، فإذا كان غير متبوع ذكر مع المذكر وأنث مع المؤنث وطابق منعوته في ذلك وعلم بذلك أن ما عدا ذلك من الصـــفات تتبع موصـــوفها مطلقا فدل علىٰ توافق بين البابين بناء علىٰ المسموع وأنه يلزم الانتباه للبنية الصرفية قبل الحكم النحوي للصفة، علىٰ أن مذهب ابن عصـــفور أن الصـــفات يلزم مطابقتها للموصـــوف، لذا يلزم اعتداد الصفات المجردة من قبيل الأسماء.

الباب الأول: أقسام الاسم والصفة والدلالة الصرفية لكل قسم

الفصل الأول: أقسام الاسم والدلالة الصرفية لكل قسم

المبحث الأول: الاسم الجامد

ينقسم الاسم قسمين: جامد ومشتق

وهو الاسم غير الصفة وهو: ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل ودل علىٰ عين أو معنىٰ من غير ملاحظة صفة ليشمل أسماء الأجناس المحسوسة مثل: رجل وفرس، وأسماء الأجناس المعنوية مثل علم وجهل[1] وهو ما يشير إلىٰ أسماء الأجناس غير الصفات أي خالصة الاسمية، نعم قد يكون موصوفا لكنه لا يوصف به إلا إذا حمل علىٰ معنىٰ المشتق نحو: (أخوك رجل أسد، وأنت حكمٌ عدلٌ)[2].

والاسم الجامد على ثلاثة أنواع: النوع الأول: اسم الذات (الأعيان): وهو الذي يدل علىٰ ذات تدرك بالحواس غالبا[3] وينقسم قسمين: "اسم الجنس" "والعلم".

القسم الأول: اسم الجنس وهو: "ما كان دالا علىٰ حقيقة موجودة وذوات كثيرة"[4]، وقد فرق العلماء بين الجنس واسم الجنس فقال

---

(١) انظر: المفصل بشرح المفصل ١/ ٢٦، انظر أيضا شذا العرف في فن الصرف ٦٨- تأليف الشيخ أحمد الحملاوي- المكتبة الثقافية- بيروت- لبنان.

(٢) انظر: تصريف الأسماء والأفعال ١٢٧- لفخر الدين قباوة، مكتبة المعارف- بيروت- لبنان ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨.

(٣)) انظر شرح المفصل ١/ ٢٦ وتصريف الأسماء والأفعال ١٢٥.

(٤) شرح المفصل ١/ ٢٥.

الجرجاني في تعريفاته: "والفرق بين الجنس واسم الجنس: أن الجنس يطلق علىٰ القليل والكثير، كالماء فإنه يطلق علىٰ القطرة والبحر، وا سم الجنس لا يطلق علىٰ الكثير، بل يطلق علىٰ واحد علىٰ سبيل البدل، كرجل، فعلىٰ هذا كان كل جنس اسم جنس، بخلاف العكس[1]، "فالجنس يدل علىٰ الكثرة تضمنا بمعنىٰ أنه مفهوم كلي"[2]، ويقابله العلم الذي يختص بمفرد[3].

والجنس يوضحه النحاة على نوعين:

أحدهما ما أشير إليه وهو: الجنس الإفرادي: وهو ما دل علىٰ الجنس لا علىٰ الاثنين ولا علىٰ أكثر من الاثنين، وإنما هو صالح للقليل والكثير نحو: خل وزيت وتراب ولبن[4].

والثاني: الجنس الجمعي: وهو إذا زيد عليه التاء نقص معناه كتمر وتمرة، وعليه فكل جمع جنس، وليس كل جنس جمعا[5].

وخلاصته: أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر، وقيل: إن اسم الجنس وضع للمفرد المبهم[6]

---

(١) التعريفات ٤١.

(٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ٣٣٨- لأبي البقاء الكفوي- ضبط د. عدنان درويش- محمد المصري مؤسسة الرسالة ط (٢) ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

(٣) موسوعة النحو والصرف والإعراب ٦٣- إعداد د/ أميل بديع يعقوب- دار العلم للملايين.

(٤)) انظر: السابق الموضع نفسه.

(٥) الكليات ٣٤٠.

(٦) انظر: الصبان ١/ ١٣٥.

القسم الثاني: العلم: وهو علىٰ نوعين: (علم الشخص) و(علم الجنس) فالأول علم الشخص هو: "اللفظ الدال علىٰ تعيين مسماه تعيينا مطلقا"[1].

والفرق بين العلم وا سم الجنس: اسم الجنس يفيد فائدة بالدلالة علىٰ الحقيقة، فإن قلت (رجلا) تميز عن (امرأة) فحقيقة كل منهما مختلفة، أما العلم: فهو "الاسم الخاص الذي يَرْكَبْ المسمىٰ ليخلصه من جنس الاسمية فقط." فلا يفيد فائدة اسم الجنس فقولك زيد: يصلح للرجل والمرأة، بخلاف رجل لا يصدق إلا علىٰ حقيقة الذكورة فالعلم أخص، ولا يفيد[2]. ومسماه نوعان: أولو العلم من المذكرين كجعفر والمؤنثين كخرنق، والثاني: ما يؤلف كالقبائل كقرن، والبلاد كعدن، والخيل كلاحق علم فرس، والإبل كشذقم علم فحل من فحولة الإبل، والبقر كعرار علم بقرة، والكلاب كسواق علم كلب[3].

الثاني: علم الجنس: وهو النوع الثاني من "العلم" وهو اسم يعين مسماه بغير قيد كتعيين ذي الأداة الجنسية"[4].

---

(١)) انظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ١/ ١١٣، لابن هشام ومعه عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك للشيخ: محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، ومنهج السالك ١/ ١٢٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٢٦.

(٣)) أوضح المسالك ١/ ١١٤.

(٤)) السابق ١/ ١١٣.

وعلم الجنس كعلم الشـخص من حيث اللفظ، وهو من جهة المعنىٰ: "عم وشاع في أمته فلا يختص بواحد دون آخر"[1]. فتقول (أسامة أجرأ من ثعالة)، فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك: الأسـد أجرأ من الثعلب، وأل في الأسد والثعلب للجنس.

ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع:

أحدها: وهو الغالب أعيان لا تؤلف للواضع كالسباع كأسامة للأسد.

والثاني: أعيان تؤلف كأبي المضاء للفرس.

والثالث: أمور معنوية كسبحان علما للتسبيح[2].

- ويثبت لعلم الجنس ما ثبت لعلم الأشـخاص لفظا، فلا يضـاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ويبتدأ به، وتنصـب النكرة بعده علىٰ الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل[3].

وقال الصـبان: قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضـا فقالوا: الأسـامتان والأسـامات وينبغي أن يكون ذلك بالنظر إلىٰ الشـخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه[4].

---

(١) منهج السالك ١/ ١٣٥ والتصريح ١/ ١٢٤، للشيخ خالد الأزهري- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسىٰ البابي.

(٢) التصريح ١/ ١٢٤- ١٢٥.

(٣) منهج السالك ١/ ١٣٤.

(٤) حاشية الصبان علىٰ منهج السالك ١/ ١٣٤.

والفرق بين علم الجنس واسم الجنس: أن(أل) في علم الجنس لتعريف الحقيقة بقيد حضورها في الذهن. واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

ولا إشكال في أن الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن أخص من مطلق الحقيقة، لأن حضورها في الذهن نوع تشخص لها[1].

تعقيب:

نستنتج أنه: لا فرق بين علم الجنس واسمه من حيث المعنىٰ وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه[2]

وعليه فبينهما اشتراك وافتراق فقد اشتركا في الجمود والاسمية والذاتية، وافترقا في الدلالة فأحدهما للتعيين وهو العلم، والثاني للتعدد أو الشيوع وهو اسم الجنس، ومن ثم اختص كل منهما بخصائص فارقت الآخر تفصح عنها الدراسة.

النوع الثاني: أسماء المعاني (المصادر): فالمصدر: هو الاسم الذي يدل علىٰ الحدث مجردا من الزمان. والحدث يدرك بالعقل[3]، وله أصناف: فمنه: المصدر العام، ومصدر التوكيد، ومصدر الهيئة ومصدر المرة ومصدر النوع والمصدر الميمي والمصدر الصناعي.

---

(١) انظر: الجني الداني في حروف المعاني هي ١٩٥ – للمرادي – تحقيق فخر الدين قباوة – أ. محمد نديم فاصل – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.

(٢) انظر: التصريح ١/ ١٢٤.

(٣)) انظر شرح المفصل ١/ ٢٦.

ويعمل عمل الفعل بالفرعية، فهو يشبهه لفظا ومعنىٰ فلما كان أصله علىٰ الا سمية عمل بشروط، وإنما ا ستحق العمل بهذه الصفة، لأنه جرىٰ مجرىٰ اسـم الفاعل، فعمل عمله بجامع الشـبه بالفعل لفظا ومعنىٰ. وقد جرىٰ علىٰ اسـم الفاعل؛ لأن المصـدر العامل يكون علىٰ معنىٰ (أن والفعل)، فهما في تقدير مصـدر يقع مواقع اسـم الفاعل من فاعلية ومفعولية وغيرها من مواقع الاسم المفرد[1].

يؤكد اسـميته: أنه يعمل بقوة عندما يكون منونا منكرا فيقترب من الفعل المسـتحق للتنكير، ويكون في أضـعف حـالاتـه إذا اقترن بـأل لأنـه يقرب بالأ سماء في هذه الحالة لذا كانت له من الخصائص: ما يشير إليه ابن يعيش من:

١- دخول أل للتعريف.

٢- لا يتحمل الضـمير، لأنه بمنزلة أسـماء الأجناس. والفاعل معه يكون منويا مقدرا غير مستتر فيه.

٣- يضاف إلىٰ الفاعل والمفعول.

٤- يعمل في الأزمنة الثلاثة.

٥-لا يتقدم معموله عليه مطلقا.

٦- يعمل معتمدا أو غير معتمد[2].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٥٩/ ٦٠.

(٢) انظر: السابق ٦/ ٦١.

والمصدر في هذه الخواص يفترق عن اسم الفاعل فمن خصائص اسم الفاعل:

١ – الألف واللام فيه تفيد التعريف مع كونها بمعنىٰ الذي.

٢ – يتحمل الضمير كما يتحمل الفعل، لأنه جار عليه.

٣ – لا يضاف إلا إلىٰ مفعوله لا غير.

٤ – يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال.

٥ – يجوز أن يتقدم عليه معموله إذ لم يكن فيه الألف واللام.

٦ – يعمل معتمدا علىٰ مذهب البصريين[1].

تعقيب:

نستنتج من الدراسة: أن المصدر:

١ – اسم لأنه يقع مواقع اسم الفاعل.

٢ – أنه فرع عن الفعل في العمل لكونه علىٰ معناه لفظا ومعنىٰ لذا يعمل بشرط.

٣ – انتماء المصدر إلىٰ فصيلة أسماء الأجناس الجامدة؛ لأنه لم يؤخذ من غيره، فيثبت له خصائص أسماء الأجناس.

النوع الثالث: الاسم المبني: وهو الاسم الذي يلزم آخره صورة واحدة من سكون أو حركة ثابتة، وتدخل فيه: أسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال وبعض أسماء الإشارة وبعض الأسماء الموصولة، وأكثر أسماء الشرط، والأسماء المركبة نحو: أحد عشر، ثلاث عشر، ستة عشر، سيبويه، نفطويه،

(١) شرح المفصل ٦/ ٦١.

وأسماء الأصوات نحو: غاق، عدس، قب[1]. فهذه الأسماء، وإن كانت منها اسم ذات، ومنها اسم معنىٰ إلا أنها قد تميزت بالبناء، وغالبا هذه لا يدخلها تصريف[2].

تعقيب:

نستنتج:

إعداد المبنيات من الجوامد باعتبار لزوم البنية الصرفية صورة محددة لا تتغير مهما تغيرت عليها العوامل أو تعددت في المواقع النحوية.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: تصريف الأسماء والأفعال ١٢٧ لفخر الدين قباوة.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: الاسم المشتق[1]

والمشتق: ما أخذ من غيره[2] وهو علىٰ قسمين:

أحدهما: مشتق خالص الاسمية، يوصف ولا يوصف به، وهو أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة[3]. الآخر: مشتق: يكون صفة أو موصوفا.

فأسماء الزمان والمكان: اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانة ولولاهما للزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان[4].

ومن خصائصهما أنهما لا يعملان؛ لأنهما ليسا في معنىٰ الفعل.[5] وصوغهما من الثلاثي: علىٰ وزن (مِفعَل) مفتوح العين في المضارع أو مضمومها، والبعض الآخر علىٰ وزن (مفعِل)، لكل ثلاثي مكسور العين في المضارع، وما زيد علىٰ الثلاثة فهو علىٰ لفظ اسم المفعول مع فتح ما قبل الآخر.

وعلة اشتراكهما مع اسم المفعول في غير الثلاثي: من جهة اشتراك الجميع في وصول الفعل إليها.

---

(١) الاشتقاق: نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىٰ وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة (التعريفات ٤٣).

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٢٦ وشذا العرف ٦٨.

(٣) انظر: تصريف الأسماء والأفعال ١٢٧ لفخر الدين قباوة.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٧ ، والتعريفات ٤١، و شذا العرف ٨٢.

(٥) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٩.

وأما ما أنث منها: فكأنهم أرادوا: (البقعة) فهي إذن (أسماء للمواضع) وليس لمكان الفعل، فليس المؤنثة (بأسماء للمكان)[1] نحو قولهم المزِّلة والمظنة لموضع الزلل وموضع الظن[2]، والمقبرة اسم لموضع القبر، والمشرقة اسم لموضع شروق الشمس ومنها أسماء صفة للأرض التي يكثر فيها ذلك الشيء نحو: مأسدة- مسبغة- مطبخة فهي أيضا ليست أسماء للمكان الذي وقع فيه الفعل، وإنما هي صفة الأرض التي كثر فيها ذلك الشيء[3].

والثاني: اسم الآلة: وحده سيبويه بقوله: "كل شيء يعالج به"[4]، وعرفه الجاربردي بأنه: كل اسم اشتق من فعل يستعان به في ذلك الفعل[5]، وقال ابن يعيش: "وهو اسم ما يعالج به وينقل"[6]، ووضحه الجرجاني بقوله: "هو ما يعالج به الفاعل والمفعول بوصول الأثر إليه"[7].

(١) شرح النظام ٨٤- تأليف نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري من أعلام القرن التاسع الهجري، إخراج وتعليق: علي الشملاوي- منشورات مكتبة العزيزي.

(٢) شرح المفصل ٦/ ١٠٩.

(٣) شرح المفصل ٦/ ١٠٩.

(٤) الكتاب ٤/ ٩٥.

(٥) انظر: شرح الشافية ١/ ٧٣- للجاربردي عالم الكتب- بيروت.

(٦)) شرح المفصل ٦/ ١١١- ١١٢.

(٧) التعريفات ٤٠.

وهو مصـوغ من مصـدر ثلاثي، لما وقع الفعل (بواسـطته)[1]، وله ثلاثة أوزان قياسية هي: مفعال ومفعل ومفعلة، بكسر الميم، وقد خرج من القياس ألفاظ، وقد أتىٰ جامدا علىٰ أوزان شـتىٰ لا ضـابط لها، كالفأس، ولم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية[2].

تعقيب:

نستنتج من الدراسة: الآتي:

١ – ليس كل مشتق يكون صفة، فهناك من المشتقات (غير العاملة) تكون أسـماء غير صـفات وهي الخالصـة الاسـمية فهذه الأسـماء لا تعمل ولا يوصـف بها فكأنها في حكم غير المشـتق؛ لعدم جريها علىٰ الفعل في اللفظ ولا العمل وهذا ما ينطبق علىٰ اسـمي الزمان والمكان واسـم الآلة، فمن خصـائصـها جميعًا أنها توصـف ولا يوصـف بها لما ذكر من جمودها في الاسمية.

٢ – لا تؤنث لعدم جريها علىٰ الفعل.

٣– ما أنث نحو: المظنة والمقبرة ليس بقياس لخروجه عن موضـوعات اسمي الزمان والمكان.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الجاربردي علىٰ الشافية ١/ ٧٣، شرح النظام ٨٥، امتاع الطرف في تيسير الصرف ٥٩، تأليف: د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد– المكتبة الأزهرية للتراث.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/ ١١١– ١١٢.

الفصل الثاني: أصناف الصفة والدلالة الصرفية لكل صنف

المبحث الأول: اسم الفاعل

فقد حده ابن الحاجب بأنه: "ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنىٰ الحدوث"[1] وقوله اشتق من فعل، فيقصد المصدر، فإن سيبويه سمىٰ المصدر فعلا وحدثا وخرج بالقيد الأخير في – قوله بمعنىٰ الحدوث– عن الصفة المشبهة، واسم التفضيل، لكونهما بمعنىٰ الثبوت لا بمعنىٰ الحدوث[2].

واشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي علىٰ زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر واشتقاقه من الفعل الماضي في الثلاثي: قال سيبويه: "الاسم علىٰ فَعَل فاعل"[3]، وهو القول الأول للنحاة[4]، قال الجرجاني: اسم الفاعل ما اشتق من يفعل[5]، وقال ابن فارس في الصاحبي عن اسم الفاعل كاتب إنه مشتق من الكتابة أي من المصدر فثلاثة أقوال[6]. هذا في القياس ولا يمنع مجيء اسم الفاعل علىٰ (فاعل) من فَعَل أن يأتي علىٰ صيغ أخرىٰ كصيغة فعيل ولها معان ثلاثة:

---

(١) الكافية بشرح الكافية ٣/ ٤١٣ وانظر: شذا العرف في فن الصرف ٧٤.

(٢) انظر: التعريفات ٤٢.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

(٤)انظر: ٤/ ٣٥٦، والمقتضب ٢/ ١١٣.

(٥)التعريفات ٤٢.

(٦) انظر: الصاحبي ٩٦.

١ – فعيل بمعنىٰ فاعل نحو: فصيح وكفيل وقصيّ وعصيّ وتدخله الهاء نحو: كريم وكريمة ورحيم ورحيمة.

٢– فعيل بمعنىٰ مفعول مثل قتيل وجريح، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: كف خضيب– وملحفة غسيل ورجل قتيل وامرأة قتيل، وربما لحقته الهاء إن كان بمعنىٰ المفعول كالنطيحة والذبيحة واللقيطة، وإنما دخلتها الهاء؛ لأنها جعلت في عداد الأسماء.

٣– فعيل بمعنىٰ مُفَاعِلٍ ومُفْعَل: قال تعالىٰ: ﴿وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: الآية ٥٨]، ومنه: القعيد والجليس والأكيل بمعنىٰ المُفْعَل[١]، وهناك صيغ أخرىٰ غير قياسية[٢].

واسم الفاعل: بنية صرفية يجري علىٰ الفعل في اللفظ والمعنىٰ؛ ومن ثَمَّ عمل عمل الفعل، إذا أريد به الحال أو الاستقبال كما هو حال الفعل الذي يجري عليه، فيجرىٰ علىٰ المضارع لفظا ومعنىٰ. فاللفظ حركات و سكنات وحروف، وفي المعنىٰ: الزمن، لذا يعمل منونا أو فيه أل فكلاهما مانع للإضافة.[٣] وفي ذلك يبعد شبه الاسم ويقرب شبه الفعل، فالتنوين: دلالة علىٰ التنكير، والألف واللام: موصولة، فلا تؤثر تعريفا علىٰ الأصل فيها، مما يؤكد جريانه علىٰ الفعل لذا عمل وقوي عمله بهذه الخصائص، فعمل

(١) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف ٢/ ١٤– ٣٢، تأليف أحمد بن محمد الميداني ت٥١٨هـ، شرح د/ يسرية محمد إبراهيم حسين طبعة (١) جامعة الأزهر.

(٢) انظر: نزهة الطرف ٢/ ٤– ٣٢، فهناك يذكر الميداني باقي وجوه صفة اسم الفاعل والصفة المشبهة.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦/ ٦١: ٧٤.

مقدما ومؤخرا، وثبت له التثنية والجمع، وأولىٰ الجموع به الجمع الصحيح السالم، فيسلم فيه لفظ واحده، فيكون علىٰ طريقة الواحد، والواحد جار مجرىٰ الفعل.

وإنما أنث وجمع: لأن زيادة التثنية والجمع تجري مجرىٰ الزيادتين اللاحقتين للفعل فتقول: هذان ضاربان زيدا كما تقول: يضربان زيدا، وهم ضاربون زيدا كما تقول: يضربون زيدا[1]، وأجروا (المكسر) مجرىٰ (الجمع السالم): بجامع أنهما جميعا جمعان، وإن كان التكسير في الصفات قليلا فقالوا: الهندات ضوارب، وهن أوالف، وتذكير ذلك في فواعل: فلاطراده في جمع فاعلة اطراد جمع السلامة فيه ذكره ابن يعيش[2].

أما التكسير في الصفة (اسم الفاعل) (واسم المفعول) فضعيف؛ لأنه جرىٰ جمع السلامة معه مجرىٰ جمع الضمير في الفعل، لأنه يكون علىٰ سلامة الفعل؛ فكل ما كان أقرب إلىٰ الفعل كان من جمع التكسير أبعد[3]

لذلك تكسر الصفة (اسم الفاعل واسم المفعول) إذا غلبت عليها الاسمية، فيقوىٰ التكسير فيها، فتكسر الصفة علىٰ حد تكسير الاسم الجامد حينئذ ويؤكد ذلك أنها في التكسير تكون علىٰ حد تكسير الاسم إذا كان ثلاثيا[4].

(١)شرح المفصل ٦/ ٧٤.

(٢) السابق ٦/ ٧٤.

(٣) السابق ٦/ ٧٤.

(٤) انظر السابق ٥/ ٢٤.

كذلك يضعف جمع الصفة (المؤنث) جمع تكسير فإذا بعد التكسير في (المذكر) كان في (المؤنث) أبعد؛ لأن التأنيث يزيده شبها بالفعل لذا كان الوجه في جمع ما كان بالتاء من الأسماء الثلاثية نحو: عبلة يقظة وحذرة وحلوة أن يجمع (بالألف والتاء) فيقال: عبلات وحلوات وحذرات ويقظات(١).

تعقيب:

نستنتج أن الصيغة العاملة من اسمي الفاعل والمفعول من خصائصها الآتي:

١ – تفيد التجود والحدوث.

٢ – تجري علىٰ الفعل في اللفظ والمعنىٰ فتعمل عمله.

٣ – تثنىٰ وتجمع لشبهها بالفعل في تثنية ضمير الفاعلين.

٤ – الأولىٰ بها السالم المذكر لقربه من الفعل في الصحة والسلامة؛ فالجمع سلم مفرده والفعل سلم واحده.

٥ – يدخلها جمع التكسير علىٰ قلة وضعف إلحاقا بالسالم.

٦ – قلة التكسير فيها ترجع إلىٰ بُعد شبه التكسير من الفعل؛ لأن التكسير بَعَدَ الشبه وهي تجري علىٰ الفعل فَبَعُدَتْ عنه بُعْد الفعل عنه.

٧ – بُعْد المؤنث عن التكسير أشد من بُعْد المذكر؛ لأن التأنيث يقرِّب الاسم من الفعل، والفعل يشتد بعده عن التكسير؛ لعدم صحة المفرد فلا توافق بين التكسير والمفرد المؤنث.

٨ – يقوىٰ التكسير في الصفة إذا غلبت الاسمية لغلبة اعتبار الاسم الجامد.

❁❁❁❁❁

(١)) السابق الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: صيغ المبالغة

تجرىٰ العرب (صيغ) تدل علىٰ (أسماء الفاعلين) إذا أرادوا المبالغة في الصفة- مجرىٰ أفعالها الدالة علىٰ المبالغة في الفعل فتجريها علىٰ الفعل في العمل أيضًا. وهذه الصيغ غير جارية علىٰ أفعالها في البنية الصرفية في اللفظ فلم يكن لها فعل من تركيبها. فقد قالوا: زيد ضراب عبيده قتال أعداءه، و هذه الصيغ هي: (فعول وفعَّال ومفعل ومفعال ومفعيل وفعيل وفَعِل) وحكمها في العمل حكم (فاعل) تعمل عمل فعلها[1].

وهذه الصفات من نحو فعول ومفعال يستوي فيها المذكر والمؤنث.

أما فعول: فيكون علىٰ معنيين:

١- معنىٰ فاعل نحو صبور.

٢- معنىٰ مفعول نحو: حلوب، يقول الميداني: (فعول نحو: قتول، وصبور ومنوع وجزوع ويستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء إذا كان بمعنىٰ فاعل، فإذا كان بمعنىٰ مفعول دخلته الهاء نحو: حلوبة وقتولة وحمولة، ويقال رجل كفور وامرأة كفور، وكذلك ما أشبهه)[2].

وعلة امتناع الهاء في هذه الصفات كثيرة أجودها عند الحريري قوله: "إن الصِّفَات الْمَوْضُوعَة للْمُبَالَغَة نقلت عَن بَابهَا لتدل علىٰ الْمَعْنىٰ الَّذِي تخصصت بِهِ، فَأسْقطت هَاء التَّأْنِيث فِي قَوْلهم: امْرَأَة صبور وشكور ...

---

(١) انظر: شرح المفصل ٦/ ٧٠، الأصول في النحو ١/ ١٢٣، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦، والشذور ٣٩٤.

(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ٢/ ٤٩- تأليف أحمد بن محمد الميداني.

ونظائره، كَمَا ألحقت بِصفة الْمُذكر فِي قَوْلهم: رجل عَلامَة ونسابة، ليدل مَا فَعَلُوهُ علىٰ تَحْقِيق الْمُبَالغَة"[1].

وأما فعَّال: بتشـــديد العين فنحو: جبار للمذكر وجبارة للمؤنث فتلحقها التاء في المؤنث[2].

وأما مِفْعل: فنحو: سـيف مِخدم بكسـر الميم وسـكون الفاء وفتح العين، ومفعل مشـــترك بين المبالغة والآ لة نحو: المنحت والمعول فإذا أردت المبالغة ذكر الموصوف فتقول سيف مخدم ورجل محرب، حتىٰ لا ينصرف الذهن إلىٰ الآلة.

وأما مفعال فهو مثل الســـابق ويزاد فيه الألف فيقال: المنقار والمزمار والمنحات ويستوي في المذكر والمؤنث للمبالغة وكذلك مفعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث[3].

علىٰ أن هناك صـــيغـًا أخرىٰ نحو: فعلة وفعَّال قال الميداني: فإذا أرادوا مبالغة شـددوا العين، وكما أن هناك صـفات يسـتوي فيها المذكر والمؤنث، هناك صـــفات دالة علىٰ المبالغة، يفرق بينها وبين المذكر بالهاء كصـــيغة

(١) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ١٥٠ – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١، والمقتضب ٢/ ١٠٣، ونزهة الطرف في علم الصرف ٢/ ٥١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣.

(٣) أما فعيل نحو: سكير فيفرق بينه وبين مفرده بالتاء فيقال: امرأة فسيقة وجل فسيق بتشديد العين (انظر: المفتاح في الصرف ٥٨ وإصلاح المنطق ٢١٩).

فُعَّال، وهناك صفات تدخل فيها الهاء علىٰ إرادة المبالغة فقط فيستوي فيها المذكر والمؤنث نحو: علامة ونسابة ورواية ومعرابة ومجذامة وعروقة وفروقة وضحكة وهذه الصفات هي: ١- فعَّال، ٢- فاعل، ٣- فعول، ٤- فُعِل، ٥- فُعَل، ٦- مْفَعال[1].

فإذا كان في الصفة تاء قصد بها تأكيد المبالغة فإنها تجمع جمع المذكر السالم.

كما قيل في نسبه ﷺ بعد عدنان "وبعد ذلك كذب النسابون"[2]. وقد يقال: ضرابون

تعقيب:

يفهم من الدراسة أن من خصائص صيغ المبالغة:

١- أنها غير جارية علىٰ أفعالها في التأنيث والتذكير.

٢- تجري علىٰ أفعالها في العمل فقط.

٣- إذا قصد بالتاء في نحو: نسابة وعلامة المبالغة جاز جمعها جمعَ مذكرٍ سالمًا جريا علىٰ (فاعل).

٤- تجمع بالألف والتاء عند قصد التأنيث بقصد التسمية.

٥- صيغ المبالغة من جهة دخول الهاء وعدم دخولها علىٰ ثلاثة أنماط:

أ- نمط يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو فعول ومفعال ومفعل.

---

(١) انظر: نزهة الطرف ٦٦- ٦٧.

(٢) ذكر في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء علىٰ الأمة- لمحمد ناصر الدين الألباني ١/ ٢٢٨، حديث رقم ١١١- مكتبة المعارف- الرياض ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٣م.

ب- نمط يفرق بين مذكره ومؤنثه بالهاء كفُعَّال، فيقال: امرأة طوالة وحُسانة، جريا علىٰ اسم الفاعل الذي يجري علىٰ الفعل فعَّل فيقال: حُسَّان وحسانون وحسَّانه وحُسَّانات بالجري علىٰ اسم الفاعل وليس علىٰ الفعل فيدخله التأنيث والجمع السالم مطلقًا فإذا دخله التكسير- فيكون من باب جريه مجرىٰ الأسماء الجامدة بالغلبة لذلك قالوا في: عوَّار وهو الجبان عواور وصفًا لجماعة الذكور.

جـ- نمط تدخله الهاء علىٰ إرادة المبالغة فيستوي فيه المذكر والمؤنث نحو فعَّال وفاعل وفعول وفُعل وفُعَل ومفْعَال فيقال: علامة ونسابة وراوية وفروقه وعروقه وضحة ومعرابة ومجذامة، وكذلك ما أشبهه.

❁❁❁❁❁

المبحث الثالث: اسم المفعول

حدَّه ابن الحاجب بأنه: "ما اشتق من فعل لمن وقع عليه"[1]، وقيل: "هو الاسم الدال علىٰ ذات وقع عليها الحدث"[2]، وصيغته مع الثلاثي (مفعول) ومن غيره علىٰ صيغة المضارع بميم مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، وصياغته من الفعل الماضي الثلاثي المبني للمجهول، أما من المزيد فصياغته من المضارع المبني للمجهول[3].

وأضاف البعض: "ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل"[4]، وهناك صيغ مسموعة غير قياسية[5].

وهو مثل اسم الفاعل: جارٍ علىٰ فعله يعمل عمله، فهو مثله في إعمال مثناه، ومجموعه، واشتراط الزمانين، والاعتماد، ويثبت له ما ثبت لاسم الفاعل.

فتدخله التثنية والجمع، والعلامة اللاحقة: حرف دال علىٰ التثنية والجمع؛ لتغيرهما بتغير الإعراب نحو: جاءني الضاربان، ورأيت الضاربين كما تقول: جاءني الرجلان، ورأيت الرجلين[6].

---

(١)الكافية بشرح الكافية ٣/ ٤٢٧.

(٢)نزهة الطرف في علم الصرف ٢/ ٧٨.

(٣)انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٠.

(٤) اشتقاق اسم المفعول من المصدر قول ابن مالك والرضي وابن هشام، انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٧، وشرح الكافية ٣/ ٤٢٧، وشذور الذهب ٣٨٥.

(٥) انظر: نزهة الطرف ٢/ ٨٥- ٨٦.

(٦) انظر: شرح المفصل ٦/ ٨٠- ٨١.

وإنما لم تلحقهما علامة التثنية والجمع إذا رفعا ظاهرا؛ لأنهما يكونان في مذهب الأفعال والفعل إذا لم يكن فيه ضمير، لم تلحقه علامة، فلذلك تقول: هذان رجلان ضارب أخوهما، ومضروب غلامهما[1]، بالإفراد في الصفة جريا علىٰ الفعل في هذه الحالة الذي يتم التجريد من علامة التثنية أو الجمع.

تعقيب:

يتقرر لاسم المفعول ما تقرر لاسم الفاعل فيثبت أنهما من الصفات الفاعلة الجارية فيثبت لهما التأنيث مثلما تثبت العلامة بالفعل ويثبت لهما الجمع السالم والتثنية مثلما يلحق بالفعل الضمير للفاعلين عند إرادة التثنية أو الجمع، فإذا رفعا الاسم الظاهر تحتم الإفراد لوضعهما موضع الفعل والفعل يلزمه التوحيد في التثنية والجمع عند إسناده للاسم الظاهر.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: شرح المفصل ٦/ ٨١.

المبحث الرابع: الصفة المشبهة

حدَّها ابن الحاجب بأنها: "ما اشتق من فعل لازم لمن قام به علىٰ معنىٰ الثبوت"[1]. وصيغها مخالفة لصيغة اسم الفاعل علىٰ حسب السماع ويغلب بناؤها من لازم باب فرح ومن باب شَرُف، ومن غير الغالب باب ساد ومات يموت وشاخ يشيخ فقيل سيد، وميت وشيَّخ، وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنا: **اثنان مختصان بباب فرح وهما:**

١- أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء.

٢- وفعلان الذي مؤنثه فَعْلىٰ كعطشان عطشىٰ.

وأربعة مختصة بباب شرف، وهي:

١- فَعَل بفتحتين كحسن وبطل. ٢- فُعُل بضمتين كجنب.

٣- فُعَال بالضم كشجاع وفرات.

٤- وفَعال بالفتح كرجل جنان وامرأة حصان.

وستة مشتركة بين البابين:

١- فَعْل، ٢- فِعْل، ٣- فُعَل، ٤- فَعِل، ٥- فاعل، ٦- فعيل[2].

ويلاحظ: اشتراك صيغة (فاعل) اسم فاعل مرة وصفة مشبهة أخرىٰ فصيغة فاعل تدل علىٰ الحدث والذات التي فعلته أو ينسب إليها علىٰ وجه التجدد والحدوث، فإذا أريد بها الثبوت والدوام وكانت صفة مشبهة أضيف الوصف إلىٰ مرفوعة فتقول: طاهر القلب، رابط الجأش، صائب الرأي

---

(١) انظر: شرح المفصل ٦/ ٨١، شذا العرف ٧٥، وامتاع الطرف ٤٤.

(٢) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف ٢/ ٢٦، فما بعدها، وشذا العرف ٧٥، ٧٦، وامتاع الطرف ٤٥- ٤٦.

ويستوي في ذلك المشتق من الثلاثي ومن غير الثلاثي فتقول في المشتق من غير الثلاثي: مستقيم الرأي ومعتدل القامة[1].

والصفة المشبهة: ليست جارية علىٰ أفعالها، مثل الصفات الجارية التي تشبه الفعل في اللفظ والمعنىٰ، وإنما هي مشبهة بأسماء الفاعلين فتذكر وتؤنث وتثنىٰ وتجمع بالواو والنون و تدخلها الألف واللام نحو: حسن وصعب وكريم. وتعمل عمل الفعل، فتجري علىٰ الموصوفين في إعرابها جرىٰ أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جريانها علىٰ أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف، فتقول: حسن وحسنة فتذكر وتؤنث وتقول: الحسن والشديد فتدخل الألف واللام وتقول: حسنان وحسنون فتثنيه بالألف والنون، وتجمعه بالواو والنون كما تقول: ضارب وضاربة وضاربان وضاربون والضارب والضاربة فحسن مشبه بضارب وضارب مشبهة بيضرب.

إلا أنها تصاغ من أفعال لازمة، فحكمها حكم أفعالها في عدم التعدي.

وهي فروع علىٰ أسماء الفاعلين إذ كانت محولة عليها: فانحطت عنها ونقص تصرفها. فلا يجوز تقديم معمولها عليها، ولا يجوز أن تضمر[2]، ولا يحسن أن يفصل بينها وبين معمولها، ولهذا الانحطاط لا تعمل إلا في شيئين:

١- لا تعمل إلا في ضمير الموصوف نحو: (مررت برجل حسن) أي (هو) فيعود الضمير مرفوعا.

---

(١) نزهة الطرف ٢/ ٤٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/ ٨٢.

٢- أو ما كان من سبب الموصوف. تقول: (مررت برجل حسن وجهه)، ولولا الهاء ما جازت المسألة فلا يجوز إلا بعلقة.

فإذا أسندت للاسم الظاهر: ثبت لها نفس ما لضارب عند إسناده للاسم الظاهر من التذكير والتأنيث؛ لأنها تجري علىٰ الموصوف فتطابقه تذكيرا وتأنيثا ، وتقول: مررت برجل كريم أبوه، ومررت برجل حسنة جاريته، فتؤنث (حسنة) وهي صفة لمذكر؛ لأنه فعل (الجارية) أن تطابق موصوفها؛ وإنما وصفت به الرجل للعلقة اللفظية التي بينهما، أي: العلاقة السببية.

فإذا أردت التثنية أو الجمع: لم تثن الصفة، ولا تجمع؛ لأنها بمنزلة فعل متقدم فتقول: مررت برجل كريم أبواه، وبرجال كريم آباؤهم[1]، وقد ذكر ابن هشام أحد عشر أمرًا فارقا بينها وبين اسم الفاعل[2].

تعقيب:

نستنتج:

١- اعتماد البنية الصرفية في الدلالة علىٰ المعنىٰ، فقد تتفق في الحروف والهيئة ثم تتفرع بالدلالة المقصودة أثناء السياق، فكذلك صيغ (الفاعل) إذا أريد بها التجدد والحدوث كان علىٰ اسم الفاعل الدال علىٰ الذات المجددة، وإذا أريد بها الثبوت كانت مقرونة بمرفوعها نحو: طاهر القلب لكونها صفة ثابتة.

٢- لا تصاغ إلا من الفعل الثلاثي اللازم.

٣- لا تطرد علىٰ وزن معين بل تأتي علىٰ أوزان متعددة.

---

(١)) انظر: شرح المفصل ٦/ ٨٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/ ١٢٣.

٤- تجري الصفة المشبهة علىٰ اسم الفاعل لعدم جريها علىٰ الفعل نفسه في اللفظ، فلم يكن لها فعل من تركيبها.

٥- تنحط الصفة المشبهة عن اسم الفاعل درجة فتمنع من ميزات نحوية.

٦- يثبت لها خصائص اسم الفاعل في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع بالمشابهة باسم الفاعل في جريهما علىٰ الموصوف.

٧- يثبت لها الفعلية عند رفعها الاسم الظاهر فيلحق بها علامة التأنيث كما تلحق به ويلزم لها الإفراد كما يلزم فيه حتىٰ إذا كان مرفوعها مثنىٰ أو جمعًا.

المبحث الخامس: اسم التفضيل

حدّه ابن الحاجب بأنه: "ما اشتق من فعل، لموصوف بزيادة علىٰ غيره، وهو أفعل"[1]، وقيل: "الاسم المصوغ من المصدر للدلالة علىٰ أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما علىٰ الآخر في تلك الصفة"[2]، وقياسه أن يأتي علىٰ (أفعل) بشروط[3] وإلا فيأتي بصيغة مستوفية لها ويصير المصدر غير المستوفي تمييزًا لاسم التفضيل[4].

ومقتضى الصفات: أنها لا تعمل من حيث كانت أسماء، فالأسماء لا تعمل في أسماء مثلها، وعملت الصفة المشبهة لما جرت علىٰ الموصوف، تشبيها باسم الفاعل في الجري علىٰ الموصوف، وليست مثله في الجري علىٰ الفعل في اللفظ والمعنىٰ.

أما أفعل التفضيل: فبعد شبهه باسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال، ولذلك: ١-لا يثنىٰ ولا يجمع، ولا يؤنث[5] مثله مثل قولك في الاسم الجامد: (مررت برجل قطن جبته)، فترىٰ (القطن) لا يثنىٰ ولا يجمع.٢- يقع مواقع الأسماء فجعل مبتدأ وخبرا في النعت مثل قولك في الاسم الجامد: (مررت برجل أخوك أبوه).

وعلة أنه لم يثن ولم يجمع: أنه قد تضمن معنىٰ الفعل والمصدر، وكل واحد منهما لا تصلح تثنيته، ولا جمعه، ولا تأنيثه، كذلك ما كان في معناهما، أو متضمنا معناهما[6].

---

(١)) الكافية من خلال شرح الكافية ٣/ ٤٤٧.

(٢) شذا العرف في فن الصرف ٧٨.

(٣) انظر: السابق ٧٨، فما بعدها، وامتاع الطرف ٤٨.

(٤) السابق ٨٢ في الأول، وصـ٥٠ في الثاني.

(٥) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٦.

(٦) انظر: السابق ٦/ ١٠٥-١٠٦.

وكذلك لا يعمل عمل الفعل، فلم يجيزوا (مررت برجل أفضل منه أبوه) (ولا خير منه أبوه) بل رفعوا أفضل وخيرا علىٰ الابتداء[1] فلا يرفع اسما ظاهرا إلا بشروط قال الرضي: "اعلم أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل، أيضًا كما تقدم في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف، الأشهر، إلا بشروط ... ويرفع المستتر الذي هو فاعله، لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلىٰ قوة العامل، وأما المفعول به، فكلهم متفقون علىٰ أنه لا ينصبه"[2]، ويعمل النصب في النكرات علىٰ التمييز فقط[3]، وعلة منعه من العمل: أنه لم يكن له فعل من تركيبه حتىٰ يعمل عمله، لذلك يعمل في مسألة الكحل لأن له فعلا بمعناه[4].

تعقيب:

نستنتج من الدراسة:

أن اسم التفضيل في المرتبة الثالثة بعدا عن الأفعال، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال فأخذ خصائص الأسماء الجامدة الدالة علىٰ الحدث فقط.

من: ١ – امتناع التثنية والجمع.

٢ – لا يعمل في الاسم الظاهر في كل اللغات إلا بشروط؛ لأن العمل للفعل، وهو قريب للاسم والاسم لا يعمل في الاسم.

٣– يلزم مواقع الابتداء والخبر في الصفة، وغيرها كالأسماء.

❁❁❁❁❁

(١) انظر شرح المفصل ٦/ ١٠٦، إلا علىٰ لغة قليلة أثبته ابن هشام، انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٥٤.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٦٤.

(٣) انظر: شرح المفصل، ٦/ ١٠٦.

(٤) شرح الكافية ٣/ ٤٦٤.

الباب الثاني: الخصائص الصرفية للأسماء والصفات كشفها وبيان أسباب اختصاصها بها

الفصل الأول: الكشف عن الخصائص الصرفية في الأسماء والصفات

المبحث الأول: التعريف بـ (الألف واللام)

حدّ العلماء النكرة "بما: شـاع في جنسـه"[1]، فالمعتبر في التنكير الشـيوع[2]، والنكرة علىٰ نوعين، أولهما: يقبل أل المؤثرة للتعريف كرجل وفرس، والثاني: يقع بمعنىٰ ما يقبل أل المؤثرة نحو ذي وما، فهي بمعنىٰ ما يقبل؛ لأنها بمعنىٰ صاحب، أو بمعنىٰ شيء، أو إنسان.

كما حدوا المعرفة بأنها: "ما خص واحد من الجنس لا يتناول غيره"[3] فالمعتبر في التعريف: الدلالة المانعة من الشـياع[4]، وبدخول "أل" علىٰ النكرة يتم تعيين المُعَرَّف.

تعيين المعرف: وقد ذكر النحاة أن المعيَّن المعَّرف بالألف واللام يكون علىٰ أحد ثلاثة أنواع: فإما أن يكون عهدًا، وإما أن يكون جنسًـا، وإما أن يكون حقيقة، ومن ثم تكون (الألف واللام) التي هي حرف التعريف علىٰ أحد ثلاثة أقسام: إما (عهديه)، وإما (جنسية)، وإما (لتعريف الحقيقة)[5].

---

(١)) المفصل بشرح المفصل ٥/ ٨٥، وانظر: التبصرة ١/ ٩٧، أسرار العربية ٣٤١ شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٣٥، البسيط ١/ ٣٠٠.

(٢) أوضح المسالك ١/ ١٦٠.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/ ٨٥، شرح الجمل ٢/ ١٣٥/ البسيط ١/ ٣٠٠.

(٤) انظر: الأصول في النحو ١/ ١٤٨، شرح المفصل ٥/ ٨٨، شرح التسهيل ١/ ١١٥.

(٥) انظر: شرح المفصل ٥/ ٨٦، وشرح التسهيل ج١/ ٢٥٠، وشرح الكافية ج٣/ ٢٤٢، والبسيط ١/ ٣١٠، الجني الداني ١٩٤، أوضح المسالك ١/ ١٦٠، همع الهوامع ١/ ٢٧٤.

فالعهدية: هي التي عهد مصحوبها، بتقدم (ذكره)، نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل، أو (بحضوره) حسا نحو: قوله تعالىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [سورة المائدة: من الآية ٣]، أو بحضوره علما نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [سورة التوبة: من الآية ٤٠].

والجنسية: وهي قسمان: أحدهما: (حقيقي)، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس نحو: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [سورة العصر: من الآية ٢].

والثاني: (مجازي) وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس علىٰ سبيل المبالغة نحو قولك: (الرجل خير من المرأة) و(أنت الرجل علما)

أما التي لتعريف الحقيقة: فهي التي تدخل علم الجنس فتخصه بعد الشيوع نحو: (الماء)، و(التراب) إذا قلت: (اشتر الماء) فهي موضوعه لتقييد الحقيقة في الذهن، فتكون أخص من قولك: (اشتر ماء) وهذا هو الفرق بين علم الجنس واسم الجنس(١).

والعهد قسمان: عهد في غير أعلام، وهو السابق ذكره في قولك (الرجل) و(الغلام)، وعهد في الأعلام، إذا دخلت علىٰ الاسم النكرة فصار بدخولها علما بالغلبة، وهو علىٰ نوعين: النوع الأول في الاسم: نحو (النجم) للثريا، فأصله نجم لواحد من النجوم، ثم أدخل عليه الألف واللام فقالوا: النجم لأي نجم، كان بين المتخاطبين فيه عهد، ثم غلب علىٰ الثريا لكثرة الا ستعمال، ومثله قولهم: (الصعق) أصله صَعِق من قولهم: صعق الرجل فهو صعق علىٰ حد حذر، وصف عام لكل من أصابته صاعقة، ثم أدخل

(١) انظر الجني الداني ١٩٤.

الألف واللام لتعريف العهد؛ ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حد دخولها في النجم، ثم غلب حتى صار علما"[1]

وقد تزاد الألف واللام لغير تعريف... فتزاد على أنواع:

١- زيادة لازمة نحو: السموأل واليسع أعلامًا حيث دخلت على العلم وقارنت وضعه. ومثله في اللات والعزى و(الآن) اسم إشارة، علم على الزمن الحاضر، وكالتي في التي والذي وفروعهما. يؤكد أنها زائدة أنه لا يجتمع تعريفان على معرف واحد، فكلها معارف بالعلمية وأل زائدة[2].

٢- زيادة عارضة في العلم أيضا أو التمييز أو الحال. وهو مشهود بسماع[3].

---

(١)) انظر: شرح المفصل ١/ ٤١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٤٢، التصريح ١/ ١٥٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٧٧.

(٣) من شواهد العلم للضرورة

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبرا

البيت من بحر الكامل، لم يسم قائله وشاهده قوله: بنات الأوبر حيث زادت الألف واللام في العلم ضرورة وأوبر علم لضرب من الكمأة، نبات معجم المعاني (ك م أ).

ومن شواهده في الحال قولهم: (ادخلوا الأول فالأول) ومن شواهده في التمييز قول الشاعر: (صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر) فقال (النفس) وهو تمييز والتمييز يلزم جعله نكرة على مذهب جمهور البصريين فدخلت الألف واللام ضرورة.

انظر شرح التسهيل ١/ ٢٥١، شرح الكافية ٣/ ٢٤٢. من بحر/ الطويل وقائله/ رشيد بن شهاب.

٣- زيادة مجوزة للمح الأصل، أو الصفة علىٰ خلاف، وذلك في العلم المنقول، فقد يلمح أصله وهو التنكير، أو الصفة إذا كان منقولا عن صفة نحو: الحارث والقاسم والحسن والعباس والضحاك والفضل والنعمان، والباب كله سماعي يقتصر فيه علىٰ السماع، فلا يقال: المحمد ولا الصالح حال العلمية، لعدم سماعه.

أما الذي لم يسمع فدخول الألف واللام التعريفية علىٰ الأفعال، فلا يقال نحو: اليزيد واليشكر، لأن أصل الفعل وهو لا يقبل أل غير موصولة أما ما سمع فضرورة(١).

وعلة اعتبار الألف واللام علامة للأسماء: فترجع إلىٰ: أنه ظهر من خواص المعرف بأل أن له معنىٰ قبل دخول الألف واللام عليه، ومعنىٰ جديد بعد دخولها عليه، فقولك: (الرجل) يدل علىٰ غير ما كان يدل عليه (رجل)، فهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد، فقد صارت جزءا من الاسم، كما أضافت معنىٰ التخصيص والتعريف بعد الشيوع، كما في قولك (عبد الملك)، لو أفردت (عبدا) من (الملك) لم يدل علىٰ ما كان عليه (عبد الملك)(٢).

فالمعنىٰ الحاصل من دخول أل هو (التعريف)، والمعنىٰ الحاصل قبل دخول أل هو (التنكير)، فيلزم لنا أن نعلم بذلك أن الألف واللام زائدتان في الاسم مثلها مثل الإضافة، حيث يكون قبلها الاسم مفردا قائما بنفسه. وهذا

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ١٣ ويس ١/ ١٣٧.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١/ ٥٦.

يدل علىٰ أن (زيدا) قبل التسمية كان في الأصل نكرة[1] ثم نقل إلىٰ واحد بعينه، وأنه في الأصل مصدر نكرة تقول زاد يزيد زيدا. والمصادر تكون نكرات كقولك: قمت قياما وضربت ضربا، ثم تعرف بالنقل إلىٰ التسمية، أو بعلامة التعريف وكذلك سائر المعارف أصلها التنكير.

تعقيب: يظهر من العرض:

١- أن علة اعتبار الألف واللام علامة وأمارة علىٰ الأسماء اختصت بها من حيث إضافتها معنىً جديدا لم يكن قبل دخولها، حيث أثرت في الاسم تعريفا وتخصيصا. فخصصت النكرة بعد الشياع وتعرف الاسم بعد التنكير.

٢- أنها تنفصل عن الا سم بمنزلة المضاف إليه من المضاف فدل علىٰ أنها زائدة في الاسم تدخل لغرض ويصح لها الانفكاك عن الاسم إذا لم يقصد الغرض ويهدف إليه.

❁❁❁❁❁

(١) المرجع السابق ١/ ١٤٨.

المبحث الثاني: التأنيث

معلوم أن الاسم ينقسم بعدة اعتبارات منها: باعتبار أصله إلىٰ مذكر ومؤنث، إذ كان الأصل هو التذكير، فالأشياء كلها أصلها[1] التذكير، ثم يختص بعد ذلك بالتأنيث[2].

فالقسم الأول: المذكر: وهو ما خلا من علامة التأنيث[3] نحو: محمد وحمار وقلم وكتاب، ولا يحتاج إلىٰ علامة لكونه أسبق.

والقسم الثاني: المؤنث: وهو من (أنث) يقول في القاموس أنثت المرأة إيناثا: ولدت أنثىٰ، فهي مؤنث"[4]، وفي الاصطلاح: هو ما فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا[5]، ومنها: باعتبار مدلوله المؤنث فينقسم قسمين: حقيقي ومجازي: المؤنث الحقيقي: ما كان من الحيوان له فرج الإناث.

والمذكر الحقيقي: ما كان من الحيوان له قُبُل الذكورة فهذا الضرب من المذكر والمؤنث يعرف قياسا وسماعا، وطباعا، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن نحو: جمل وحمار وناقة ورجل وامرأة ونعجة وأتان وجدي وكبش وعناق ونحوه[6].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٤١، المقتضب ٣/ ٣٥.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ج٢/ ٦١٣.

(٣) انظر: شرح المفصل بشرح المفصل ٥/ ٨٨.

(٤) القاموس أنث ٧٦

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٢١.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٣١٦.

أما المجازي: فيطلق علىٰ المؤنث مما لا يلد ولا يبيض، وقد عاملته العرب معاملة الأنثىٰ، نحو: ظلمة وعين وحجرة ورحمة[1]، ويطلق عليه ابن يعيش مسمىٰ مؤنث راجع إلىٰ اللفظ أي المؤنث اللفظي[2].

وعلامة التأنيث ثلاثة أنواع:

الأولى: التاء. وتكون متحركة بوجوه الإعراب وتختص بالأسماء كقائمة، أو تكون ساكنة وتختص بالأفعال الماضية كقامت، وأصلهما واحد ولكنهم فرقوا بينهما في التسمية كما فرقوا في الاستعمال، فسميت في الاسم (هاء) وفي الفعل (تاء).

وقد تكون العلامة ظاهرة وقد تكون مقدرة فيستدل عليها بأشياء: منها:

أولها: الفعل نحو: قد بنيت الدار، **الثاني**: الإشارة نحو: هذه الدار، وهذا الرجل، وتلك القدر، **الثالث**: التصغير، فإنه يبين المؤنث من المذكر فيما كان علىٰ ثلاثة أحرف نحو قدر وقدم وعين ودار تقول في التصغير قديرة- قديمة- عيينة- دويرة- فالتصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها[3].

---

(١) انظر: فن التصريف ٢/ ٧ د. يسري زعير- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ٩١.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٦١٧، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٧٣، والتصريح ٢/ ٢٨٥، وهمع الهوامع ٦/ ٦١.

تنبيه: تدخل التاء لمعان أخرىٰ غير التأنيث: انظر: المفصل وشرحه ج٥/ ٩٦، شرح الكافية ٣/ ٣٢٥، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٠ والمزهر للسيوطي، شرحه محمد

العلامة الثانية الألف: وهي الألف المفردة: وتسمىٰ ألف التأنيث المقصورة لقصرها عن الإعراب، فلا يدخلها رفع ولا نصب ولا جر، وتزاد آخرًا وتأتي لإلحاق كأرطىٰ أو لتكسير وكثرة نحو: قبعثرىٰ أو لتأنيث وما كانت لتأنيث لا تنون نكرة(١).

العلامة الثالثة: الألف الممدودة: كصحراء وهي ألف قبلها ألف زائدة فتقلب هذه الأخيرة همزة. ويختصان المقصورة والممدودة بالأسماء الظاهرة(٢).

ولكل من الألف المقصورة والممدودة أوزان تأتي عليها الأسماء والصفات محفوظة وأكتفيت برصدها في الباب التالي في موازنة فيها بين الأسماء والصفات.

تعقيب: نستنتج من الدراسة:

١ – التأنيث قد يكون باعتبار المدلول وقد يكون باعتبار اللفظ.

٢ – إقرار نظرية الأصل في النحو العربي من قوامها أن المذكر أصل للمؤنث.

٣ – المذكر ما خلا مدلوله من أنثىٰ وكذلك ما خلا لفظه من دليل التأنيث.

٤ – التأنيث معنىٰ مؤثر وإن اقترن دليله بالاسم دون المسمىٰ.

❁❁❁❁❁

جاد المولىٰ بك وآخرون، الجزء الثاني الطبعة الثانية– مكتبة دار التراث– القاهرة، ٢/ ٢٢٢.

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٣ فما بعدها.

(٢) انظر: السابق ٣/ ٣٣٦ فما بعدها.

المبحث الثالث: التثنية

فمعنىٰ التثنية في اللغة: يقول في القاموس: "ثنىٰ الشيء كسعىٰ: رد بعضه علىٰ بعض، فثني وانثنىٰ واثنوني انعطف"[1]، ثم قال: "وثناه جعله اثنين"[2].

وفي الاصطلاح: حدها ابن الأنباري بأنها: "صيغة مبنية للدلالة علىٰ اثنين"[3]، وابن الحاجب أنها: "ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، ليدل علىٰ أن معه مثله من جنسه"[4]، وعند ابن يعيش وابن عصفور: "ضم اسم إلىٰ مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين"[5].

وحده ابن هشام في قوله: "ما وضع لاثنين وأغنىٰ عن المتعاطفين"[6]، أقول بعرض المعنىٰ اللغوي، والمعنىٰ الا صطلاحي، يتبين: أن التثنية صيغة صرفية تؤدي معنىٰ العطف وتغني عنه وتجعل المفرد في المثنىٰ واقعا علىٰ شيئين بلفظ واحد، وهذا يتثنىٰ في زيد كما يتثنىٰ في "كلا" "كلتا"[7]، ويتم

---

(١) القاموس المحيط (ث- ن- ي) ٢٢٥.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) أسرار العربية ٤٧.

(٤) الكافية بشرح الكافية ٣/ ٣٤٧.

(٥) شرح المفصل ٤/ ١٣٩، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٥.

(٦) أوضح المسالك ١/ ٤٧.

(٧) إلا أن (كلا وكلتا) لم يقعا علىٰ المفرد فيحتاج إلىٰ علامة المثنىٰ لعدم التباسهما بغيرهما بخلاف زيد فاحتاج إلىٰ علامة التثنية لئلا يلتبس، انظر: اللباب ...

ذلك بقبول الاســم المفرد علامة، في حال الرفع تكون الألف وفي حالتي النصب والجر تكون الياء[1].

تعقيب: نخلص إلىٰ أن:

التثنية دليل يقرن بالمفرد فيعين مســماه بدلالة اثنين ولا يكون هذا إلا في الأسماء.

❁❁❁❁❁

[1] انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٨٦، شرح التسهيل ١/ ٧٦، وشرح الكافية ٣/ ٣٥١.

المبحث الرابع: الجموع

فالجمع في اللغة: معناه الضـــم، و تأليف المتفرق. يقول في القاموس: "الجمع، كالمنع: تأليف المتفرق"[1].

وفي الاصـطلاح: حده ابن الأنباري بأنه: "صـيغة مبنية للدلالة علىٰ العدد الزائد عن اثنين"[2]، وعند ابن يعيش: "ضم شيء إلىٰ أكثر منه"[3].

وحده ابن الحاجب بقوله: "المجموع ما دل علىٰ آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما"[4]، وعند ابن عصـفور: "ضـم اسـم إلىٰ أكثر منه بشـرط اتفاق الألفاظ والمعاني، أو كون المعنىٰ الموجب للتسمية فيهما واحد"[5].

وينقسم الجمع أربعة أقسام علىٰ حد تقسيم ابن عصفور له[6]:

١ – جمع سلامة – ٢ – جمع تكسير – ٣ – اسم جنس – ٤ – اسم جمع[7].

القسم الأول: جمع المذكر السالم:

---

(١) القاموس المحيط (ج م ع) ٢٩٣.

(٢) أسرار العربية ٤٨.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٢.

(٤) الكافية بشرح الكافية ٣/ ٣٦٥.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٥.

(٦) انظر: المصدر السابق ١/ ١٤٧.

(٧) يقصد به: ما ليس له واحد من لفظه نحو قوم لأن واحده رجل ونحو إبل فإن واحدة ناقة، أو جمل. وهو ما دل علىٰ أحاد لكن أحاده ألفاظ من غير لفظها (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٧، شرح الكافية ٣/ ٣٦٥).

فالسالم: "السالم من الآفات"[1]. وفي الاصطلاح: "ما سلم فيه بناء الواحد"[2].

ويعبر بالصحيح، والصحيح لمذكر ومؤنث.

أما جمع المذكر السالم فالمراد به عند ابن الحاجب: "ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة ليدل علىٰ أن معه أكثر منه"[3].

وعند الشيخ يس: "ما دل علىٰ أكثر من اثنين وأغنىٰ عن المتعاطفين ولم يتغير بناء مفرده"[4]، ويدخل الأسماء، الأعلام، والصفات.

ودليل جمع المذكر السالم أنه: يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح وما بعدها فإعرابه في الرفع: بالواو وفي النصب والجر بالياء[5].

فالواو والياء علامته[6].

القسم الثاني: جمع المؤنث السالم:

---

(1) القاموس المحيط (س ل م) ٧٩٧.

(2) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٥.

(3) الكافية بشرح الكافية ٣/ ٣٦٩.

(4) حاشية يس علىٰ التصريح ١/ ٦٩.

(5) انظر: أوضح المسالك ١/ ٤٨، وانظر مذاهب النحاة في إعراب جمع المذكر السلالم في شرح التسهيل ١/ ٧٦- ٧٧، التصريح ١/ ٦٩، وحاشية يس عليه الصفحة نفسها.

(6) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٨٧.

حده ابن الحاجب بأنه: "ما لحق آخره ألف وتاء"[1]، وقيل: هو: "ما دل علىٰ أكثر من اثنين بسبب زيادة معينة في آخره أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنىٰ والحروف والحركات بعضها علىٰ بعض، وتلك الزيادة هي الألف والتاء في آخره"[2]، ويسمىٰ بجمع المؤنث السالم.

ويرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة مع التنوين في كل صورة، إن لم يكن هناك مانع من التنوين كالإضافة، وأل التعريف، فالكسرة إعراب[3].

وعلامته: الألف والتاء فضم التاء علامة للرفع، وكسرها علامة للنصب والجر وإنما حمل المنصوب هنا علىٰ المجرور لوجهين: أحدهما: حملا علىٰ نصب جمع المذكر وجره، لأن المؤنث فرع علىٰ المذكر، فوجب أن يُجرىٰ علىٰ طريقته، فالكسرة مع التاء في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع المذكر.

لذلك يقول العكبري: الفروع تحمل علىٰ الأصول، فلو جعل النصب أصلًا لكان الفرع أوسع من أصله، وهذا استحسان من العرب، لأن النصب متعذر[4].

---

(1) الكافية بشرح الكافية ٣/ ٣٨٧.

(2) موسوعة النحو والصرف والإعراب ٣١٤.

(3) انظر: أسرار العربية ٦٢، التبصرة والتذكرة ١/ ٨٧، وانظر: الخلاف في إعرابه في منهج السالك ١/ ٩٢، والتصريح ١/ ٨١، وهمع الهوامع ١/ ٦٧.

(4) انظر: اللباب ١/ ١١٧، بتصرف يسير.

القسم الثالث: جمع التكسير:

التكسير لغة: يدل علىٰ هشم الشيء وهضمه. يقول ابن فارس: "الكاف والسين والراء أصل صحيح يدل علىٰ هشم الشيء وهضمه من ذلك قولك كسرت الشيء أكسره كسرًا"[1].

وفي اصطلاح النحاة: يقول ابن مالك:

والجمع إن أبانه تغيير ... تقديرًا أو لفظًا هو التكسير[2]

"هو ما تغير فيه بناء واحده[3] لفظا بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص، كتُخْم وتُخَم، أو بتبديل شكل كأَسَدٍ وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل كرَجُلٍ ورجال أو بنقصٍ وتبديل شكلٍ كرسول ورُسُل، أو بهن كغلام وغلمان أو تقديرا كهِجَان، فإن لفظه حال الإفراد كلفظة حال الجمع يقال: ناقةٌ هِجَان ونوقٌ هِجَانٌ..."[4].

وحده الأشموني بأنه: "الاسم الدال علىٰ أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرًا"[5].

---

(1) مقاييس اللغة ٥/ ١٨٠ – لابن فارس بن زكريا ٣٩٥، تحقيق: عبدالسلام هارون– دار العلوم– الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر المجمع العلمي العربي.

(2) الكافية بشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٧.

(3) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٧٨، التوضيح بشرح التصريح ٢/ ٢٩٩، والقاموس ١٤١٥ (ك س ر).

(4) شرح حدود النحو ٨١– للآبذي– مؤلف الكتاب: ابن قاسم المالكي ت٩٢٠ه– تحقيق: د/ خالد فهمي– مكتبة الآداب ط١، ١٤٢٩ه– ٢٠٠٨م.

(5) منهج السالك ٤/ ١١٩.

وقد ذكر الشيخ خالد وجوه يفترق بها جمع التكسير عن جمع السلامة[1]:

أحدها: أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص.

الثاني: أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير.

الثالث: أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات.

الرابع: أن الفعل المسند إلىٰ جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث.

تعقيب: يظهر بهذه الفروق التي أشار إليها الشيخ خالد اختصاص كل جمع بخصائص فارقة من جهة وجامعة من جهة أخرىٰ علىٰ ما توضحه الدراسة.

وجمع التكسير علىٰ ضربين: جمع قلة ويرد علىٰ أربعة أبنية:

(فُعلة، وأفعل، وأفعله، وأفعال) علىٰ الرأي المشهور عند النحاة. وجمع كثرة وأبنيته سبعة عشر إجمالا وثلاثة وعشرون تفصيلًا. وزاد ابن الحاجب فعالين، زاد الأشموني فُعالىٰ.

تعقيب نستنتج أن:

الجموع علىٰ نوعين الأول السالم وهو خصيصة في الأسماء؛ لأنه معنىٰ يلحق بالاسم بدليل وعلامة في البنية فيفيد معنىٰ الجمعية من خلال هذا الدليل.

والثاني: جمع التكسير، ويعني به: الدلالة علىٰ الجمع بالقلة، أو الكثرة فيصاغ من الأسماء بأبنية مطردة.

❁❁❁❁❁

[1] انظر: التصريح ١/ ٢٩٩.

الفصل الثاني: أسباب اختصاص الأسماء والصفات بهذه الخصائص

المبحث الأول: أسباب اختصاص الأسماء بالتعريف بالألف واللام

إذا علمنا أن الاسم متحدث عنه، فيجوز له الإسناد إليه، والإسناد وصف دال علىٰ أن المسند إليه "اسم" إذ كان ذلك مختصا به؛ لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وذلك لأن الفعل خبر والخبر لا يجوز إسناده إلىٰ خبر مثله. فإذا أسندت الخبر إلىٰ مثله لم تفد المخاطب شيئا، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلىٰ مخبر عنه (متحدث عنه) (معروف) نحو: قام زيد وقعد بكر.

أفاد ذلك أن الفعل لزم أن يكون نكرة، لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد. إذ لو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة، لأن حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيد[1].

أما الحرف فلا يسند إليه؛ لأن الحرف لا معنىٰ له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه الإسناد إلىٰ غيره ومن ثم لم يتصف الحرف لا بالتعريف ولا بالتنكير من حيث إنه غير مخبر عنه أو مخبر به وحده.

فنعلم من هنا: أن السبب في قبول الاسم علامة التعريف ترجع إلىٰ صحة الإسناد إليه من حيث إنه متحدث عنه فيلزم له أن يتميز بالمعرفة؛ لكونه محكوم عليه بالفعل، فالفعل مخبر به عنه، وقد علمنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة فتحقق القول بأن الخبر نكرة.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ٢٤.

ولا يصح أيضا تعريف الحرف؛ لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم[1].

أما دخول الأداة علىٰ الفعل فيما سمع من قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ... ولا الأصل ولا ذي الرأي والجدل[2]

وقوله:

كقول الخني وأبعض العجم ناطقا ... إلىٰ ربنا صوت الحمار اليجدع[3]

وقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديد بأعباء الخلافة كاهله[4]

---

(١) انظر: السابق١/ ٢٥، منهج السالك ١/ ١٥٦.

(٢) قائله الفرزدق من بحر البسيط، ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٢، شرح التسهيل ١/ ١٩٦. والشاهد: دخول "أل" علىٰ الفعل فقال: (الترضي) تشبيهًا للمضارع بالصفة وهذا من الشاذ القليل ولا يعتد به، (شواهد العيني بحاشية الصبان ١/ ١٥٦).

(٣) قائله ابن الخرق الطهوي، من بحر الطويل، ينظر في: الخزانة ١/ ١٤، المسائل العسكرية ١٥٤، والخني: الفحش، واليجدع: فعل مضارع والمراد: الذي يجدع ودخلت أل علىٰ الفعل المضارع المبني للمجهول، وهو شاذ في القياس والاستعمال، لأن موضوع الفعل علىٰ خلاف التخصيص (انظر: المسائل العسكرية ١٥٤).

(٤) قائله ابن ميادة من بحر الطويل، ينظر في: أوضح المسالك ١/ ٦٧، ١٦٤، والتصريح ١/ ١٥٣، الشاهد في قوله: اليزيد حيث دخلت أل الزائدة علىٰ يزيد وهو علم موازن للفعل ودخول أل للتخصيص مختصة بالأسماء فلذلك قرب العلم يزيد الذي علىٰ وزن الفعل من الأسماء وبعد عن شبه الفعل فجر بالكسر لأنه عاد اسما خالصًا.

فشيء لا يعرف إلا في الشعر[1] حكموا عليه بالشذوذ في القياس والاستعمال، والذي شجعه علىٰ ذلك أنه قد رأىٰ الألف واللام، قد تقدم ذكرها في لفظ الوليد.

فهذا البيت يعد شاهدًا علىٰ أنه لا فرق في اختصاص (أل) بالأسماء أن تكون تعريفية أو موصولة أو زائدة. بدليل أن دخولها علىٰ اليزيد خلص الاسم للاسمية الجامدة وَبَعَدُه عن شبه الفعل.

وقد أشار إلىٰ ذلك الشيخ محي الدين عبدالحميد معقبا علىٰ البيت حيث قال: الشاهد فيه قوله: "اليزيد" حيث دخلت "أل" الزائدة علىٰ (يزيد) وهو علم موازن للفعل واقع موقع الجر بإضافة (ابن) إليه وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف، وهما العلمية ووزن الفعل و هذا يدل علىٰ أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة، وأنه لا فرق بين أن تكون "أل" هذه معرفة أو موصولة أو زائدة، والسر في ذلك أن (أل) بجميع أنواعها من خواص الأسماء وإنما منع من الصرف لشبهه بالفعل فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كـ (أل) أو الإضافة فقد بَعُدَ شبهه بالفعل الذي اقتضىٰ منع صرفه، فعاد اسما خالصا من شائبة الشبه بالفعل، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة في الاسمية"[2].

(١) انظر: المسائل العسكرية ١٥٤، والبسيط ١/ ٣١١.

(٢) عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك ١/ ٦٧- ٦٨.

ويستدل علىٰ أن الفعل نكرة: أن الأفعال لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة، والجمل كلها نكرات، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة، فلما كانت الجمل مستفادة؛ علم أنها نكرات. ولم يجز للأفعال وهي نكرات أن تعرف: لأن تعريفها محال؛ وقد علل لذلك علماء النحو منهم الزجاجي والعكبري فقالوا: لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها، كما هو الحال بالنسبة للاسم ولا يدخلها الألف واللام لأنها جملة، ودخول الألف واللام علىٰ الجمل محال، وإنما لم يجز لها أن تضاف من قِبل أن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر أو مضمر، والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ والخبر فكما لا يجوز إضافة الجمل كذلك لم يجز إضافة الفعل[1].

تعقيب:

نخلص من ذلك:

إن اتفاق العلماء علىٰ أن دخول الأداة بجميع أنواعها تعد علامة وخاصية من خصائص الأسماء تميزها عن غيرها من أنواع الكلم وقد وضعت للتخصيص بعد الشياع ولا يصح هذا المعنىٰ في الفعل والحرف لأن قولك (ضرب يضرب) يقعان علىٰ كل نوع من أنواع الضرب، ولا يصح تخصيصهما بضربة واحدة كما يكون ذلك في نحو: الرجل فإنه يصير بهما واحد بعينه[2].

❁❁❁❁❁

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ١٠٨- ١١٠.

(٢) انظر: اللباب ١/ ٤٦، للعكبري.

المبحث الثاني: أسباب اختصاص الأسماء بالتأنيث

علم أن الأسماء تدل علىٰ مسميات؛ من حيث كانت معاني مدلولا عليها بالألفاظ[١]. فهذه الأسماء وتلك المعاني أشخاص الجواهر[٢]، فتكون علىٰ قسمين: حيوان وجماد، والحيوان ضربان ذكر وأنثىٰ، فلم يحتج المذكر إلىٰ علامة؛ لأنه الأصل، وكان المؤنث هو الفرع فاحتاج إلىٰ العلامة، فالمؤنث مع المذكر مثل المعرفة مع النكرة فهو أول مثل النكرة وكانت هناك علامة تدل علىٰ معنىٰ التأنيث، كما كانت هناك علامة لتدل علىٰ معنىٰ التعريف. أما الأفعال: فلا يحق لها ذلك؛ لأنها غير موضوعة للدلالة علىٰ نسبة الحدث إلىٰ فاعلها أو مفعولها فإذا قلت: (ضرب زيد عمرا) فدلالتها علىٰ الحدث، ليست من جهة اللفظ، وإنما هي التزام، فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات؛ لم يدخلها التأنيث[٣].

إضافة إلىٰ أن الأفعال مدلولها الحدث، وهي مشتقة منه، والحدث جنس، والجنس مذكر، فكذلك الفعل[٤].

وأمر ثالث: أن العرب إذا سمت بالفعل الزائد علىٰ ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك: صرفته، قال سيبويه: "سمعناهم يصرفون الرجل يسمىٰ

---

(١) انظر: شرح المفصل ٥/ ٨٨.

(٢) انظر: التصريح ٢/ ٢٨٥.

(٣)) انظر: شرح المفصل ٥/ ٨٨.

(٤) انظر: السابق الصفحة نفسها، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٦٩.

بكَعْسَـــب[1] وهو فَعْلَـلٌ"[2]، ولو كـان مؤنثـا لامتنع الصــرف للتعريف والتأنيث.

فأما إلحاق العلامة بالفعل في نحو: قامت هند[3]، فلتأنيث الفاعل لا لتأنيث الحدث في نفســه[4]، و قالوا بالتذكير في الجمع القليل نحو: قام الهندات وبالتأنيث في الجمع الكثير نحو: قام الهنود، لأن القليل قبل الكثير فجعلوا للقليل التذكير لأنه يشاكله وجعلوا للكثير التأنيث لأنه يشاكله[5].

أما الحروف:

فلأنها لا تدل علىٰ معنىٰ في نفسـها، وإنما تجئ لمعنىٰ في الاسـم والفعل، فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسـم والفعل، وجزء الشـيء لا يؤنث[6] إلا

---

(١) من (الكعسبة) وهي: شدة المشي مع تداني الخطىٰ (القاموس كعسب) ١٤٢٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٧.

(٣) هذه التاء تكون في أول المستقبل دالة علىٰ الاستقبال رافعة علىٰ مذهب الكوفيين أن الفعل المضارع الرافع له حروف المضارعة كقولك: تقوم هند، وتكون في آخر الماضي ساكنة، كقولك: قامت هند وسكنت لكثرة الحركات، انظر: المذكر والمؤنث ١/ ٢٠٨، لابن الأنباري ت ٣٢٨هـ، تحقيق: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة- القاهرة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث- مصر.

(٤)) انظر: شرح المفصل ٥/ ٨٨، وشرح الجمل ٢/ ٣٦٩.

(٥)) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢١٠، شرح المفصل ٥/ ١٠٣.

(٦)) انظر: السابق ٥/ ٨٩.

أنها تذكر وتؤنث باعتبار لفظها، فإن ذهبت بها إلىٰ الحرف ذكرت، وإن ذهبت بها إلىٰ الكلمة أنثت[1].

تعقيب:

نستنتج من الدراسة:

١- التأنيث بإزاء مسميات والاسم هو المعني بالمسميات لذلك كان التأنيث من أمارات الاسم وعلاماته.

٢- الأفعال لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لذلك لم يدخلها التأنيث وما تلحقه من علامة فالتأنيث فاعلها.

٣- جزء الشيء لا يؤنث، لذلك لا تؤنث الحروف إلا باعتبار لفظها.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: شرح الجمل ٢/ ٣٦٩.

المبحث الثالث: أسباب اختصاص الأسماء بالتثنية والجمع

ويوضح النحاة أن السبب الذي يجعل التثنية خصيصة في الأسماء ترجع إلىٰ توافق معناها مع معناه، فمعنىٰ الاسم: تعيين المسمىٰ، ومعنىٰ التثنية: تعدد المسمىٰ فيكون نفسه بدليل اثنين مما يجعل الاسم قابل دليل التثنية فيثنىٰ المفرد الفاعل أو ضمير الفاعلين، وكذلك الجمع، ليفرقوا بين فعل الاثنين وبين فعل الواحد والجميع وذلك عن طريق الفاعل أو ضمير الفاعل. وفي ذلك يقول ابن السراج: "فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون والواو والنون في يضربان، ويضربون، وبالألف والواو في: ضربا وضربوا، ليفرقوا بين فعل الاثنين وبين الواحد والجميع"[1] علىٰ أن التثنية والجمع كليهما علامة إضمار في الأفعال، علامة إعراب في الأسماء[2].

ويضيف ابن مالك: أن الحروف المأتي بها للتثنية أو الجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنىٰ لا يفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب[3].

وهذا يعني أن دليل التثنية والجمع يأتي لمعنىٰ في الاسم لم يكن من قبل وهذا لا يكون إلا في الاسم ومن ثم كان خصيصة فيه دون غيره.

أما الفعل فلا يثنىٰ ولا يجمع لوجوه أشار إليها أو بعضها: ابن السراج والعكبري والصيمري والسيوطي: أولها: أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه

---

(1) الأصول في النحو ٢/ ١٧٢ - ١٧٣، وانظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٦.

(2) انظر: المقتضب ٢/ ١٤٨.

(3) انظر: شرح التسهيل ١/ ٧٧.

علىٰ كل أنواعه فهي أجناس كمصادرها، فإذا قلت: ضربتُك ضربتين فإنما ذلك لاختلاف النوعين من ضرب، يخالف ضربا في شدته وقلته كما تقول: عندي تمور إذا اختلفت الأجناس[1]، أما المثنىٰ إنما يكون مدلوله مفردًا نحو رجل فإذا قلت: رجلان دللت علىٰ تثنيتة فلما كان الفعل لا يدل إلا علىٰ شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيتة فائدة. الثاني: أن الفعل يدل علىٰ الحدث والزمان فلا يجوز أن تثنيه كما ثنيت المصدر، وإن اختلفت أنواعه، فلو ثني لدل علىٰ حدثين وزمانين[2] وهذا محال. الثالث: أن الفعل لابد له من فاعل، فيكون جملة، وتثنية الجمل محال ولهذا لا يثنىٰ (تأبط شرًا). الرابع: أن الفعل لو ثني كنت تقول: في رجل واحد: زيد قاموا وزيد قاما وهذا محال[3]. الخامس: أن التثنية عطف في الأصل، استغنىٰ فيها بالحروف عن المعطوف، فيفضي ذلك إلىٰ أن يقوم حرف التثنية مقام الفعل والفاعل، وذلك الفعل دال علىٰ حدث وزمان، وليس في لفظ حرف التثنية دلالة علىٰ أكثر من الكمية[4].

وكذلك الحرف لا يثنىٰ ولا يجمع لثلاثة أوجه[5]:

---

(1) انظر: الأصول في النحو ١/ ١٧٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٩٦ والأشباه والنظائر ١/ ٥٦٣.

(2) انظر: الأصول في النحو ١/ ١٧٢، التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٦، واللباب ١/ ٩٧.

(3) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٦، واللباب ١/ ٩٧.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٩٧.

(5) السابق الصفحة نفسها.

إحداها: أنها نائبة عن الأفعال، وإذا تعذر ذلك في الأصـــل ففي النائب أولىٰ.

الثاني: أن الحرف جنس واحد كالفعل.

الثالث: أن معنىٰ الحرف في غيره، فلو ثنيت الحرف لأثبت له معنيين فيما معناه فيه، وذلك ممتنع، لأن معنىٰ الحرف غير متعدد.

تعقيب: نخلص إلىٰ أن التثنية معنىٰ من المعاني يلحق بالاســـم عند قبول دليل التثنية وكذلك دليل الجمع، فبه يكتمل الاســـم الدال علىٰ فعل الاثنين أو الدال علىٰ فعل الجماعة عند تكرار الفاعل أو الفاعلين ولا يكون ذلك إلا في الاسم فهو المسئول عن تعيين المسمىٰ لواحد في حال المفرد والاثنين في حال الاثنين، والجماعة في حال تعدد الفاعلين، من ثم انفرد بخصيصة التثنية والجمع دون سواه من أقسام الكلمة علىٰ خلاف الفعل والحرف. فاختلاف البنيـة الصـــرفيـة بين الاســـم والفعـل والحرف جعلتـه علىٰ انفراد في هـذه الخصيصة.

الباب الثالث: الدراسة الموازنة بين الأسماء والصفات

الفصل الأول: وجوه الاشتراك بين الأسماء والصفات

المبحث الأول: المشترك في دخول الألف واللام

أولًا: "أل" التعريفية: فقد تبين من خلال الدراسة النظرية أنه قد اشترك الاسم مع الصفة في دخول "أل" التعريفية علىٰ كليهما في موضع التعريف العهدي في الأعلام لغلبة العلمية، فيما: أصله العلم نحو: النجم والثريا[1]، وفيما: أصله الصفة نحو: الصعق[2].

ثانيًا: "أل" الزائدة: ظهر من الدراسة أيضًا أن دخول (أل) لغير تعريف ولا صلة بأن تكون زائدة، قد سمع في الأسماء غير الصفات، كما سمع في الصفات، فمن الأسماء التي سمع فيها "أل" الزائدة:

١- العلم الأعجمي: فيما قارنت وضعه، سواء قارنت ارتجاله نحو: السموأل، واليسع، أو قارنت نقله نحو: اللات والعزىٰ علمين مؤنثين لصنمين[3]، واعترض الدماميني علىٰ القول بالزيادة في هذه الأعلام[4].

٢- في اسم الإشارة، وهو (الآن) علم علىٰ الزمان الحاضر.

---

(1) انظر: شرح المفصل ١/ ٤١.

(2) السابق الصفحة نفسها، شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤٣.

(3) انظر: أوضح المسالك ١/ ١٦١، التصريح ١/ ١٥٠، وانظر: منهج السالك ١/ ١٨٠- ١٨١.

(4) انظر: التصريح ١/ ١٥١.

٣- في (الذي والتي) وفروعهما من التثنية، والدليل علىٰ أنها في هذه الأمثلة ليست بأل التعريف: العلمية والإشارة والصلة لأنه يجتمع تعريفان[١]، وهما تعريف (أل) وغيرها من العلمية والإشارة والصلة علىٰ معرف واحد، فهذه اللام في هذه الأنواع إذن زائدة لازمة.

٤- في الأعلام ضرورة نحو: بنات الأوبر[٢] في قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

٥- في التمييز المستحق للتنكير وجوبًا عند البصريين فتدخل اضطرارًا[٣] كما في قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صدرت وصبت النفس ياقيس عن عمرو

٦- في العلم المنقول من اسم عين أو مصدر للمح الأصل في التنكير مثل (نعمان)؛ فإنه في الأصل اسم للدم، والمنقول عن مصدر نحو: فضل.

ومن الصفات التي سمع فيها أل الزائدة:

١- العلم المنقول: فالزيادة للمح الأصل في الصفة نحو:

أ- اسم الفاعل نحو: حارث وقاسم.

ب- الصفة المشبهة نحو: الحسن والحسين مكبرة أو مصغرة.

جـ- أمثلة المبالغة: عباس وضحاك علىٰ جهة التفاؤل[٤].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/ ١٦١، والتصريح ١/ ١٥١.

(٢) سبق تخريجه ٤٨.

(٣) سبق تخريجه ٤٨.

(٤) انظر: الأصول في النحو ١/ ١٥٨، وانظر: شرح المفصل ١/ ٤٣.

قال الزمخشري: وغير لازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفه في أصله أو مصدرًا"[1]. أي تدخلهما اللام، ولا تلزم لأن هذه الصفات في الأصل تعريفها بالوضع دون (أل) فأنت بالخيار في إثبات الألف واللام أو تركها[2].

٢- (الحال) في مخالفة القياس مما اشتهر في الفصيح:

من قولهم في النثر: (ادخلوا الأول فالأول) والأصل التنكير (ادخلوا أول فأول) و فائدة الفاء الترتيب والتعقيب والمعنىٰ ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق.

وألحقه في التسهيل بـ (أسبق) أفعل التفضيل[3] في حال كونه صفة لكونه بمعناه فنقول الأولان والأولون والأوائل والأولىٰ والأوليان والأوليات[4].

أقول: بدخول (أل) علىٰ أول وهو حال يثبت أن (أل) دخلت علىٰ الصفة وإن كانت زائدة لأن الحال وصف إما علىٰ التأويل وإما باعتبار أنه وصف حقيقي (أفعل تفضيل) أو ملحق بأفعل التفضيل علىٰ خلاف[5]. وقد شهد به السماع[6].

---

(١) انظر: المفصل بشرح المفصل ١/ ٤٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٤٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥١، شرح الكافية ٣/ ٢٤٢.

(٤) انظر: التصريح ١/ ١٥٢، وحاشية يس عليه.

(٥) انظر: يس علىٰ التصريح ١/ ١٥٢.

(٦) في قوله تعالىٰ: "﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾" في قراءة البعض سورة: المنافقون من الآية (٨) انظر: اتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٤٠، للشيخ أحمد بن محمد البنا ط١.

٣- في (اسم العين) في ما ليس منقولا من الوصف والمصدر: قال يس نقلًا عن بعضهم، وعلىٰ هذا القول: فإن كان في الأصل المنقول فيه معنىٰ المدح أو الذم فالأولىٰ جواز لمح الأصل نحو: الأسد في المسمىٰ بأسد والكلب في المسمىٰ بكلب وإن لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله إلا للغلبة[1].

وأقول: لما كان يكثر في الوصف، التمس معنىٰ الوصف في المنقول منه فنظر في المعنىٰ لا اللفظ مدحًا أو ذمًا فإن ظهر، وإلا فهي للغلبة.

تعقيب:

بالموازنة بين الأسماء والصفات في الخصائص الصرفية المشتركة بينهما تبين الآتي: في مبحث دخول "أل" سواء كانت أل للتعريف بالعهد، أو كانت زائدة، زيادة لازمة أو زيادة عارضة تبين تفوق دخول "أل" علىٰ الأسماء، حيث اجتازت مع الأسماء ستة مواضع، في حين سجلت مع الصفات ثلاثة مواضع مما يبين قوة "أل" مع الأسماء خصيصة صرفية وضعفها مع الصفات.

❁❁❁❁❁

[1] انظر: يس علىٰ التصريح ١/ ١٥٢.

المبحث الثاني: المشترك في التأنيث

أولًا: من وجوه الاشتراك في (التاء):

دخول (التاء الفارقة) علىٰ الأسماء وعلىٰ الصفات في موضعين:

الموضع الأول: دخلت علىٰ الوجه الغالب في: الصفات الفاعلة من اسم فاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب من كل صفة كان مدلولها مؤنثًا نحو: ضاربه، مرفوعة، وجميلة، ومصرية. حيث كانت فارقة عن المذكر: ضارب، ومرفوع، وجميل، ومصري. ولحوجة الصفة للفرق والفصل بين المؤنث والمذكر؛ اختصت بها دون الأسماء، وعلىٰ غير الغالب دخلت في: الأسماء نحو: امرأة، وحمارة، ورجلة، وإنسانه، وأَسَدَةُ، وغلامه، وشيخه. فقد قيل في المذكر: امرؤ، وحمار، ورجل، وإنسان، وأسد، وغلام، وشيخ، وكل مسموع إلا أنه قليل[1].

الموضع الثاني: التاء الفارقة مع الصفات التي تنزل علىٰ مقصدين:

من نحو: حائض، وطامث، فإن قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثه، وإن لم يقصد بها ذلك لم تلحقها، فيقال: حائض وطامث والمعنىٰ أنها ذات أهلية للحيض والطمث[2].

تعقيب:

يستنتج من طرح الاشتراك أن الموضع للصفات دون الأسماء، فقد سمع في الأسماء علىٰ غير الغالب؛ لانفراد الأسماء الجامدة بعلم التأنيث في تعيين

---

(1) انظر: شرح المفصل ٥/ ٩٦، شرح الكافية ٣/ ٣٢٥.

(2) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٢٩.

مدلوله المؤنث نحو هند وفاطمة وصحراء، فكانت الحاجة داعية إلىٰ التاء الفارقة في الصفات، ولما كانت الصفات الفاعلة جارية علىٰ أفعالها مثل اسم الفاعل واسم المفعول دخلتها التاء الفارقة وألحقت بها الصفة المشبهة جريا علىٰ موصوفها وليس جريا علىٰ الفعل فمعلوم أن الصفة المشبهة لم تجر علىٰ الفعل، وإنما أشبهت اسم الفاعل في الجري علىٰ الموصوف فألحقت بها في التأنيث ونحوه بهذا الشبه.

ثانيًا: وجوه الاشتراك في (الألف) المقصورة:

فقد اشتركت الصفات مع الأسماء في عدد خمسة من أوزان ألف التأنيث (المقصورة) حيث جاءت هذه الأوزان في أمثلة الأسماء كما جاءت في أمثلة الصفات وهذه الأوزان هي:

١- فُعْلىٰ في الاسم نحو: حذوىٰ وبهمىٰ وبشرىٰ والصفة نحو: حبلىٰ وأنثىٰ، وفضلىٰ أنثىٰ أفضل[١].

٢- فَعَلَىٰ في الاسم نحو: بردي- مرطىٰ وفي الصفة نحو: فرس وثبىٰ[٢].

٣- فَعْلىٰ في الاسم نحو: ليلىٰ وسلمىٰ ونجوىٰ وفي الصفة نحو: سكرىٰ[٣].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٤، فن التصريف ٢/ ٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٥٦، شرح الكافية ٣/ ٣٣٤- ٣٣٥.

(٣) انظر: شرح الشافية ١/ ١٩٥، شرح الكافية ٣/ ٣٣٥.

٤- فُعَالَىٰ: في الاسم نحو: حبارىٰ وسكارىٰ وفي الصفة علادىٰ أي شديد[١].

٥- فِعْلىٰ: في الاسم نحو: الشعرىٰ وذكرىٰ وفي الصفة نحو رجل كيصىٰ أي مولع[٢].

تعقيب:

هذا يعني قصر الصفة علىٰ بعض الأوزان والتعميم للألف في الاسم غير الصفة، مما يدل علىٰ تربع علامة التأنيث "الألف المقصورة" في الأسماء.

ثالثا: وجوه الاشتراك في (الألف) الممدودة:

اشتركت الصفات مع الاسماء في عدد من أوزان ألف التأنيث الممدودة، فجاءت أمثلة للأسماء علىٰ هذه الأوزان كما جاءت عليها أمثلة للصفات أيضًا وهذه الأوزان هي:

١- فَعْلاء في الاسم نحو: رمضاء ورغباء وشجراء، وفي الصفة نحو: صفراء وحسناء[٣].

---

(١) انظر: التصريح ٢/ ٢٨٩، وفن التصريف ٢/ ٥٠.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٥، وشرح الشافية ١/ ١٩٥، والمزهر ٢/ ١٠٣، وفن التصريف ٢/ ٥١.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٥٥، وشرح الكافية ٣/ ٣٣٥، والمزهر ٢/ ٣٢٨- ٢٣٠، همع الهوامع ٦/ ٧٣، وفن التصريف ٢/ ٥٨.

٢- فِعْلِياء في الاسم نحو: كبرياء، وفي الصفة نحو: جربياء- ريح الشمال[١].

٣- مَفْعولاء في الاسم نحو: مشيوخاء اسم، وفي الصفة نحو: معلوجاء صفة[٢].

٤- فَعَالاء في الاسم نحو: الثلاثاء وبراكاء، وفي الصفة نحو: عياياء[٣].

٥- فُعَلاء في الاسم نحو: خيلاء وقوباء، وفي الصفة نحو: نفساء[٤].

تعقيب:

نستنتج استواء الصفة مع الاسم في خمسة أوزان للألف الممدودة، حيث كثر في هذه الأوزان الأسماء، جمعًا واسما ومصدرًا، وشاركه فيها الصفة مما يدل علىٰ ترسيخ وتأصيل علم التأنيث في الأسماء التي يكون مدلولها مؤنثًا من الأسماء الأجناس.

❁❁❁❁❁

---

(١) انظر: القاموس (ج ر ب) ٢٥٣، وفن التصريف ٢/ ٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٦٤، والقاموس (ش-ي-خ) ٩٠٥، وهمع الهوامع ٦/ ٧٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٦٤.

(٤) انظر: السابق ٤/ ٢٥٧، والمزهر ٢/ ١١٧، وفن التصريف ٦٦.

المبحث الثالث: المشترك في التثنية

جميع الأسماء يجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة في عرف النحاة لعدم تقبلها دليل التثنية، وذلك لعارض فيها يصطدم مع التثنية كصيغة صرفية لها دلالة في المعنىٰ، وقد أجملها – أو أغلبها- ابن عصفور[1].

وما أجمله ابن عصفور فصله النحاة المتأخرون من خلال اشتراطهم شروطا للاسم حتىٰ يقبل التثنية أو الجمع، ولنعلم بداية أن التثنية تدخل الأسماء والصفات سواء في المذكر أو في المؤنث فتقول (الزيدان المسلمان) و(الهندان المسلمتان)[2] أما الشروط التي يجب توافرها وقد اشتركت فيها الصفات مع الأسماء:

فشرط واحد هو: شرط الإفراد: فلا يجوز تثنية المثنىٰ، أو الجمع السالم، أو المكسر المتناهي، ولا جمع ذلك أيضًا اتفاقا، وكذلك اسم الجمع، واسم الجنس.

وعلة المنع في المثنى والجمع: الجمع بين علامتي إعراب في كلمة واحدة[3].

---

(1) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧- ١٣٨.

(2) تنبيه: فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه إلا من (أليه) و(خصية)، فإنهم قالوا: ألْيان وخصيان، وكان القياس أليتين وخصيتين ولكنهم سمعوا في المفرد (ألْيٌ وخُصيٌ) فأجروا التثنية عليه إيثارًا للتخفيف مع عدم الإلباس. (انظر: همع الهوامع ١/ ١٤٥- ١٤٦).

(3) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧- ١٣٨، والتصريح ١/ ٦٧، همع الهوامع ١/ ١٤٤.

وعلة المنع في اسم الجنس: فلأنه ليس له ما يضم إليه[1]، وعند ابن مالك: يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر[2].

وجعل منه قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٣]، ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ [سورة الأنفال: الآية ٤١].

وتبعه الشيخ خالد في ذلك ثم أضاف إلىٰ تثنية اسم الجمع والجمع المكسر: اسم الجنس[3] كالغنمان، وعند السيوطي لا يجوز إلا أن تجوز به[4]، فتطلق بعضه. أي بأن تقصد عطف صنف علىٰ صنف.

تعقيب:

نخلص من الدراسة إلىٰ اشتراك الصفة مع الاسم في اشتراط الإفراد في اللفظ لقبول التثنية بنية صرفية؛ فقد رُفِضَ تثنية كل ما يدل علىٰ التعدد فدخل في هذا الرفض ثلاثة أنواع هي:

١- اللفظ المثنىٰ أو المجموع جمعًا سالمًا أو مكسرًا.

٢- اللفظ إذا كان من قبيل اسم الجمع.

٣- اللفظ إذا كان من قبيل اسم الجنس.

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧- ١٣٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٠٥- ١٠٦.

(٣) انظر: التصريح ١/ ٦٦.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٩- ١٤٠.

وقد اتفق النحاة علىٰ رفض رقم واحد واختلفوا في رفض الثاني والثالث فأجاز ابن مالك تثنية اسم الجمع استنادًا للسماع في القرآن بلفظ "فئتين" و"الجمعان".

وأجاز الشيخ خالد التثنية في اسم الجنس في قولهم: الغنمان، وأجازه السيوطي أيضًا بأن تقصد عطف صنف علىٰ صنف.

وأقول: في نظري أن ما ورد من تثنية متعدد في اسم الجمع أو اسم الجنس من قبيل تعدد النوع وهو المعتمد في تثنية المصادر فلا يجوز التثنية والجمع لها إلا إذا قصد تعدد النوع ومن ثم جاز (ضربتين) وجاز أن تقول في الجمع (ضربات).

❁❁❁❁❁

المبحث الرابع: المشترك في جمع المذكر السالم

المطلب الأول: المشترك في الجمع الحقيقي

حيث اشتركت الصفات مع الأسماء في اشتراط بعض الشروط التي يجب أن تتوافر في الصفة، كما يجب أن تتوافر في الاسم بما نص عليه المتأخرون من النحاة.

فكان مما اشتركت فيه الصفة مع الاسم:

١- الذكورية.

٢- العقل.

٣- الخلو من التاء، وقد استنبط هذا الاشتراك من نص ابن عصفور في قوله: "فالاسم المجموع بالواو والنون لا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة. فإن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط: الذكورية، والعلمية، والعقل، وخلوه من تاء التأنيث نحو: زيد وعمرو ..."[(١)]، ثم قال: "وإن كان صفة اشترط فيه أربعة شروط: الذكورية والعقل وخلوه من تاء التأنيث، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو: عالم ومهندس، تقول في جمعه عالمون ومهندسون"[(٢)]، فعلم بهذا النص الاشتراك في ثلاثة والافتراق في واحد.

أولًا: دراسة المشترك في الأسماء: فالشرط الأول الذكورية، وإنما ذلك لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث، ويلزم الذكورية باعتبار المعنىٰ لا اللفظ فيدخل زينب وسعدىٰ علمين لمذكرين، ويخرج زيد وعمرو علمين

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨- ٤٩.

(٢) المرجع السابق، الصفحات نفسها.

لمؤنثين. علىٰ أنه يكفىٰ ذكورة بعض الأفراد من باب التغليب كما نص علىٰ ذلك ابن مالك[١].

وعلل النحاة اعتبار الذكورية في الجمع السالم: لأن مسماه أفضل المسميات وجمع السلامة لما صين وحفظ؛ عن التغيير كان ذلك فضيلة له، ومطابقة اللفظ للمعنىٰ مستحسنة. نبه علىٰ ذلك: العكبري[٢]، والرضي[٣]، وعلة اعتبار الذكورية بجمع المذكر أيضًا: لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث كما أوضحه الشيخ خالد[٤].

الشرط الثاني: العقل: فلا يجمع نحو (واشق) علما لكلب، يقول ابن يعيش: واختص بأعلام (من يعقل) للإخبار عن كل شخص (لمن يعقل) بما له أو عليه من تبايع ومعاملة وغيرها، فكانوا بثباتها معنيين بتصحيح ألفاظها، لفرط اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظ يحفظ صيغتها من التغيير والتكسير[٥].

وقال ابن مالك: اختص هذا الجمع بالعقلاء لشرفهم علىٰ غيرهم فاختصوا بالصحيح السالم من المكسر العاقلون وصفاتهم[٦].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٢، حاشية الصبان ١/ ٨٠.

(٢) انظر: اللباب ١/ ١١٢ – ١١٣.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٧٤.

(٤) انظر: التصريح ١/ ٧٠.

(٥) انظر: شرح المفصل ٥/ ٣، بتصرف يسير.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٠، بتصرف يسير.

الشـرط الثالث: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو طلحة. اتفاقًا مع البصـريين صـرح به ابن الأنباري[1]، وابن عصـفور[2]، وابن مالك[3]، والرضي[4]، وخالف الكوفيون وابن كيسان فأجازوا في طلحة: طلحون.

حجتهم في ذلك: بالقياس علىٰ جواز ذلك في الجمع المكسـر، قالوا: لأن جمعه علىٰ تقدير: طلح، لأن الجمع قد تسـتعمله العرب علىٰ تقدير حذف حرف من الكلمة[5].

أما التأنيث بالألف: فلا يشـترط الخلو منه فيجوز جمع الاسـم بالواو والنون نحو: سلمىٰ أو صحراء عند التسمية بهما علمًا مذكرًا، وذلك بحذف الألف المقصـورة، وقلب الهمزة الممدودة واو فتقول (سـلمون وسـلمين) علمًا مذكرًا وصحراوون وصحراوين علمًا مذكرًا، ذكره الصبان[6].

وعلة اشـتراط الخلو من تاء التأنيث: أوضـحها الشـيخ خالد[7]، والصـبان[8]: أنها إذا حذفت في الجمع التبس بجمع مالا تاء فيه، وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضـادتين بحسـب الظاهر، ووقوع تاء التأنيث

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٠.

(2) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩.

(3) انظر: شرح التسهيل ١/ ٧٩، شرح الكافية ٣/ ٣٧٢.

(4) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٧٢.

(5) انظر: الإنصاف ١/ ٤٠- ٤١، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩، شرح الكافية ٣/ ٣٧٣.

(6) انظر: حاشية الصبان ١/ ٨١.

(7) انظر: التصريح ١/ ٧٠.

(8) انظر: حاشية الصبان ١/ ٨١.

حشوًا، وإنما اغتفروا وقوعها حشوا في التثنية، لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصـها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبسـت بتثنية ما لا تاء فيه، بخلاف جمعه[١].

ثانيًا: دراسة المشترك في الصفات:

فالشـرط الأول: الذكورية لمناسـبة بينهما، فلا يجمع هذا الجمع: صـفة المؤنث نحو: حائض لعدم المناسبة فالكلام في جمع المذكر[٢].

الشـرط الثاني: العقل: لمناسـبة أيضًـا بينهما، لأن هذا الجمع مخصـوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع (سـابق) صـفة لفرس و كذلك لا يجمع شاحج- الشحيج صوت البغل- وذلك لعدم العقل[٣].

إلا أن يكون بصفة العقلاء: تنزيلًا لغير العاقل منزلة العقلاء[٤].

فيجوز الجمع بالواو والنون ومنه قوله تعالىٰ: {رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [سورة يوسف: الآية ٤] {أَتَيْنَا طَائِعِينَ} [سورة فصلت: الآية ١١].

الشـرط الثالث: الخلو من تاء التأنيث: فإن نقص الخلو من تاء التأنيث نحو: ربعة لم يجمع بالواو والنون؛ ولذلك وصـفوا المذكر بالمؤنث فقالوا (رجل ربعة) جمعوه بلا خلاف فقالوا: ربعات ولم يقولوا ربعون[٥].

---

(١) انظر: المصادر السابقة الموضع نفسه.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٨، والتصريح ١/ ٧٠.

(٣) انظر: السابق الصفحات نفسها، والقاموس (ش- ح -ج) ٨٤١.

(٤) انظر: اللباب ١/ ١١٣، وأوضح المسالك ١/ ٤٨.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤١، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٨، شرح الكافية ٣/ ٣٧٢.

وعلة امتناع ذلك: لئلا يجتمع علامتا تأنيث وتذكير معًا، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها، وقيد التأنيث بالتاء احترازًا من التأنيث بالألف كحبلىٰ وحمراء فيقبل الجمع بالواو والنون علمين[1].

تعقيب: نخلص إلىٰ:

١- دليل جديد من الأدلة التي يستشهد بها علىٰ انتماء الصفة إلىٰ فصيلة الأسماء، دل علىٰ ذلك التوافق في الصيغة الصرفية المشروطة لقبول دليل الجمع بالواو والنون حيث أكد النحاة علىٰ وجوب أحد ثلاثة شروط في اللفظ المراد جمعه، فيشترط في الاسم ومثله الصفة مما يدل علىٰ خروج الاسم والصفة من مشكاة واحدة ويبطل به دعوىٰ بعض المحدثين في قولهم بأن الصفة قسم برأسه[2].

٢- اختصاص هذا الجمع بأعلام وصفات المذكرين العاقلين مما يتناسب مع مطابقة اللفظ للمعنىٰ فاللفظ المذكر يلزم له المعنىٰ المذكر فيشترط خلو اللفظ من التاء الدالة علىٰ التأنيث حتىٰ تلحق به دليل جمع المذكرين.

❁❁❁❁❁

---

(١) انظر: التصريح ١/ ٧٠.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧- للدكتور: تمام حسان، القاهرة ١٩٧٣.

المطلب الثاني: المشترك في الملحق بالجمع

حيث اشترك نوع من الصفات مع الأسماء الملحقة بالباب وهذه الأسماء علىٰ اختلاف أنواعها من: أسماء جموع نحو: أولو وعالمون وعشرون وبابه، وجموع تكسير نحو: بنون وأحرون، وأرضون وسنون وبابه، وجموع تصحيح لم تستوف الشروط نحو: أهلون ووابلون وما سمي بهذا الجمع وألحق به نحو: عليون وزيدون، ليست بأعلام ولا صفات، بل هي في أغلبها أسماء أجناس لغير العاقل مما لا يكون في العلم، ولا المشتق فقد اشتركت مع الصفات التوقيفية: وهي أسماء الله تعالىٰ في مثل "نحن الوارثون" حيث وردت هذه الصفات بلفظ الجمع علىٰ معنىٰ التعظيم مما يمتنع فيه معنىٰ الجمعية علىٰ الحقيقة ويلزم فيه التوقف علىٰ السماع مما لا يجوز القياس عليه علىٰ ما أثبته ابن مالك[1]، فشرط الجمع أن يكون باطراد، وأن صفات الله لا تجمع باطراد[2]، ثم أنه اشترط في الجمع أن يكون لمذكر والباري جل وعلا لا يتصف بذلك[3]، وأجيب بأن المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تأنيث[4].

---

(1) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٢.

(2) انظر: يس علىٰ التصريح ١/ ٧٠.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

تعقيب:

بالنظر لجملة الأسماء الملحقة بالجمع عن طريق السماع، وما ورد من الصفات التي اشتركت في الملحق بالجمع- يثبت الغلبة للأسماء التي ليست بأعلام ولا صفات اللهم إلا في الصفات الوقفية مما يؤكد ثبوت الجمعية السالمة في أفعال العلماء العاقلين وصفاتهم تنزيلا لهم منزلة العقلاء أما الصفات الوقفية فالعلامة فيها دليل العظمة للبارئ، فليست مناط مناظرة أو موازنة بين أسماء وصفات العقلاء.

المبحث الخامس: المشترك في الجمع بالألف والتاء

نص المتأخرون[1] من النحاة على أن اللفظ المراد جمعه بالألف والتاء يلزم أن يكون أحد أنواع خمسة[2]، بعض هذه الأنواع يشترك فيها الاسم مع الصفة، من هذه الأنواع:

الموضع الأول: ما فيه "تاء" التأنيث مطلقا. ظاهرة أو مقدرة. فمن الأسماء:

١ – ما كان علما لمؤنث كفاطمة.

٢– ما كان علما لمذكر حقيقي كطلحة وحمزة، أو لمذكر غير حقيقي كغرفة.

٣– ما كان اسم جنس كتمرة، إكرامة، وتخريجة فيقال: في الجمع إكرامات وتخريجات، كما يقال تمرات.

ومن الصفات:

١ – صفة بعلامة تأنيث ظاهرة سواء كانت لمذكر حقيقي مثل: صيغة المبالغة المختومة بالتاء نحو: علَّامة ونسَّابة[3]، في قولهم: رجال ربعات وعلَّامات، أو لا كضاربات، وحبليات، ونفساوات.

٢– أو تكون صفة المؤنث مجردة من العلامة، سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث، أو اختصت بالمؤنث، خماسية أصلية الحرف، كالرجل أو

---

(1) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٩، شرح التسهيل ١/ ١١١، والتصريح ١/ ٨١، حاشية الصبان ١/ ٩٢، يس ١/ ٨١.

(2) انظر: همع الهوامع ١/ ٦٩، حاشية الصبان ١/ ٩٢.

(3) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨، همع الهوامع ١/ ٦٩، الصبان ١/ ٩٢.

المرأة: الصهصلق والمرأة الجحمرش- أي العجوز- فهذه تجمع بالألف والتاء فيقال جحمرشات- وصهصلقات.

والعلة من جمعها بالألف والتاء: استكراه تكسيرها. كما نص علىٰ ذلك الرضي[1].

الموضع الثاني: ما فيه "ألف" التأنيث مطلقا: فمن الأسماء:

١- ما ختم بالألف المقصورة. نحو: سعدي لعا قل أو غير عا قل كالبشري؛ إذ لم يسم به المذكر الحقيقي.

٢- ما ختم بألف التأنيث الممدودة، نحو: عفراء في العاقل والضراء في غير العاقل.

٣- اسم الجنس المؤنث المختوم بالألف المقصورة نحو: بهمىٰ.

٤- اسم الجنس المؤنث المختوم بالألف الممدودة كصحراء وقصعاء.

٥- ما يصح تذكيره وتأنيثه إذا لم يأت له بالجمع المكسر، ولم يجز جمعه بالواو والنون. كالألفات والتاءات، إلىٰ آخرها من حروف الهجاء وعلته: وذلك لانسداد أبواب الجموع إلا هذا[2].

ومن الصفات:

١- مختومة بالألف المقصورة كحبلىٰ[3].

٢- فُعْلىٰ أنثىٰ أفعل دالة علىٰ التفضيل كفُضْلىٰ[4].

---

[1] انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٩٠.

[2] انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨، همع الهوامع ١/ ٦٩.

[3] انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٢، همع الهوامع ١/ ٦٩.

[4] الديمة: المطر يطول زمانه، معجم المعاني: ديم.

٣- ما كان علىٰ (فعلاء) ولا مذكر لها علىٰ أفعل نحو قولهم: عجزاء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وحلة سيراء[١].

الموضع الثالث: المذكر الذي لا يعقل: فمن وروده في الأسماء:

١- اسم الجنس المذكر وفاقا لما ذهب إليه ابن عصفور، حيث أجاز جمع المذكر من اسم الجنس كما جاز في المؤنث فيقال: حمامات وسجلات واصطبلات وسرادقات[٢].

٢- اسم الجنس الذي لا يعقل من كل خماسي أصلي الحروف كسفرجل حيث اطرد عند الفراء جمع هذا القسم، فقالوا: سفرجلات. وإنما جمع بالألف والتاء: لأن تكسيره مستكره وهو عند الرضي غير مطرد[٣].

٣- ما أثبته الرضي ولم يثبته غيره فيما أظن، يجمع بالألف والتاء، أيضًا مطردًا، وإن لم يكن مؤنثًا، علم غير العاقل المصدر بإضافة (ابن) أو (ذو) نحو: ابن عرس، وابن مقرض، ذو القعدة وذو الحجة[٤].

ومن وروده في الصفات:

١- صفة المذكر الذي لا يعقل سواء[٥] كان التذكير حقيقي نحو: الصافنات للذكور من الخيل، وجمال سبحلات -أي ضخمات-

---

(١) حلة شوكاء خشنة: ضرب من البرود وكذلك حلة سيراء. انظر: معجم المعاني (شوكاء، سيراء).

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٩.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨- ٣٨٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٢، شرح الكافية ٣/ ٣٩٠، همع الهوامع ١/ ٦٩.

(٥) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨.

وسبطرات أي طوال علىٰ وجه الأرض- وكذا بنات اللبون. أو التذكير غير حقيقي كالأيام الخاليات وجبال راسيات ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٤].

والعلة في جمع "المذكر" يقول الرضي: أنهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر فألحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه[١].

واشترط لجمع المذكر بالألف والتاء: ألا يكسر[٢]. فإن كسر امتنع قياسًا ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله:

إن كان بعض الناس سيفا لدولة ... ففي الناس بوقات وطبول[٣]

والشاهد فيه: قوله (بوقات) حيث جمع بوقا بالألف والتاء، وليس ذلك بابه لأن بابه الجمع المكسر فقالوا أبواق. وعند الرضي: أن المذكر الذي لا يعقل يعد غير مطرد[٤].

٢- مصغر المذكر الذي لا يعقل[٥]، نحو: دريهم، ودريهمات وكتيب وكتيبات، وجميل جميلات، وحمير حميرات، وعلة جوازه في التصغير

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٩٠.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٩.

(٣) قائله: المتنبي من بحر الطويل ينظر في: الديوان ٢/ ٨٧، تحقيق: د/ عزام، مطبعة لجنة التأليف، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٧١.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١١٢، شرح الكافية ٢/ ٢٩٠، همع الهوامع ١/ ٦٩.

للمذكر: "لأن المصغر فيه معنىٰ الوصف، وإن لم يجر علىٰ الموصوف. وعلة جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث: أي- صفة المذكر الذي لا يعقل والمصغر المذكر الذي لا يعقل؛ أنهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فرعا عن العاقل، كما أن المؤنث فرع في المذكر، فألحق غير العاقل بالمؤنث وجُمع جمعَه[1]، بخلاف مصغر المؤنث نحو: أرنب فيجمع بالألف والتاء، وقد أجمل الشيخ خالد هذه المواضع المشتركة بين الاسم والصفة في الأنواع التي تقبل الجمع بالألف والتاء مسقطًا اسم الجنس المؤنث بالتاء أو بالألف المقصورة[2]، وقد استوفاه ابن مالك[3] من قبله علىٰ حين اتهمه الشيخ يس[4] بالقصور لإسقاطه علم الجنس المشار إليه.

تعقيب: نستنتج نقاطًا:

١- لزوم الاعتداد بعلم التأنيث عاملًا مشتركًا بين الأسماء والصفات حتىٰ يقبل المفرد دليل الجمع بالألف والتاء.

٢- يعد المذكر غير العاقل عاملًا مشتركًا بين الأسماء والصفات في قبول المفرد دليل الجمع بالألف والتاء شريطة عدم التكسير.

٣- استواء الأسماء مع الصفات في خصيصة الجمع بالألف والتاء مبعثه تطابق اللفظ للمعنىٰ.

❁❁❁❁❁

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٩٠.

(٢) التصريح ١/ ٨١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١١- ١١٢.

(٤) انظر: يس علىٰ التصريح ١/ ٨١.

المبحث السادس: المشترك في جمع التكسير

جموع التكسير قلة وكثرة تدخل الأسماء فالقلة من الثلاثة فما فوقها إلىٰ العشرة، والكثرة ما فوق العشرة إلىٰ غير نهاية. وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر مجازًا، وسواء كان الوزن للقلة أو للكثرة؛ فهناك ما يطرد منها في الأسماء، وهناك ما يطرد في الصفات وهناك ما يطرد فيهما معًا.

فمن المواضع التي اطرد فيها أبنية التكسير بين الأسماء والصفات فكانت واردة في الأسماء، كما كانت واردة في الصفات:

١- فُعُل ٢- فُعَل ٣- فِعَال ٤- فواعل ٥-فعائل ٦- فَعَالِي ٧- فعالَىٰ ٨- فعالل ٩- شبه فعالل[١].

الدراسة:

الوزن الأول: فُعُل: بضمتين. ويطرد في:

١- وصف علىٰ فعول بمعنىٰ فاعل كغفور وصبور والجمع: غفر وصبر وهو وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث[٢].

٢- كل اسم رباعي قبل آخره مد، صحيح الآخر، مذكرًا كان أو مؤنثًا كقذال[٣] بالفتح. وحمار وقضيب وعمود تقول في الجمع قذل وحمر وقضب وعمد كما قال سيبويه: "وذلك قدوم وقدم وقلوص وقلصىٰ"[٤].

---

[١] انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٧٦٨، دار الجيل- بيروت.

[٢] انظر: الكتاب جـ٣/ ٦٣٧.

[٣] جماع مؤخر الرأس- معجم المعاني، (ق ذ ل).

[٤] الكتاب ٣/ ٦٣٧، شذا العرف ١٠٢.

الوزن الثاني: فُعَل: بضم ففتح وذكر سيبويه أنه يطرد في حالتين.

١ – اسم علىٰ (فُعلة) بضم فسكون[١].

٢ – اسم علىٰ (فُعْلىٰ) بضم فسكون أيضًا وهي أنثىٰ أفعل. فمن الأول: غرفة ومدية وحجة. ومن الثاني صغرىٰ وكبرىٰ الجمع: عرف ومدىٰ وحجج وصغر وكبر[٢]، وشذ بهمة وصف للرجل الشجاع كما شذ رؤيا بضم الأول للمصدرية[٣].

الوزن الثالث: فِعَال: بكسر ففتح مخففا، وقد قسمه علماء اللغة إلى ثلاثة أقسام.

(أ)- مطرد: في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء[٤]، مثل كلب وكلبة وكلاب، وصعب وصعبه وصَعاب، وتبدل واو المفرد ياء في الجمع كثوب وثياب وندر في يائي العين، والفاء كضيف وضياف ويعر ويعار، وهو الجدي يربط في زبية الأسد[٥]، واقتفىٰ النحاة من أمثلة سيبويه أنه يطرد في فَعْل وفَعْلة اسما وصفة[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٥٧٩- ٥٨٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٦٠٨.

(٣) انظر: شذا العرف ١٠٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٢٦.

(٥) السابق ٣/ ٥٦٧، ٣/ ٥٨٧، وانظر: التصريح ٢/ ٣٠٨.

(٦) انظر: التصريح ٢/ ٣٠٨، ويس عليه، ومنهج السالك ٤/ ١٣٦، وشذا العرف ١٠٣.

الثالث والرابع: فَعَل[1] وفَعَلة[2]، بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنس، نحو: جمل وجمال، ورقبة ورقاب وقصعة وقصاع وجمرة جمار صحيحي اللام كما مثل أو معتلها نحو: ركوة ركاء وظبية وظباء.

الخامس: فِعْل بكسر فسكون اسما لقدح وقداح، وذئب وذئاب، ونهي الغدير ونهاء[3]، ونص الأمثلة عند سيبويه في الأسماء لذلك قال العلماء يخرج الصفة نحو جلف فلا يقال جلاف[4].

السادس: فُعْل بضم فسكون، اسما غير واوي العين، ولا يائي اللام، كرمح ورماح وجب وجباب[5]، وشرطه اسما عند العلماء تبعا لسيبويه[6].

السابع والثامن: فعيل وفعيلة وصفي باب كرُم، صحيحي اللام، كظريف وظريفة وظراف وتلزم فيما عينه واو من هذا النوع فلا يجمع علىٰ غير ها كطويل وطويلة وطوال[7].

---

(1) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٠.

(2) السابق ٣/ ٥٧٩.

(3) الكتاب ٣/ ٥٧٥، ٦٠٩.

(4) انظر: التصريح ٢/ ٣٠٨، ومنهج السالك ٤/ ١٣٧.

(5) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٦.

(6) انظر: التصريح ٢/ ٣٠٨، منهج السالك ٤/ ١٣٧.

(7) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٤: ٦٣٦، وشذا العرف ١٠٤.

(ب)- كثير شائع في: وصف على (فعلان) بفتح فسكون للمذكر و(فعلى)[1] للمؤنث كغضبان وغضبى، ويقال غضاب و(فُعْلان) بضم فسكون له و(فعلانة) لها نحو: خمصان وخمصانة[2].

(جـ)- القسم الثالث يحفظ في فِعَال ولا يقاس عليه[3].

الوزن الرابع: فواعل: ويطرد في:

١- فاعلة اسما أو صفة كناصية ونواص، وكاذبة وكواذب.

٢- الاسم الذي على وزن فوعل بفتح فسكون ففتح نحو: جوهر وجواهر.

٣- الاسم الذي على وزن فوعلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما نحو: صومعة وصوامع.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٦٤٥.

(٢) انظر: السابق ٣/ ٦٤٦.

(٣) حفظ في عدة أوزان: ١- فعلة بضم فسكون نحو برمة، ٢- فعالة نحو دجاجة دجاج، فَعْل نحو رجل رجال بفتح فسكون، ٤- فاعل نحو صاحب وصحاب، ٥- فيعل صيب صياب وجيد جياد [فعلان بكسر الفاء] نحو سرحان سراح، ٧- فعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو نفساء نفاس، ٨- فعلاء مفتوح الفاء ساكن العين بطحاء بطاح، ٩- فعلى نحو شاة حرمى حرام، ١٠- فعلة نحو أكمة إكام وثمرة ثمار، ١١- فعلة لقحة لقاح، ١٢- فعلى ربُى ورباب، ١٣- هجان ودلامى بصورة المفرد في الجمع، ١٦- فعل نحو جمد وجماد، انظر: منهج السالك جـ٤/ ١٣٧- ١٣٨، والتصريح جـ٢/ ٣٠٩.

٤- أو المذكر عاقل كصاهل وصواهل[١].

ويطرد أيضًا في فاعلاء، بكسر العين والمد كقاصعاء وقواصع، ونافقاء ونوافق[٢].

الوزن الخامس: فعائل: ويطرد في الأسماء في رباعي مؤنث ثالثه مدة.

١- اسمًا إذا كان تأنيثه بالتاء أو بالألف أو بالمعنىٰ مطلقا كسحابة وسحائب ورسالة ورسائل.

٢- إذا كان علىٰ وزن فعيلة بمعنىٰ مفعولة نحو ذبيحة وذبائح فصفة ونور في نحو: وصيد وصائد اسما للبيت أو فنائه وفي جزُور جزائر وفي سماء اسم للمطر سمائي.

الوزن السادس: فَعَالِي: بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

الوزن السابع: فَعَالَى: بفتح أوله وثانيه ورابعه ويشتركان في أشياء وينفرد كل منهما في أشياء[٣].

فيشتركان في (فعلاء) اسمًا كصحراء أوصفه لا مذكر لها كعذراء وفي (فعلىٰ) مما كانت ألفه للتأنيث أو للإلحاق نحو ذفرىٰ بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلف أذن الناقة وعلقىٰ بفتح الأول: اسم النبت، الجمع: صحارٍ وصحارىٰ وعذار وعذارىٰ وحبالٍ وحبالىٰ رذفارٍ وذفارىٰ وعلاقٍ وعلاقىٰ.

---

(١) انظر: شذا العرف ١٠٥- وفن التصريف ٢/ ٣١٩.

(٢) شذا العرف ١٠٥.

(٣) انظر: السابق ١٠٦.

وتنفرد الفعالِي: بكسر اللام في أشياء منها (فَعَلاة) بفتح فسكون لموماة اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات لها، و(فِعْلاة) بالكسر كسعْلاة، اسم لأخبث الغيلان، و(وفِعْلِية) بكسرتين بينهما سُكون مخفَّف الياء كهِبْرِية نخالة الدقيق و(وفَعْلُوة) بفتح فسكون فضم كعَرْقُوة، اسم للخَشَبَة المعترِضة فيْ فم الدلو، وما حُذِف أوّلُ زَائِديه كحبنطًىٰ: اسم لعظيم البطن، وقَلَنْسُوة لما يُلْبَس علىٰ الرأس وحُبَارىٰ بضم الأول، الجمع: مَوام، وسَعَال، وهَبَار، وعَرَاق، وحَبَاط، وقَلاس، وبَلاه، وحَبَار.

وينفرد الفَعَالى بفتح اللام في وصف علىٰ (فَعْلان) كعطشانَ وغضْبان، أو علىٰ فَعْلىٰ بالفتح كعَطْشَىٰ وغَضْبَىٰ، تقول: عطَاشَىٰ وغضَابَىٰ. والرَّاجِح فيهم، ضم الفاء كسُكَارَىٰ، ويحفظ المفتوح في نحو: يتيم يتامىٰ وأيم فيها أيامي[1].

ويحفظ المضموم في نحو: قديم وقُدامىٰ، وأسير وأسارىٰ.

الوزن الثامن من فعالل: ويطرد في الرباعي المجرد ومزيده وكذا في الخماسي ومزيده نحو جعفر وبُرْثُن وزَبْرِج، الجمع جَعَافِر، وبَرَاثِن، وزَبَارِج، أما الخماسيّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِف الخامس نحو سفرجل الجمع سفارج فإن كان .... يشبه الزائد كنت بالخيار في حذفه أو حذف الخامس نحو: حدرنق قلت خدارن وخدارق.

فمثال مزيد الرباعي مدحرج تقول دحارج بحذف الزائد إلا إذا كان الزائد حرف لين فلا يحذف نحو عصفور قيل عصافير أما مزيد الخماسي فيحذف الخامس مع الزائد فتقول في قرطبوس قراطب للناقة الشديدة[2].

---

(1) شذا العرف ١٠٦ – ١٠٧.

(2) السابق ١٠٧.

الوزن التاسع: شبه فعالل وهو ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه زنة وذلك كمفاعل وفواعل وفياعل وأفاعِلة. ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم ولا يحذف الزائد إن كان واحدًا كأفضل ومسجدٍ، بل يحذف ما زيد عليه نحو: منطلق ومستخرج، فيقال: مطالق ومخارج، وذلك لفضل الميم بتصدرها ودلالتها علىٰ معنىٰ يختص بالأسماء لأنها تدل علىٰ اسما الفاعل والمفعول[1].

تعقيب:

يستنتج الآتي:

١- اشتراك الصفات مع الأسماء في تسعة أوزان فقط من أبنية التكسير للكثرة.

٢- بناء التكسير في المشترك بين الأسماء والصفات علىٰ الأبنية الثلاثية الخفيفة وكذلك مزيد الثلاثي تعويضًا وجبرًا للصفات في ثقلها لكونها فرعا عن الأفعال.

٣- التكسير بالكثرة أثقل من التكسير بالقلة لذا نفر الذوق العربي في تكسير الصفات علىٰ الأوزان الثقيلة.

٤- يثبت بهذه الموازنة ضعف التكسير في الصفات وقوته في الأسماء الأجناس.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: شذا العرف ١٠٨.

الفصل الثاني: وجوه الافتراق بين الأسماء والصفات

المبحث الأول: المفترق في دخول الألف واللام

فقد تبين من الدراسة النظرية انفراد الأسماء الجامدة بالتعريف بالألف واللام حيث دخلت علىٰ نكرات لتمنحها التعريف إما بالعهد أو بالجنس أو بالحقيقة[1]، فكل هذه الأنواع هي الأصل في التحاق الألف واللام بها كعلامة وخصيصة في هذه الأسماء الجامدة لتفيدها التعريف بعد التنكير في العهد والجنس؛ والتخصيص بعد الشيوع في التعريف بالحقيقة، فقولك: اشتر الماء أخص من قولك اشتر ماء[2].

تعقيب:

نستنتج:

قوة (أل) خصيصة في الأسماء الأجناس دون الصفات لتميزها بالتعريف والتخصيص مما يبعد الصفة لشبهها بالأفعال في التنكير.

❁❁❁❁❁

---

(1) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٩٦.

(2) انظر: شرح المفصل ٥/ ٨٦، الجنىٰ الداني ١٩٤، شرح التسهيل ١/ ٢٥٠، والبسيط ١/ ٣١٠.

المبحث الثاني: المفرد في التأنيث

بالموازنة بين الأسماء والصفات في إلحاق دليل التأنيث نلاحظ:

أولًا: افتراق الأسماء بتأصيل علم التأنيث: وذلك في الأسماء التي مدلولها مؤنث، سواء أكانت العلامة ظاهرة كفاطمة أو مقدرة كزينب وهند ودعد. دون الصفات لبيان معنىٰ التأنيث في الأسماء[1].

ثانيًا: امتناع التاء الفارقة من الدخول علىٰ بعض الصفات: وذلك في ضربين:

الضرب الأول: في الصفات الخاصة بالمؤنث في وزن فاعل نحو طامث وحائض وحامل، وفي وزن مُفْعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين نحو مرضع ومعصر.

والضرب الثاني: في الصفات المشتركة بين المؤنث والمذكر في عدة أوزان:

١- فعول. ٢- مفعال: بكسر الميم وسكون الفاء. ٣- ومفعيل.

٤- ومِفْعَل. ٥- وفعيل بمعنىٰ مفعول إذا تبع موصوفه نحو: غفور ومهذار ومحضير ومعطير ومغشم وامرأة جريح[2].

فمثل هذه الأوزان اشترك فيها المذكر والمؤنث وامتنع فيها التاء الفارقة.

ولم يسمع ذلك في الأسماء، فلم يحفظ أسماء اشترك فيها المذكر والمؤنث وامتنع فيها التاء الفارقة.

---

(1) انظر: التبصرة ٢/ ٦١٣، المفصل بشرح المفصل ٥/ ٩٢، والتصريح ٢/ ٢٨٥.

(2) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٢- ٣٣٣.

ثالثًا: انفردت الأسماء بعدد من أوزان ألف التأنيث المقصورة فلم يرد علىٰ هذه الأوزان إلا الأسماء فقط، ولم يثبت مجيء الصفات عليها. وهذه الأوزان هي:

١ – فعلىٰ بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام مفتوحة في الاسم نحو: سبطرىٰ مشية فيها تبختر[١].

٢ – فعلىٰ بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة وفتح اللام في الاسم نحو: سُمهىٰ – للباطل[٢].

٣ – فعيلىٰ بكسر الفاء وتشديد العين بعدها مكسورة، وفتح اللام نحو: خليفىٰ[٣].

٤ – فعلىٰ بضم الفاء والعين بعدهما لام مشددة مفتوحة نحو الكفرىٰ وعاء الطلع[٤].

٥ – فعيلىٰ بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة وفتح اللام نحو: خليطىٰ[٥].

٦ – فعالىٰ بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: خضارىٰ لطائر – خبازىٰ نبات[٦].

---

(١) انظر: هامش شرح الكافية ٣/ ٣٣٥، والتصريح ٢/ ٢٨٩، المعجم الرائد (سبطر).

(٢) فن التصريف ٢/ ٥٢.

(٣) شرح الكافية ٣/ ٣٣٥، التصريح ٢/ ٢٩٠، وفن التصريف ٢/ ٥٢.

(٤) انظر: التصريح ٢/ ٢٩٠، فن التصريف ٢/ ٥٢.

(٥) انظر: السابق الموضع نفسه.

(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٢٥٧، وفن التصريف ٢/ ٥٣.

رابعًا: انفردت أيضًا الأسماء بعدد من أوزان ألف التأنيث الممدودة فلم يرد علىٰ هذه الأوزان إلا الأسماء دون الصفات وهذه الأوزان هي:

١- أفعلاء بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين في الاسم نحو: أربعاء وأغنياء وأذكياء[١].

٢- أفعلاء بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين نحو أربعاء[٢].

٣- أفعلاء بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين نحو أربعا. فقد ورد مثلث العين[٣].

٤- فعللاء بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللامين نحو عقرباء اسم مكان[٤].

٥- فعالاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء اسم للقصاص[٥].

٦- فعللاء بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الأولىٰ وفتح الثانية ومنه: قرفصاء[٦].

٧- فاعولاء نحو عاشوراء[٧].

---

[١] انظر: المزهر ٢/ ٥٠، وفن التصريف ٢/ ٥٩.

[٢] انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٨.

[٣] انظر: السابق الموضع نفسه.

[٤] انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٧، وفن التصريف ٢/ ٦٠.

[٥] انظر: منهج السالك ٤/ ١٠٣.

[٦] انظر: همع الهوامع ٦/ ٧٣.

[٧] انظر: منهج السالك ٤/ ١٠٥.

٨- فاعلاء بكسر العين نحو قاصعاء ونافقاء وهما جحر للضب واليربوع[١].

٩- فعولاء نحو بروكاء مصدرًا وحرواء اسم موضع[٢].

١٠- فعيلاء بفتح الفاء وكسر العين نحو عجيساء القطعة العظيمة من الإبل[٣].

١١- فعلاء بفتح الفاء والعين نحو: قرماء اسم الموضع ومثله جفناء[٤].

١٢- فعلاء بكسر الفاء وفتح العين ومنه السيراء لمعنىٰ النبت والذهب[٥].

تعقيب: ثبت بهذا الافتراق:

١- الاستغناء عن التاء في الأوزان الخاصة بالمؤنث والمشتركة مما يكشف عن دقة العربية.

٢- تأصل الهمزة الممدودة في الأسماء المؤنثة، علما لها في أغلب أوزانها دون منازع لها من الصفات، مما يثبت أن علم التأنيث خصيصة في الأسماء الجامدة التي تعين مدلولها المؤنث فقد ورد في اثني عشر وزنا من

---

(١) انظر: القاموس (ق ص ع)، ١٣٣١، وفن التصريف ٢/ ٦١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٧.

(٣) انظر: التصريح ٢/ ٢١١، المعجم الرائد (ع ج س).

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٧.

(٥) المرجع السابق الصفحة نفسها.

أوزان الألف الممدودة في الأسماء فقط من أصل سبعة عشر وزنا علىٰ المشهور عند النحاة ولم يشترك معه الصفة إلا في الخمسة أوزان الباقية.

وهذا يدل علىٰ أن الصفات (الجارية) قد اختصت بالتاء الفارقة للفصل والحاجة التي دعت إلىٰ ذلك لرفع اللبس في حين استغنت الأسماء الجامدة بالأعلام في تعيين مسماها المدلول عليه سواء كان بعلم التأنيث التاء كفاطمة والألف المقصورة أو الممدودة نحو صحراء أو تكون التاء مقدرة كما في هند وزينب، فدل بهذه العلامات ودخولها علىٰ الأسماء الجامدة؛ أنها علامة فيها، إلا أن الاستعمال أثبت استخدام الألف مقصورة وممدودة في الصفات أيضًا ولكن بالدرجة التي تلي الأسماء.

المبحث الثالث: المفترق في التثنية

بعقد الموازنة بين الأسماء والصفات في إلحاق دليل التثنية نجد بينهما افتراق.

أولا في الاسم: حيث افترق الاسم عن الصفة باشتراط النحاة شروطًا في مفرده حتىٰ يقبل دليل التثنية أشار إليها المتأخرون، وهذه الشروط هي:

الشرط الأول: الإعراب: فلا يثنىٰ، ولا يجمع المبني من نحو (من وكم)، والعلة في ذلك: أن هذه الأسماء بنيت لشبهها بالحروف في البناء، والحروف لا تثنىٰ، فكذلك ما أشبهها كما نص عليه ابن عصفور وتبعه الشيخ خالد[1]

الشرط الثاني: عدم التركيب: فلا يثنىٰ المركب تركيب إسناد اتفاقا، فلا يجوز في (تأبط شرا).

وعلة المنع: أن التثنية تبطل الحكاية وذلك باتفاق النحاة[2].

أما تثنية المركب المزجي: كبعلبك فالأكثر منع تثنيته وهو مذهب البصريين، علتهم في ذلك عدم السماع، ولشبهه بالمحكي علىٰ ما أوضحه السيوطي. أما الكوفيون فأجازوا التثنية وخصه بعضهم فيما ختم بويه وهو المختار عند السيوطي[3].

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧- ١٣٨ والتصريح ١/ ٦٧.

(٢) انظر: السابق الصفحات نفسها.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٦٧.

الشـــرط الثالث:التنكير: فلا يثنىٰ العلم باقيا علىٰ علميته بل ينكر ثم يثنىٰ[1].

لذا لا تثنىٰ الكنايات من الأعلام نحو: فلان وفلانة، ولا تجمع، لأنها لا تقبل التنكير، والأجود إذا ثنىٰ العلم أو جمع أن يحلىٰ بالألف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية[2].

ومما لا يثنىٰ لتعريفه نحو: (أجمع وجمعاء) لكونه علمًا علىٰ الشـمول التوكيد، خلافا للكوفيين[3]

الشـــرط الرابع: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنىٰ كل وبعض ولا يجمع، لعدم الفائدة من تثنيته وجمعه وكذا الأسـماء المختصـة بالنفي كأحد وعريب، لإفادتها العموم مما يتنافىٰ مع معنىٰ التثنية[4].

الشـــرط الخامس: اتفاق اللفظ، وأما الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب[5].

وأما اتفاق المعنىٰ فشرطه المتأخرون فلا يثنىٰ المشترك ولا الحقيقة ولا المجاز وأما قولهم: القلم أحد اللسـانين فشـاذ وأجازه ابن مالك حيث

---

(١)) انظر: التصريح ١/ ٦٧، همع الهوامع ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧، وانظر: الصبان ١/ ٨٠.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤١.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧، الهمع ١/ ١٤٥، والصبان ١/ ٧٧.

(٥) التصريح ١/ ٦٧.

قال[1]: "أكثر المتأخرين علىٰ منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح جوازه"[2].

الشرط السادس: ألا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته نحو: أجمع وجمعاء حيث استغنىٰ عن تثنيتهما بكلا وكلتا وكذلك أسماء العدد ما عدا مائة وألف، ولفظ (سواء) حيث استغنوا (بسيان) ولم يقولوا (سوآن)[3].

الشرط السابع: أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنىٰ الشمس ولا القمر، إلا أن يكون من باب التغليب فيقال: القمران للشمس والقمر من باب المجاز[4].

تعقيب:

بمراجعة الشروط التي أورد ها النحاة لقبول الاسم التثنية يظهر لي استنتاج بعدة نقاط: هي:

النقطة الأولى: أن الاسم الذي يخضع للتثنية ويتوافق معها يلزم أن يكون متكيفا مع قبول دليل التثنية فلا يصطدم لفظه بلفظها وأيضا لا يصطدم معناه بمعناها وعلىٰ ذلك يظهر أن الأسماء التي رفضت في التثنية تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: رُفِضَ لعدم التوافق في المعنىٰ.

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/ ١٣٨، التصريح ١/ ٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤٥.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٦٢.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧- ١٣٨، شرح التسهيل ١/ ٩١.

(٤) انظر: التصريح ١/ ٦٧، همع الهوامع ١/ ١٤٣- ١٤٤، يسن علىٰ التصريح ١/ ٦٧.

من ذلك لفظ (كل وبعض) من حيث كانت أسماء مبهمة تدل علىٰ الكلية أو البعضية، والمثنىٰ يدل علىٰ تحديد مسمىٰ باثنين فقط. ومثله ألفاظ النفي من نحو لا أحد ولا عريب فهي شائعة وعامة في معناها فلا مجال لتثنية فيها لما علم سابقا.

القسم الثاني: رُفِضَ لعدم التوافق في اللفظ.

من ذلك الصيغ المبنية من نحو كم ومن، فلا يمكن للمبني أن يقبل الصيغة المعربة فصيغة المثنىٰ معربة ومن ذلك الصيغ المعربة نفسها إذا كانت معربة بالزيادتين مثل المثنىٰ والجمع المذكر الذي علىٰ حده. فكيف يتم التوافق بصيغة واحدة من خلال الجميع، فإما حذف الأولىٰ فيلتبس وإما حذف الثانية فيلتبس أيضا وأما بقاء الاثنين فيخرج عن صيغة المثنىٰ المعهودة في كلام العرب فلم يثبت أن جُمِعَ بين تثنيتين أو تثنية وجمع في مركب واحد. أو بناء واحد.

القسم الثالث: رُفِضَ لعدم التوافق في اللفظ والمعنىٰ:

وذلك نحو أسماء العدد فلفظ ستة يغني عن تثنية ثلاثة ولفظ عشرة يغني عن تثنية خمسة وهكذا من حيث المعنىٰ ومن حيث اللفظ.

ولفظ كلا وكلتا يغني من أجمع وجمعاء فهنا ألفاظ أغنت عن ألفاظ لفظا ومعنىٰ مما يستدل به علىٰ نظام اللغة ودقتها وكأنها ترتب ألفاظها مع معانيها فلا تدري أيهما أول وأيهما ثان.

النقطة الثانية: ارجاع الشروط في مجملها إلىٰ بنية الاسم غير الصفة، الأسماء الجامدة من الأعلام المنكرة فهي المنوطة بالتثنية ومن ثم اشترط فيهما الإعراب وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ والمعنىٰ في المقصود

تثنيته وأن يكون اللفظ مفيدا وألا يكون له ثان في الوجود مما يتعذر تعدده بما يصطدم بمعنىٰ التثنية إلا تغليبا كما أوضح ابن مالك.

النقطة الثالثة: انسجام البنية الصرفية للأعلام مع التثنية من حيث التوافق في المعنىٰ المقصود به الاسم العلم والمعنىٰ المقصود بالتثنية، فالمعنىٰ المقصود بالعلم تعيين المسمىٰ، والمعنىٰ المقصود بالتثنية تعيين المسمىٰ ببنية اثنين ولذلك إذا ثنىٰ العلم معتقدا تنكيره ثم إذا أردنا تعريفه أدخلنا عليه أل أو الإضافة يظهر بهذا أيضا وضوح التثنية في كونها خصيصة للاسم فقد بان بذلك أنها خصيصة في الاسم العلم بالإضافة إلىٰ الصفات الفارقة الجارية. فهي تشترك معها في قبول التثنية، وإن كانت الشروط المنصوص عليها هنا مما يتمتع به الاسم غير الصفة، ولكن لا يعنىٰ هذا اقتصار التثنية علىٰ الأعلام المنكرة بل وأيضا علىٰ الصفات الجارية ولم ينص عليها هنا لاختصاص الشروط هنا بالاسم غير الصفة.

ثانيا في الصفة: فقد أفرد النحاة المتأخرون الصفة التي تقبل التثنية بشرط يفهم منه أن جميع الصفات تقبل التثنية ما عدا ما كان منها في معنىٰ الفعل فلا يثنىٰ ولا يجمع. وبناء علىٰ قولهم: يمتنع من الصفات (أفعل من) نص عليه ابن عصفور[1].

وعلة المنع عنده:

لتضمنها معنىٰ الفعل والمصدر وكلاهما لا يثنىٰ، لأن معنىٰ قولك زيد أفضل من عمر: زيد يزيد فضله علىٰ عمر[2].

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧.

(٢) السابق الصفحة نفسها

وقيل: لأنه جار مجرىٰ التعجب، لذلك لا يثنىٰ (قائم) من أقائم زيد[1]، لأنه بمنزلة الفعل في هذه الصورة.

ورد بأن مانع التثنية مع (أفعل من) التركيب أي مع من فلا يعتد به، إذ هو في حد ذاته يصح أن يثنىٰ[2].

والسبب في منع أفعل التفضيل أنه لم يثن ولم يجمع عدة أسباب وضحها ابن يعيش[3].

تعقيب:

نستنتج أموراً أولها: أن أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة مما يلزم الإفراد لا يجوز له التثنية والسبب علم من حيث أنه متضمن معنىٰ الفعل في دلالته علىٰ الحدث والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع إلا علىٰ لغة أكلوني البراغيث فلفظ الفعل لا يقبل التثنية من حيث كان جنسا يقع بلفظه علىٰ كل أنواعه وكذلك المصدر.

الثاني: أن الذي يثنىٰ من الصفات ما كان من الصفات الفارقة التي تشبه الفعل في قبول علامة التأنيث فتلحق به علامة التثنية ودليل الجمع كما يلحق بالفعل علامة التأنيث دليلا علىٰ تأنيث الفاعل.

الثالث: صار أفعل من مثل: (الجبة) فاستحق عدم التثنية لأنه نأىٰ عن شبه الفعل وقرب من شبه الاسم الجامد.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤٥.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/ ٧٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٥- ١٠٦.

المبحث الرابع: المفترق في جمع المذكر السالم

أولا: بحث وجه الافتراق في الاسم:

فقد اشترط المتأخرون من النحاة شرطا لكي يقبل الاسم دليل الجمع بالواو والنون وهو: العلمية، فيلزم أن يكون الا سم علما شخصيا، لذا يمتنع العلم الجنسي من الجمع بالواو والنون، فلا يقال في رجل: رجلون[1]، ولا في ضرب: ضربون ولا قتلون، والعلة في امتناع ذلك: فلدلالته علىٰ متعدد في المعنىٰ دون اللفظ فلم يكن له واحد يضم إليه[2].

ويستثنىٰ من ذلك: ما كان علما علىٰ الشمول التوكيدي نحو: أجمع فيقال: أجمعون وأجمعين، فيجمع وهو علم جنس لأنه: صفة من أصله، لأنه أفعل تفضيل أصالة. ذكره الصبان[3].

وقيدت العلمية في هذا الجمع بالعقلاء دون غيرهم فلا يجمع نحو وا شق علما لكلب والسبب في اختصاص هذا الجمع بالأعلام: كثرتها فيمن يعقل ذكره العكبري[4] فا شترط العلمية تحصينا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره، وأيضا فإن العلم يلحقه الوهن بالجمع؛ بسبب زوال التعريف العلمي، فجبر ذلك بالتصحيح ذكره الرضي[5].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٥/ ٣، شرح التسهيل ١/ ٨٢.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣٧- ١٣٨.

(٣)) انظر: الصبان ١/ ٨٠.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١١٢- ١١٣، شرح المفصل ٥/ ٣.

(٥) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٧٤.

ولا تعارض بين: اشتراط العلمية واشتراط التنكير علىٰ ما مضىٰ من قبل؛ لأن العلمية من الشروط المعدة المهيئة لقبول الجمعية، أما اشتراط التنكير فهذا شرطٌ لتحقيق الجمعية بالفعل، فلا منافاة؛ لأن كل مثنىٰ وجمع في العلمية يصير بالجمعية علم نكرة، فإذا أردت التعريف كان بالألف واللام أو بالإضافة[1].

تعقيب:

نخلص إلىٰ: اشتراط العلمية في صحة الجمع بالواو والنون باعتبار أن الأعلام أشرف العلماء، فعلم الشخص أشرف من علم الجنس، ثم أنه أكثرها تداولا فكان أولىٰ بالجمع السالم الصحيح ليتم التناسب بين العلم والسلامة والصحة. وأقول: ظهر التوافق في البنية الصرفية في علماء الأشخاص مع الجمع بالواو والنون دون غيره من أقسام الاسم غير الصفة، فإذا كان المقصود في بنية الأعلام تعيين المسمىٰ[2] فيقبل بذلك التعدد في التعيين بضم اسمين أو أكثر إليه في إفادة معنىٰ الجمعية من خلال قبول دليل الجمع، مما يدل علىٰ اختصاص الاسم بهذه العلامة وقبوله لها. علىٰ خلاف ذلك في علم الجنس الذي يدل علىٰ الحقيقة، فمع أنه شائع في أمته، لا يختص به واحد دون آخر[3].

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ٤٥، حاشية الصبان ١/ ٨٠.

(٢) انظر: منهج السالك ١/ ١٢٦.

(٣) السابق ١/ ١٣٤- ١٣٥.

ومع ذلك فقد نقل الصبان فائدة أنهم قد ثنوا وجمعوا علم الجنس فقالوا الأسامتان والأسامات ثم قال: فينبغي أن يكون كما في الارتشاف بالنظر إلىٰ الشخص الخارجي لا الكلي الذهني، لاستحالة ذلك فيه[١].

وقد أكد علىٰ ذلك الصبان، إلا علم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون[٢]، وإنما جاز في علم الجنس الدال علىٰ الشمول باعتبار أصله إذ أصله الصفة فجاز الجمع[٣].

ثانيا: بحث وجه الافتراق في الصفة:

اشترط المتأخرون من النحاة لكي تجمع الصفة بالواو والنون شرطا تنفرد به، وذلك يرجع ذلك إلىٰ طبيعة بنيتها الصرفية، هذا الشرط هو: أحد أمور ثلاثة:

الأمر الأول: أن يصح في الصفة جمعها بالألف والتاء[٤]، وهي الصفة التي تقبل التاء الفارقة، إذا أريد تأنيث المفرد. نحو (قائم) من الثلاثي، ومذنب من غير الثلاثي. إذ يجوز أن تقول: قائمة ومذنبة، وبناء علىٰ ذلك لا يجوز جمع علَّامة، ونسَّابة، بالواو والنون؛ لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة، لا لقصد معنىٰ التأنيث، فإن قصد جاز عند التسمية بهما.

(١)انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٠١.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/ ١٣٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤١، حاشية الصبان ١/ ١٣٤.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨.

وعلة اشـتراط التاء في المفرد المؤنث: أن قبول التاء في المفرد إذا أريد تأنيثه؛ يدل علىٰ شـبه الفعل، لأنه يقبلها، فقبول التاء يرخص لقبول الواو والنون، وكانت الصفة أحوج في قبول التاء من الاسم؛ لأن الأسماء الجوامد يفرق بين مذكرها، ومؤنثها - بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما، كعير، وأتان، وجمل وناقة وحصـان وحجراء- الأنثىٰ من الخيل- أو يستوي مذكرها ومؤنثها- كبشر، وفرس علىٰ ما هو الغالب في الأسماء الجوامد كما نص عليه الرضي[1]، فلما كانت الصفات تلحقها علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، لكونها صفات جارية علىٰ الفعل أشبهته في قبول علامة التأنيث، لذلك يجوز أن تلحق بها علامة الجمع بالواو والنون قياسا وشبها بالفعل في قبول علامة التأنيث، لذلك يحصر الرضي الصفات التي تجري علىٰ الفعل فتقبل دليل الجمع المذكر، كما كانت تقبل دليل التأنيث في الصفات الفارقة فيقول: "الوصف الذي يجمع بالواو والنون: اسم الفاعل، واسم المفعول وأبنية المبالغة، إلا ما يستثنىٰ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر"[2].

أما العلة في قبول الصفة الجمع بالواو والنون: فشبها أيضا بالفعل الذي تلحقه الواو والنون عند إرادة جمع الفاعلين فكما يقولون في الفعل يقومون يجوز أن يقولوا: المسلمون قائمون. فالصفة تجري علىٰ الفعل في ذلك كما جرت عليه في الحركات والسكنات والحروف والزمن. كما في اسم الفاعل

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٧٦.

(٢) المرجع السابق ٣/ ٣٧٥.

واسم المفعول وألحقت بهما الصفة المشبهة حيث جرت علىٰ اسم الفاعل في اعتمادها علىٰ موصوف مثله فأخذت منه جواز التثنية وجواز الجمع بالواو والنون، و قد أشار ابن يعيش إلىٰ هذا التعليل بقوله: "فلأن هذه الصفات جارية مجرىٰ الأفعال؛ فزادوا عليها بعد تمامها علىٰ الجمع كما يفعل ذلك بالفعل في نحو يقومون ويضربون، فكما جمعوا أفعالهم بالواو والنون؛ كذلك جمعوا صفاتهم، لأن الصفة تجري مجرىٰ الفعل[1]. وتبعه في هذا التعليل فريق من النحاة منهم ابن هشام[2] والصبان[3].

ثم أضاف الصبان اختصاص الصفة بالجمع بالواو والنون لأنها لما اختصت بالعقلاء خصت بأفضل الجموع، وأفضل الجموع السالم المذكر.[4]

الأمر الثاني: أو تكون الصفة تدل علىٰ التفضيل، نص عليه الشيخ خالد[5]، فيلزم في: (أفعل فعلىٰ)، و(أفعل) لا أنثىٰ له.

أما أفعل فعلىٰ: فهو علىٰ باب (أفعل من) وهو المعنىٰ بالتفضيل.

وعلل الرضي: لانفراد أفعل التفضيل من الصفات غير الفاعلة، بصحة الجمع بالواو والنون، مع أنه لا تلحقه التاء، مخالفا في ذلك الصفات الفاعلة

(١) شرح المفصل ٥/ ٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/ ٤٨.

(٣) انظر حاشية الصبان ١/ ٨١.

(٤) انظر السابق الصفحة نفسها.

(٥) انظر: التصريح ١/ ٧١- ٧٢.

بقوله: أن ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا، مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل الذي إنما يعمل فيهما لأجل معنىٰ الصفة، كما جبروا بالواو والنون النقص في نحو: قلون وكرون وأرضون[1].

وأضاف الصبان: إنما جمع (الأفضل)؛ لالتزام التعريف فيه عند جمعه، فأشبه الفعل اللازم للتنكير[2].

وأما أفعل: مما لا أنثىٰ له أصلا فنحو: أكمر لكبير كمرة الذكر، فيجمع بالواو والنون، فيقال: أكمرون، قال الصبان: هذان القسمان يقصد أفعل فعلىٰ، وأفعل لا مؤنث له- يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول الذي يقبل التاء[3].

الأمر الثالث: أو تكون الصفة تدل علىٰ التصغير، فالتصغير يقوم مقام الصفة[4]، نحو: رجيل يقال فيه رجليون، وإنما أشبه التصغير الصفة لدلالته علىٰ التحقير مما يناسب المقام[5]، وقد ذكر الرضي من الصفات التي تجري علىٰ الفعل فتقبل دليل جمع المذكر: (المصغر) إلا أنه يفترق عنها: فالمصغر لا يجري علىٰ الموصوف جريها، وإنما لم يجر؛ لأن جري

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٧٦، بتصرف يسير.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/ ٨١.

(٣)السابق الصفحة نفسها.

(٤)انظر: شرح التسهيل ١/ ٨١، منهج السالك ١/ ٨٢، يس علىٰ التصريح ١/ ٧٢.

(٥) الصبان ١/ ٨٢.

الصفات عليه إنما يكون لعدم دلالتها علىٰ الموصوف المعين، كالضارب والمضروب والطويل والبصري، فإنها لا تدل علىٰ موصوف معين، وأما المصغر فإنه دال علىٰ الصفة والموصوف المعين معا، إذ معنىٰ رجيل: رجل صغير، فوزانه وزان: رجل ورجلين، في دلالتهما علىٰ العدد والمعدود معًا، فلم يحتاجا إلىٰ ذكر عدد قبلهما، وكل صفة تدل علىٰ الموصوف المعين، لا يذكر قبلهما، كالصفات الغالبة، ويفارقها، أيضًا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها، لأن الصفات ترفع بالفاعلية، ما هو موصوفها معنىٰ، والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده، كما لا يذكر قبله، فلما لم يعمل في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال، وغير ذلك(١).

تعقيب:

أقول قياسًا علىٰ التماس الرضي العلة في إلحاق (أفعل التفضيل) بالصفات الفاعلة في صحة قبول دليل الجمع بالواو والنون جبرًا لما فاته من العمل- تكون العلة في المصغر في قبول ذليل الجمع، أيضًا جبرًا له في عدم العمل، فلم يكن له عمل الصفات، فلم يعمل في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل ومن ثم لم يعمل في غيره من ظرف أو حال ما استحق إلحاق دليل الجمع بالواو والنون.

وبناء علىٰ اشتراط قبول التاء في المفرد افترقت صفات أربعة، فلا تجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، وهي: النوع الأول: أفعل الذي مؤنثه

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٧٥ بتصرف يسير.

فعلاء[1]. فلا يجمع بالواو والنون نحو: أحمر، وما سمع مخالفًا فهو شاذ في قول الشاعر:

فما وجدت نساء بني تميم ... خلائل أسودين وأحمرينا[2]

النوع الثاني: (فعلان) الذي مؤنثه (فعلىٰ)[3] فلا يجمع نحو: سكران صفة لمذكر؛ لأنه فاقد للشرط فليس مما يقبل التاء وليس من التفضيل.

ويستثنى هنا صفتان هما:

أ- فعلان الذي ليس له مؤنث أصلا، فيجوز اتفاقا أن يجمع بالواو والنون، نحو: (عريان وخمصان ولحيان) لطويل اللحية[4] قالوا: عريانون خمصانون لحيانون. ب- فعلان الذي مؤنثه فعلانة، فيجمع بالواو والنون أيضًا ندمان ندمانون من المنادمة لأن مؤنثة ندمانة لا ندمىٰ لذلك يجمع بالواو والنون لأنه غير ناقص للشرط بل موافق لأن مؤنثه يقبل التاء[5].

---

(١)انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٨، وشرح التسهيل ١/ ٨١-٨٩، وشرح الكافية ٣/ ٣٧٥، ومنهج السالك للأشموني ١/ ٨٠، وحاشية يس علىٰ التصريح ١/ ٦٩.

(٢) قائله/ حكيم بن الأعور من بحر الوافر، والشاهد فيه (أسودينا، وأحمرينا)، حيث جمع أسود وأحمر بالواو والنون، والياء والنون، وهي علىٰ وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء وهذا ممتنع، لأن الصفة فيها ليست للتفضيل ولا تدل عليه، ينظر في: شرح المفصل ٥/ ٦٠، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٩، منهج السالك ١/ ٨١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٩- ٨١، ومنهج السالك ١/ ٨٠، ويس ١/ ٦٩.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٢، وشرح الكافية ٣/ ٣٧٦، والصبان ١/ ٨١- ٨٢.

(٥) انظر: الصبان ١/ ٨١- ٨٢.

النوع الثالث: الوصف المشترك بين المؤنث والمذكر[1] نحو: جريح وصبور فهو فاقد الشرط لأنه لا يقبل التاء، فلا يجمع بالواو.

النوع الرابع: الوصف الخاص بالمؤنث[2]، كحائض وعانس، لأنه لا يقبل التاء:

فإذا ورد الجمع السالم للمذكر أو للمؤنث في أفعل وفعلاء فعلىٰ والصفة التي يشترك فيه المذكر والمؤنث بغير تاء فمحمول إما علىٰ الشذوذ أو مما يسمع ولا يقاس عليه أو فيما ذهب به مذهب الأسماء، كما في الحديث في قوله ﷺ: "ليس في الخضروات صدقة"[3].

حيث ذهب بالصفة هنا مذهب الأسماء فغلبت الأسمية فجمعت بالألف والتاء وخالف الكوفيون فأجازوا الجمع محتجين بهذا السماع[4].

تعقيب:

نستنتج من الدراسة:

انفراد الصفة بشرط لقبول دليل الجمع المذكر وهو قبول التاء في المفرد إذا أريد تأنيثه، جريًا علىٰ الفعل في ذلك؛ لأن الصفة منوطة بالفعل تجرىٰ عليه في إلحاق العلامات، فإذا أشبهته تأنيثًا أشبهته جمعًا فجمعت بالواو والنون؛ لذا ترىٰ الصفات علىٰ نوعين: صفات فاعلة، وصفات غير فاعلة،

(١) انظر: الكافية للرضي ٣/ ٣٧٥.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه- دار الفكر- كتاب الزكاة- باب ما جاء في زكاة الخضروات رقم الحديث ٦٣٨، ٢/ ١٣٢- ١٣٣.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٨، وشرح الكافية ٣/ ٣٧٥.

فالفاعلة: تقبل التاء الفارقة فتقبل الجمع بالواو والنون، وغير الفاعلة: لا تقبل التاء فلا تقبل الواو والنون، فكل صفة لا تلحقها التاء فكأنهما من قبيل الأسماء الجامدة التي استغنت عن التاء[1]، باستثناء (المصغر وأفعل من) من الصفات غير الفاعلة فمع عدم قبول المؤنث التاء إلا أنهم أجروها علىٰ الفعل بإلحاق علامة جمع المذكر؛ جبرًا لما فاتهما من حق العمل ولم يعملا هذا في حال التنكير لأفعل من.

وأقول: هذا قياس النحاة وأما عندي فالمرجع إلىٰ السماع فاللغة سماع؛ وإنما أقيمت القاعدة بناء علىٰ المطرد، وقد اطرد ما نص عليه النحاة، حيث أقاموا الحجة والبرهان علىٰ أن اللغة تسير في نظام يتبع بعضه بعضًا.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٧٦.

المبحث الخامس: المفترق في الجمع بالألف والتاء

أولا: الافتراق في الأسماء: في حالات:

الحالة الأولى: انفراد بعض الأسماء بامتناع الجمع بالألف والتاء علىٰ الاصح لو سمي بها، وذلك في:

١ – أسماء الأجناس الجامدة المختومة بالتاء، للاستغناء بتكسيرها نحو: شاة وشفة وأمة، فقالوا بالتكسير: شياه، وشفاه، وإماء، وقيل: تجمع شفة علىٰ شفهات، وشفوات وأمة علىٰ أموات وأميات[١].

٢– علم الجنس المؤنث ... بالعلامة المقدرة، ومن ذلك: (قدر ونار وشمس وعقرب وعين)؛ ولذلك حكم بشذوذ الجمع قياسا في نحو: (سماء سماوات– أرض أرضات– أم أمهات) في الأناسي وأمات في غيرها، والعكس (وعرس عرسات وعير عيرات وشمال شمالات وثيب ثيبات)[٢].

الحالة الثانية: افتراق علم الجنس (المؤنث) عن علم الجنس (المذكر)، حيث سمع للمؤنث منه الجمع بالألف والتاء، سواء ختم بالتاء نحو تمرة، أو كان مختوما بالألف نحو بهمىٰ وصحراء، وقصعاء، علىٰ خلاف المذكر منه، فقد ورد في غير اطراد: علىٰ رأي الجمهور: (حمامات، وسرادقات) فقال الرضي: غير مطرد[٣]، وكذلك في: كل خماسي أصلي الحروف كسفرجلات[٤].

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٦٩ والصبان ج١/ ٩٢، وأضاف الصبان (امرأة وقُلة).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٣، همع الهوامع ١/ ٧٠.

(٣)) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨– همع الهوامع ١/ ٦٩.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨.

والعلة في عدم اطراده: أن تكسيره مستكره، نص عليه الرضي، علىٰ خلاف ما أجازه ابن عصفور، حيث أجاز جمع اسم الجنس بالألف والتاء في المذكر والمؤنث، اسما نحو: (حمامات، وسجلات، واصطبلات، وسرادقات) أو صفة نحو: (جمال سبحلات)[1]، أي: ضخمات[2].

الحالة الثالثة: افتراق الاسم: في العلم الشخصي عن علم الجنس وذلك في علم المؤنث المختوم بالتاء المقدرة، حيث ا ستحق علم الشخص الذي للمؤنث الجمع بالألف والتاء، فدخل في الجمع نحو هند وزينب، كما دخل سعدي وعفراء وفاطمة، سواء لعاقل أو لغير العاقل، وخرج علم الجنس المختوم بتاء التأنيث المقدرة نحو: قدر و نار وشمس وعقرب وعين، فامتنع الجمع بالألف والتاء؛ للفرق في التأنيث بين: زينب و هذه المجموعة من أسماء الأجناس، فالتأنيث في زينب وإن كان بعلامة مقدرة؛ إلا أنه مؤنث حقيقي التأنيث فيما يلد أو يبيض، أما في قدر ويد وعين ونار- فالتأنيث نعم بعلامة مقدرة لكنه خفي التأنيث غير حقيقي ففترقا[3].

تعقيب:

نستنتج من السابق:

١- أن اللغة مقيدة بالسماع، فكما كان يستغنىٰ بالعلم المؤنث من إلحاق العلامة في الأسماء الجامدة حيث وضعت لها الأعلام التي تخصها في نحو أتان وعير وغيرها- لذا وجدنا علم المؤنث الأولىٰ بالجمع بالألف والتاء؛ لكون التأنيث فيه ظاهرا من حيث حقيقة الأنثىٰ[4].

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٤٩.

(٢) معجم المعاني (س ب ح ل).

(٣)) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٨٨.

(٤)) انظر: المصدر السابق ٣/ ٣٧٦.

٢- تميز علم الجنس المؤنث عن علم الجنس المذكر علىٰ المطرد عند جمهور النحاة، فالأولىٰ أن يجمع المؤنث منه بالألف والتاء لمطابقة اللفظ للمعنىٰ، لذا كان الاعتراف بجمعه في نحو: تمرة، وحفظه في: جماعات غير مطرد لكونه لمذكر، خلافا لابن عصفور في إجازة جمعه استنادا للسماع.

٣- تفوق علم الشخص عن علم الجنس؛ لأنه أشرف منه فَيُوْلَىٰ بالجمع بالألف والتاء في نحو هند وفاطمة، ويمنع في نحو يد وعين ونار.

ثانيا الافتراق في الصفات: أيضًا افترق بعض الصفات بامتناع الجمع بالألف والتاء وذلك في حالين أولهما: ما يستثنىٰ من الصفات المؤنثة "بالألف" صفات غير منقولة إلىٰ العلمية فلا تجمع بالألف والتاء وهي:

١- فعلىٰ مؤنث فعلان، فلا يقال في سكرىٰ: سكريات، فكما أن مذكرها لا يجمع بالواو والنون- كذلك لا تجمع بالألف والتاء[(١)]، وأجاز ابن كيسان: سكرانات كما أجاز سكرانون.

٢- فعلان مؤنث أفعل، فلا تجمع بالألف والتاء حملًا أيضًا علىٰ مذكرها؛ فإن غلبت الاسمية علىٰ الصفة جاز الجمع بالألف والتاء ومما ورد علىٰ ذلك قول الرسول ﷺ "ليس في الخضروات صدقة"[(٢)].

ويخرج من ذلك:

(فعلاء) ولا مذكر لها علىٰ (أفعل)، فيجوز الجمع بالألف والتاء، وعلة جواز الجمع: أنه لا مذكر يمتنع جمعه بالواو والنون حتىٰ يمتنع فيه الألف والتاء[(٣)].

---

(١)) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٢، شرح الكافية ١/ ٣٨٩، همع الهوامع ١/ ٧٠.

(٢)) سبق تخريجه صـ١٠٤.

(٣) شرح الكافية ٣/ ٣٨٩.

الحال الثانية: ما يخرج من الصفات المؤنثة بغير ألف وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما كان من المؤنث الذي ليس له مذكر أصلا نحو: حائض وطالق ومرضع ومطفل- الظبية أو الناقة معها طفل.

وعلة امتناع قبولها: للفرق بين ما جرد من التاء، وبين ذي التاء، فإن ذا التاء فيه معنىٰ الحدوث الذي هو معنىٰ الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير، جمع المؤنث نحو: يضربن، فألحق ذو التاء، أيضا، علامة جمع المؤنث أي الألف والتاء.

أما المجرد، فلم يكن فيه معنىٰ الفعل فلم يجر مجراه، في لحاق علامة جمع المؤنث إياه، بل جمع جمع التكسير نحو: حوائض وحيض وطوالق ومطالق[1].

النوع الثاني: ما كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور ونحوه مما يستوي فيه المذكر مع المؤنث في الصفة.

وعلة الامتناع: حملا لها علىٰ مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون[2].

النوع الثالث: إذا لم تكن الصفة المؤنث المجردة من علامة التأنيث خماسية أصلية الحروف، نبه عليه الرضي[3].

---

(١) شرح الكافية ٣/ ٣٩٠.

(٢)) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٩٠.

(٣) انظر: السابق الصفحة نفسها.

تعقيب:

يستنتج من الدراسة:

١ – انفراد بعض الصفات بامتناع قبول علامة الجمع بالألف والتاء ترجع إلىٰ فصيلة البنية الصرفية، وهي أنها صفات غير فاعلة لا تجري علىٰ الفعل، فلما تعذر أن تجري علىٰ الفعل، تعذر معها قبول دليل الجمع بالألف والتاء، فالجمع المؤنث مثل الجمع المذكر؛ فالسالم أولىٰ به الصفات الفارقة التي تقبل علامة التأنيث جريا علىٰ الفعل، ومن ثم تقبل علامة الجمع السالم جريا علىٰ الفعل أيضا. فإذا كان من الصفات التي لا تجري علىٰ الفعل أو لا تجري علىٰ موصوف من نحو: فعلىٰ مؤنث فعلاء، وفعلاء مؤنث أفعل – فالأولىٰ به التكسير، فقالوا: سكارىٰ في سكرىٰ وقالوا: حُمْر في حمراء، إلا إذا غلبت الاسمية فقربت من الأسماء الجامدة وقد شهد السماع بذلك في الحديث الشريف علىٰ نحو ما ورد في حديث (ليس في الخضروات صدقة).

٢ – امتناع بعض الصفات مع أنها صفات للمؤنث وحقها أن تكون جارية؛ لامتناع دخول التاء الفارقة عليها فهذه، وتلك – امتنع فيها قبول دليل الجمع بالواو، وهو أشرف من الجمع بالألف والتاء، فلما امتنع فيه الجمع بالواو والنون، امتنع فيه الجمع بالألف والتاء.

وأقول:

هذه توجيهات النحاة بناء علىٰ المسموع، فقد ورد السماع بالتزام التكسير في مثل هذه الصفات، وامتناع السالم فيهما، فالعبرة والمرجع والمرد للسماع، وبيان الحجة لهذه الفروق ترجع إلىٰ علمائنا في الكشف عن خصائص الصفات، فيتبين به الكشف عن أسرار العربية وسر جمالها وإبداع أساليبها.

المبحث السادس: المفرد في جمع التكسير

أولًا: مواضع افتراق الاسم.

يظهر بالدراسة والنظر في جموع التكسير افتراق الاسم عن الصفة باختصاصه بأبنية كثيرة في الدلالة علىٰ الجمعية قلة وكثرة، حيث شاعت أبنية التكسير من الاسم غير الصفة، وبخاصة في الاسم الثلاثي المجرد علىٰ الوجه الغالب حيث استحوذ الاسم علىٰ أبنية القلة الأربعة (أَفْعُل وأَفْعِلَة وأَفْعَال وفِعْلة) وستة أخرىٰ من أبنية الكثرة، وهي:

١- فِعَل ٢- فِعَلة ٣- فُعُول

٤- فِعْلان ٥- فُعْلان ٦- فعاليّ

فكان جملة أبنية التكسير التي انفرد بها الاسم عشرة أبنية:

أما أبنية القلة: فالوزن الأول: أَفْعُل، ويطرد في:

١- الاسم: الثلاثي، صحيح الفاء والعين، ولم يضاعف، علىٰ وزن (فَعْل) بفتح فسكون، فيدخل مثل: كلب وظبي ودلو. الجمع أكلب أظب أدل[1]

ويحترز بذلك عن الصفة في نحو ضخم وصعب وقد علل ابن يعيش والرضي لعدم دخول الصفة بأحد أمرين:

أولهما: ثقل الصفة، لأنها جارية علىٰ الفعل في الحروف والعمل.

الأمر الثاني: أنها تتصل بها الضمائر المستكنة والأصل أن يكون في لفظها ما يدل علىٰ تلك الضمائر، وليس في التكسير ذلك، فالأولىٰ لها السالم[2].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٧٦، ١٩٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ٢٤، شرح الشافية ٢/ ١١٦.

أما قولهم أعبد في عبد: فمن غلبة الاسمية حيث اطرد عند غلبة الاسمية[1].

هذا الجمع ذكره الصبان[2]، وشذ في معتل العين نحو: ثوب وعين، وبيت[3].

تعقيب:

يفهم من رفض (أفعل) في الصفات أن المرجع لذلك الذوق العربي، الذي يفر مما يلمح فيه الثقل في الصيغ، فأفعل ثقيل في الصفات فلا تكسر عليه.

ب- الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة، الذي قبل آخره حرف مد كذراع يمين فتقول في الجمع: أذرع أيمن، وشذ أفعل في: مكان، وغراب، وشهاب من المذكر[4].

الوزن الثاني: أَفْعِلة ويطرد في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره حرف مد كطعام ورغيف وعمود.

وخلاصة هذا البناء يطرد في خمسة أبنية: فعال: كزمان وفِعال كحمار وفُعال: كغراب وفَعِيل: كرغيف وفعول: كعمود بناء علىٰ ثبوتها في الاستعمال[5].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٦- ١٨، وانظر: شرح الألفية لابنه مالك ٧٦٩.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٤/ ١٢٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦، والمقتضب ٢/ ١٩٧، والأصول في النحو ٢/ ٤٣٣ والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٠١.

(٤) انظر: شذا العرف ١٠٠.

(٥) انظر: الكتاب: ٢/ ١٩٤، المقتضب ٢/ ٢١٢- ٢١٣، والأصول في النحو ٢/ ٤٤٨- ٤٤٨- ٤٤٩، شرح المفصل ٥/ ٤٠.

الوزن الثالث: أفعال: بفتح فسكون ويطرد في جمع الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه أفعل، وهو (فَعْل) الصحيح العين. من نحو: ثوب وحزب وصلب وأبل وضلع فيقال في الجمع: أثواب وأحزاب وأصلاب وآبال وأضلاع.

تعقيب:

يدرك من الأبنية التي تكسر علىٰ أفعال أنها الأوزان العشرة المستعملة في الأسماء، وهذا يعني أن الذوق العربي بحث عن الخفة عند تكسير الأسماء فبنىٰ الجموع في أغلبها من الثلاثي وذلك لخفته، وتبادل متحركاته.

الوزن الرابع: فِعْلة بكسر فسكون، ولم يطرد في شيء، بل سمع في ألفاظ منها: ما ورد علىٰ فَعَل نحو (ولد وفتىٰ) تقول: (ولدة وفتية) وما ورد علىٰ فَعْل نحو أخ وشيخ وثور ونار تقول: أخوه، وشيخة وثيرة ونيرة، وما ورد علىٰ فِعَل نحو ثَنِيٰ، ولعدم اطرداه قيل أنه اسم جمع.

والحقيقة: أن (فعلة) الراجح فيه أنه جمع قلة وليس باسم جمع كما ذهب البعض وقد قرر المبرد أنها صيغة جمع فرعية وليست بأصلية فأصلها: (أفعلة) وليس بينهما إلا حذف الزيادة[1] إلا أنه مقصور علىٰ السماع[2].

وأما أبنية الكثرة في الأسماء: فالوزن الأول: فِعَل: بكسر ففتح، وعند سيبويه ما يفيد اطرداه في جمع فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين، حيث يقول: "وما كان (فعلة) .... فإذا أردت بناء الأكثر قلت سدر وقرب وكسر"[3]،

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٢٠٩.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٤/ ١٢١.

(٣)) الكتاب ٣/ ٥٨٠- ٥٨١.

وكذلك قيمة وقيم وديبة وديب وديمة وديم. ومن أمثلة سيبويه استنبط النحاة المتأخرون شروطًا فشرطوا الاسمية لهذا البناء[1].

الوزن الثاني: فِعَلة بكسر ففتح ذكر سيبويه أنه يجمع في الاسم علىٰ وزن فُعْل بضم فسكون[2] وأخذ النحاة أنه يكثر فيه ويقل في فَعْل بفتح فسكون[3]. فمن الأول: قرط ودرج وكوز ودب الجمع قرطة- درجة- كوزة- ديبة

الوزن الثالث: فعول بضمتين ويطرد علىٰ حد قول النحاة من بعد سيبويه في:

١- فَعِل، بفتح فكسر اسما ككبد وكبود ووعل ووعول، ونمر ونمور.

٢- فَعْل اسما ساكن العين، مثلث الفاء نحو كعب وكعوب وجند وجنود وضرس وضروس، ويشترط: أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واوا، كحوض وحوت، ولا لام المضموم ياء كمدي، ويحفظ في فَعَل بفتحتين كأسد وأسود وذكر وذكور وشجن وشجون[4]. وخرج بالاسم الصفة فلا يقال: في صعب وشهم صعوب ولا شهوم[5].

الوزن الرابع: فِعْلان بكسر فسكون. ويطرد في:

---

(١) انظر: التصريح ٢/ ٣٠٦، منهج السالك ٤/ ١٣٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٦- ٥٧٧.

(٣) انظر: السابق ٣/ ٥٦٨.

(٤)) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٧، ٥٧٣ وقد فهم من أمثلته ما توقف عنده النحاة بأنه يطرد فيها واصطلح عليها بالشروط.

(٥) انظر: التصريح ٢/ ٣١٠، شذا العرف ١٠٤.

١ - فعال بالضم للفاء اسما، كغراب وغربان وغلام وغلمان[١].

٢ - أو فُعَل بضم ففتح كصرد وصردان[٢].

٣- أو فعْل[٣] بضم الفاء أو فتحها والعين الساكنة- كحوت وحيتان، وكوز وكيزان.

٤ - أو اسم علىٰ وزن فَعَل كتاج وتيجان نار ونيران، وقل في نحو: غزال، غزلان، وخروف خرفان، وفي نسوة نسوان[٤].

الوزن الخامس: فُعْلان بضم فسكون. ويكثر في:

١ - اسم علىٰ فَعْل بفتح فسكون اسما، كظهر وظهران وبطن وبطنان[٥].

٢ - أو علىٰ فَعَل بفتحتين صحيح العين، وليست هي ولامه من جنس واحد، كذكر وذكران وحمل وحملان[٦].

٣- أو علىٰ فعيل كقضيب وقضبان، وغدير وغدران[٧]، وقل في نحو راكب وركبان، وفي أسود وسودان[٨].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٣، ٦٠٧.

(٢) انظر: السابق ٣/ ٥٧٤.

(٣) السابق الصفحة نفسها.

(٤)) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٨، ٦٢٨، ٦٣٥، ٦٤٣، شذا العرف ١٠٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧١.

(٦) انظر: السابق ٣/ ٦٢٨.

(٧) انظر: السابق ٣/ ٥٧٠ وشذا العرف ١٠٤.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٤.

الوزن السادس: فعالي بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطرد في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشددة ليست محددة للنسب، نحو: كرسي وبختي وقمري بالضم، الجمع: كراسي بخاتي قماري وشذ قباطىٰ؛ لأن الياء للنسب ويحفظ في إنسان وظربان الجمع أناسي وظرابي وسمع في عذراء وصحراء، فقيل: عذارىٰ وصحارىٰ(١).

تعقيب:

يتبين بالدراسة شيوع الاسم في الدلالة علىٰ القلة، والكثرة علىٰ السواء، وسيطرته التامة علىٰ أبنية القلة، فلم يرد فيها أمثلة للصفات علىٰ الإطلاق ومرجع ذلك إلىٰ: خفة الاسم الثلاثي في الدلالة علىٰ القلة، إذ إن القلة أخف من الكثرة، ومن ثم كان استعمال الاسم الثلاثي أكثر استخداما من غيره في جموع القلة. والحقيقة التي لا يختلف عليها أن الاسم الثلاثي يدل علىٰ القلة والكثرة بخلاف غيره، وقد نبه علىٰ ذلك ابن يعيش معللا لذلك؛ لكثرة تصرفهم فيه بخلاف غيره(٢).

وزاد الرضي علىٰ غير الثلاثي فَعَدَّ الرباعي من المشترك بين القلة والكثرة وكذلك عد بعضهم جمع السلامة مذكرا كان أو مؤنثا من قبيل المشترك بين القلة والكثرة علىٰ أن الغالب أعداده من قبيل القلة(٣).

---

(١) وقد ذكر هذه الكلمات سيبويه انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٩، انظر: شذا العرف ١٠٧.

(٢) شرح المفصل ٥/ ١١.

(٣) شرح الكافية ٢/ ١٩١، فن التصريف ٢/ ١٨٤- ١٨٥.

ثانيا: مواضع افتراق الصفة: فكما انفرد الاسم ببعض الأبنية في جموع التكسير؛ انفردت الصفة أيضا ببعض الأبنية في الدلالة علىٰ الكثرة تحديدا، فلم تستعمل ضمن أبنية القلة.

وكانت أبنية الكثرة التي وردت فيها: هي:

١- فُعْل ٢- فُعَلَة ٣- فَعَلة

٤- فَعْلَىٰ ٥- فُعَّل ٦- فُعَّال

٧- فُعَلاء ٨- أفعلاء

والوزن الأول: فُعْل بضم فسكون وينقاس في:

١- أفعل ومؤنثه فعلاء صفتين كحَمْر في أحمر. وهو الذي عبر عنه سيبويه بأنه لا يحتاج إلىٰ (من) ويجمع علىٰ (فُعْل) بضم فسكون خلاف (أفعل التفضيل) الذي يكون علىٰ (من) فهذا يكون (اسما أو وصفا يلزمه من) إذ يقول: "وأما أفعل إذا كان صفة، فإنه يكسر علىٰ (فعل) كما كسروا (فعولا) علىٰ (فعل) ... والمؤنث من هذا يجمع علىٰ فعل، وذلك: حمراء وحمر وصفراء وصفر"(١).

ثم قال: "وأما الأصفر والأكبر فإنه يكسر علىٰ أفاعل ألا ترىٰ أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه. لا تقول: رجل أصفر ولا رجل أكبر ... ولما لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن أحمر أجرىٰ مجرىٰ أجدل وإفكل كما قالوا: الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء".

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٤، ٦٤٥.

٢- ويكون جمعا أيضا لأفعل الذي لا مؤنث له أصلا كأكمر وآدر فالمانع كما يقول: د/ يسري زعير: من (فعلاء) طبيعة خلقة لأن هذين الوصفين للرجل ولا نظير لهما في خلقة المرأة، وربما كان المانع عدم استعمال العرب فعلاء وذلك نحو آلي أي كبير الآلية فلم يسمع امرأة ألياء وبعض العرب استعملها فتكون مثل أحمر وحمراء[١].

٣- جمعا (لفعلاء) الذي لا أفعل له كرتقاء، وعقلاء[٢]، وصفان للأنثىٰ.

تعقيب:

يلاحظ في هذا البناء:

١- أنه أخف أبنية الكثرة، لأنه ثلاثي ساكن العين، فبينه وبين المفرد شبه قوي فبعض المفردات تأتي علىٰ فعل مثل قرط ودب ودرج وفلك وملك وقفل.

٢- يأتي من (أفعل) بدون (من) إلا إذا سمي به فيجري مجرىٰ أفعل من فيجمع بالواو والنون في المذكر والألف والتاء في المؤنث.

٣- منع أفعل (بدون من) من الواو والنون؛ لأنه يكون في الصفات غير الجارية أي غير الفاعلة فبعد شبها بالفعل فجاء علىٰ التكسير.

الوزن الثاني فُعَلة بضم ففتح، ويكون جمعا للصفات كما ذكر سيبويه في باب تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف نحو: غزاة

(١)انظر فن التصريف ٢/ ٢٤٣.

(٢) انظر: معجم المعاني (ر ت ق)، ولسان العرب (ع ق ل) ٣٠٤٦.

وقضاة ورماة"[1] وبهذا يخرج الوصف نحو: وادي وكذلك وصف المؤنث نحو: غازية ورامية وداعية.

الوزن الثالث: فعلة بفتحات. ويطرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام، قال سيبويه: ويكسرونه- أي ما كان علىٰ فاعل- علىٰ فعلة وذلك نحو: فسقة وبررة وجهلة وظلمة وكذبة، وهذا كثير. ومثله، خونة وحركة وباعة[2] وأخذ العلماء من أمثلة سيبويه شروطا للوزن بالجمع[3]، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتها فُعلة، بالضم. وإنما ضمت فاء الأولىٰ للفرق بين صحيح اللام ومعتلها[4].

الوزن الرابع: فَعْلَىٰ: حيث أقر سيبويه أن فعلىٰ يكون جمعا لما دل علىٰ الآفات والموجعات سواء أكانت مفرداتها علىٰ وزن فعيل نحو: قتيل وجريح أم علىٰ وزن (فاعل) نحو: هالك أم علىٰ وزن فَعَل نحو: زَمَن وَوَجَع- أم علىٰ وزن فيعل نحو ميت أم علىٰ وزن فعلان نحو سكران أم علىٰ وزن أفعل نحو أحمق وأحرب[5]. وزاد العلماء بعده كيس في كيسي وذرب في دربي وجلد في جلدي[6].

الوزن الخامس: فعل بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحا: ذكره سيبويه أنه يكون في الصفات في باب تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣١.

(٢) السابق ٢/ ٦٣١، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٢٠.

(٣) انظر: التصريح ٢/ ٣٠٦ وحاشية يسن عليه.

(٤) انظر: شذا العرف ١٠٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٧، ٦٥٠ والمقتضب ٢/ ٢١٩.

(٦) انظر: شرح الشافية ٢/ ١٤٥، التصريح ٢/ ٣٠٧، ومنهج السالك ٤/ ١٣٥.

أحرف فذكر ما كان (فاعلا) فإنك تكسره علىٰ (فُعَّل) وذلك قولك: قوم شهد وبازل وبزل، وشارد وشرد وسابق وسبق وقارح وقرح ومن اليائي والواوي العين: نحو صائم وصوم ونائم نوم وغائب غيب وحائض حيض ومن اللام: غازٍ وعافٍ[1].

الوزن السادس: فعال بضم الأول وفتح الثاني مشددا ويطرد كسابقه في وصف فاعل، فيقال: صائم وصوام وعاذل وعذال وقارئ وقراء وللمناسبة بينه وبين السابق إذا لم يزد علىٰ الأول إلا المد لذلك قال سيبويه فيه: "ويكسرونه أيضا علىٰ فعال وذلك قولك: شهاد وجهال وركاب وعراض وزوار وغياب وهذا النحو كثير"[2].

وذكر الرضي: أن فُعَّل وفُعَّال أصل في جمع (فاعل) الوصف[3]

الوزن السابع: فعلاء بضم ففتح ممدودا. ويطرد في:

١- وصف مذكر عاقل، علىٰ زنة فعيل بمعنىٰ فاعل، غير مضعف ولا معتل اللام، ولا واوي العين، نحو كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء وظريف وظرفاء[4]. وشذ قتيل قتلاء وأسير أسراء لأنهما بمعنىٰ مفعول.

٢- أو بمعنىٰ مفعل بضم فسكون فكسر كسميع بمعنىٰ مسمع وأليم بمعنىٰ مؤلم فالجمع: سمعاء وألماء.

٣- أو بمعنىٰ مفاعل نحو جلساء في جليس؛ لأنه بمعنىٰ مجالس.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣١.

(٢) السابق الصفحة نفسها وانظر: المقتضب ٢/ ٢١٨.

(٣) انظر: شرح الشافية ٣/ ١٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣١، والمقتضب ٢/ ٢١٨ وشرح الشافية ٣/ ١٥٦، ومنهج السالك ٤/ ١٣٦، وشذا العرف ١٠٣.

٤- أو علىٰ زنة فاعل دالا علىٰ معنىٰ كصالح وصلحاء وجاهل وجهلاء وشذ شجعاء في شجاع وجبناء في جبان وخلفاء في خليفة[١].

الوزن الثامن: أفعلاء بفتح فسكون فكسر، ويطرد في مفرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكن بشرط أن يكون معتل اللام أو مضعفا، كغني وأغنياء ونبي وأنبياء وشديد وأشداء وعزيز وأعزاء وهو لازم فيهما وشذ في صديق وأهون جمعهما أصدقاء وأهوناء[٢].

تعقيب:

نستنتج من هذه الأوزان التي ترد في الصفات:

١- أن جمعها يلزم له أن يكون مكسرا وليس سالما، لأنها امتنع فيها أن تقبل التاء مما لا يجوز أن يجري علىٰ الفعل فاستحال فيه الواو والنون في العقلاء وما قابله بالألف والتاء في غيرهم.

٢- تميزت الصفة ببعض الأبنية الخفيفة التي تعوض ثقلها وثقل الكثرة فالصفة ثقيلة لانحطاطها عن الفعل درجة وبعدها عن الصفات الفاعلة درجة أخرىٰ والكثرة أيضا أثقل من القلة عوض ذلك التكسير علىٰ الأبنية من الثلاثي المجرد أو الثلاثي المزيد.

٤- انفراد الصفة ببعض أبنية الكثرة دليلا علىٰ أنها قسيم للاسم تنتمي إلىٰ الفصيلة الاسمية وليست قسما برأسها.

٥- انفراد الصفة ببعض الأبنية في الدلالة علىٰ الكثرة يجعل لها علامة ودليل في الجمعية وخصيصة من خصائصها التي تتميز بها وتعلم فيها.

❁❁❁❁❁

(١) كما يفهم من كلام سيبويه انظر الكتاب ٣/ ٦٣٦ وانظر: التصريح ٢/ ٣١٢، شذا العرف ١٠٥.

(٢) يفهم من كلام النحاة أن هذا البناء ليس أصلا بل هو نائب عن فعلاء، انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٤- ٦٣٥، وشذا العرف ١٠٥.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج المستخلصة من الدراسة: حيث كشفت الدراسة الموازنة عن:

١ – وجود خصائص فارقة بين الأسماء والصفات وخصائص جامعة، فالخصائص الصرفية الجامعة هي:

أولًا: دخول "أل": حيث اشتركت الصفات مع الأسماء في دخول أل، وتفوقت الأسماء الأجناس؛ سواء كانت للتعريف بالعهد أو التعريف بالجنس أو التعريف بالحقيقة أو الزائدة، حيث دخلت في ستة مواضع، في حين ضعف دخول (أل) علىٰ الصفات، فلم يثبت لها إلا ثلاثة مواضع فقط، والسبب في ذلك حمل الصفات علىٰ الأفعال في التنكير.

ثانيًا: "التأنيث" أثبت البحث أولًا: أن التاء الفارقة اختصت بالصفات علىٰ الغالب؛ للفرق بين المذكر والمؤنث وسمع بقلة علىٰ غير الغالب دخولها علىٰ الأسماء. ثانيًا: اشتركت الصفات مع الأسماء في خمسة أوزان فقط لألف التأنيث المقصورة. ثالثًا: اشتركت الصفات مع الأسماء في خمسة أبنية أيضًا لألف التأنيث الممدودة في حين تأصل علم التأنيث في الأسماء سواء كان العلم بالتاء الظاهرة أو المقدرة أو بالألف المقصورة أو بالممدودة مما يكشف عن اختصاص الاسماء الأعلام بتعيين مدلولها المؤنث ولم تستخدم العلامة مع الصفات إلا للفرق في الصفات الفاعلة.

ثالثًا: "التثنية": اشتركت الصفات مع الأسماء في التثنية واشترط النحاة شروطًا فكان واحد لهما معًا وهو وجوب الإفراد في اللفظ ورفض كل ما يدل علىٰ التعدد علىٰ رأي الجمهور وخالف ابن مالك في اسم الجمع وأجاز

السيوطي في اسم الجنس عند التجويز به، وتخلصت باقي الشروط للأسماء من الأعلام المنكرة ورأىٰ البحث أن مضمون هذه الشروط يرجع إلىٰ واحد من ثلاثة:

١- ألفاظ ترفض لعدم التوافق مع معنىٰ التثنية.

٢- ألفاظ ترفض لعدم التوافق مع لفظ التثنية.

٣- ألفاظ ترفض لعدم التوافق مع التثنية لفظا ومعنىٰ مما يكشف عن توفر بنية صرفية محددة لقبول دليل التثنية في الأسماء ومثلها الصفات إلا صفات فارقت الخصيصة فامتنع فيها التأنيث لكونها إما صفات مجردة أو مشتركة مما لا يقبل التثنية أو صفات علىٰ معنىٰ الفعل والفعل لا يثنىٰ كما في أفعل التفضيل، لتخلص التثنية في الصفات للفاعلة فقط، وتعم العلامة في الأسماء الأعلام من الأشخاص دون غيرها علىٰ مذهب الجمهور.

رابعًا: في قبول دليل "الجمع السالم" للمذكر أو المؤنث: حيث أثبت البحث:

١- اشتراك الصفة مع الاسم في تحديد البنية التي تقبل دليل الجمع بالواو والنون من ذكورية وعقل وخلو من تاء التأنيث وهذا دليل علىٰ انتماء الصفة للفصيلة الاسمية دفعًا لرأي بعض المشككين في أنها قسم قائم برأسه.

٢- ثبوت الغلبة في العلامة للأسماء الأعلام المنكرة، أما الصفات فقد رأىٰ البحث تنوعها علىٰ ثلاثة أصناف:

١- صفات تقبل التاء وهي جارية علىٰ الفعل وهي الصفات الفاعلة وهي المنوطة بالجمع السالم مذكرًا أو مؤنثًا؛ لتوافر التاء فتشبه الفعل في إلحاق العلامة.

٢- صـــفات مجردة من التاء يمتنع فيها قبول العلامة، لفقد شـــبه الفعل، فلم يكن لها من معنىٰ الحدوث و هذه الأولىٰ بها جمع التكســـير. و هذه الصـــفات تكون في المجردة من التاء والصـــفات المشـــتركة بين المذكر والمؤنث.

٣- صـــفات علىٰ معنىٰ الفعل، وإن لم يكن لها فعل من تركيبها وهي (أفعل من) في حال تنكيرها فلا تثنىٰ ولا تجمع مثل الفعل، فإذا قرنت بأل قربت من الاسمية فيقوىٰ فيها شبه الفعل في إلحاق العلامة جبرًا لما فاتها من عدم العمل. خامسًـــا: علم التأنيث والمذكر الغير عاقل يعدان عاملين مشتركين بين الأسماء والصفات في قبول دليل الجمع بالألف والتاء.

سادسًا: "التكسير": فقد اشتركت الصفات مع الأسماء في تسعة أبنية فقط مما يؤذن بقوة دليل التكسير في الأسماء دون الصفات لثقل الصفة عن الاســـم من جهة ومن جهة أخرىٰ ثقل التكســـير عن الواحد، وأيضًـــا شـــيوع الاسم في أوزان الكثرة والقلة علىٰ السواء وحرمان الصفة من أبنية القلة نظرًا لثقل الصـــفة كما قلنا؛ وإن التكســـير بالكثرة أثقل لذا نفر الذوق العربي من بناء الصـــفات علىٰ الأوزان الثقيلة في جمع الكثرة حتىٰ لا يزيد من ثقلها ثقلا آخر.

أما الخصـــائص الفارقة فهي: تميز كل بنية وصـــيغة بقالب يختص بدلالة معينة فينماز ويفترق عن غيره بعلامات وأمارات يحرم منها الآخر.

من ذلك ما ميز به بين الاســـم والصـــفة فالصـــفة لابد لها من مؤنث علىٰ لفظها بعكس الاسم فإن ذلك لا يشترط فيه اتباعًا لمذهب ابن عصفور.

٢- اعتماد فكرة الأصول تكشف عن أصل للأسماء فالأجناس أصول وغيرها متفرع عليها، نبه إلىٰ ذلك سيبويه من خلال ما مثل به في الاستغناء بالأمثلة لاسم الجنس عن تفسير للحد ودعم الفكرة علماء النحو من بعده.

٣- أبلغ الصفات ما كان أبعد عن بنية الفعل فكانت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وصيغ المبالغة أبلغ من غيرهم لذلك.

٤- تتجلىٰ الخصائص الصرفية في التمييز بين الأسماء فالنكرة - تعتبر بدخول (أل) التعريفية، وتثنيتها وجمعها بلفظها من غير إدخال (أل) عليها.

٥- تُنزل الصفات منزلة الأسماء الجامدة إذا كانت صفة غالبة لا يذكر معها الموصوف كالأبطح وعليه أجازوا الخضروات بالألف والتاء لغلبه الاسمية.

٦- تضعف الخصائص الصرفية في الصفات لاشتقاقها من الفعل وهو ثقيل فيصيبها ضرب من الثقل لذلك يعتد بها في منع الصرف لثقلها، فالخصائص تزيدها ثقلًا؛ لكون الخصائص فروعًا عن الأصول، فالتعريف فرع عن التنكير والتأنيث فرع عن التذكير والتثنية والجمع فرع عن الإفراد والفرع أثقل من الأصل بالفرعية.

٧- تميز البنية الاسمية بالأجناس الجامدة سواء كانت ذواتا أو معاني.

٨- تنوع البنية الاسمية للأجناس الجامدة مصحوبا بتنوع في الدلالة، فدلالة اسم الجنس تختلف عن دلالة العلم في حين انتمائها إلىٰ الفصيلة الاسمية للأعيان والذوات.

٩- اكتساب الأسماء خصائص صرفية متوقف علىٰ نوع الاسم وفصيلته، فالفصيلة الجامدة من اسم الجنس غير الفصيلة الجامدة من علم

الشـــخص غير الفصـــيلة الجامدة من علم الجنس. يُظهر ذلك تميز علم الشـــخص بالتثنية والجمع بخلاف اســـم الجنس وعلمه إلا إذا قُصِـــدَ تعدد النوع في الأخير.

١٠ – المصـــدر اســـم؛ لأنه يقع مواقع اســـم الفاعل، وفرع عن الفعل في العمل؛ لكونه علىٰ معناه ولفظه ولذا يعمل مقيدًا بالشرط.

١١ – انتماء المصدر إلىٰ فصيلة أسماء الأجناس الجامدة؛ لأنه لم يؤخذ من غيره، فيثبت له خصائص أسماء الأجناس.

١٢ – تعد المبنيات من الجوامد باعتبار لزوم البنية الصرفية صورة محددة لا تتغير مهما تغيرت عليها العوامل أو تعددت في المواقع النحوية.

١٣ – أســـماء الأجناس جامدة فلا تتحمل الضـــمير، ومنها المصـــدر لا يتحمل الضمير لكونه جامداً غير مشتق من غيره.

١٤ – المصـــدر مثل الفعل كلاهما يدل علىٰ الجنس فلا يثنىٰ ولا يجمع لدلالتهما علىٰ جميع أنواع الحدث.

١٥ – عند اختلاف النوع يصـــح تثنية المصـــدر أو جمعه، لكونه أصـــبح متميزًا عن الآخر بصفة محضة فيصير بمنزلة أسماء الأعلام.

١٦ – ليس كل مشتق صفة، فأسماء الزمان والمكان والآلة من المشتقات غير العاملة، غير الجارية علىٰ الأفعال فحملت خصـائص الأسـماء الجامدة فحرمت التأنيث وحرمت الصفة لبعدها عن الشبه بالأفعال.

١٧ – الآكد بناء الصفة بابًا نحويًا علىٰ دعامة الصفة بابا صرفيا وإن افترقا عند النحاة في التناول.

١٨- تنوع صيغ الصفات يتبعه تنوع في الخصائص تختلف باختلاف دلالة البنية الصرفية فأحكام الصفة تطابق موصوفها في الخصائص الصرفية تذكيرا و تأنيثًا تعريفًا وتنكيرًا وتثنية وإفرادًا وجمعا متىٰ رفعت الضمير المستتر فيما عدا صيغ مشتركة بين المذكر والمؤنث وصيغ مخصصة بالمؤنث.

١٩- تنزل الصفة منزلة الفعل إذا رفعت الاسم الظاهر ومن ثم تختص بخصائص الفعل مع مرفوعه فتلزم الإفراد وتؤنث لتأنيث الاسم الظاهر إذا أنث لكونه من مسببها، وتتبع موصوفها في التعريف والتنكير والإعراب علىٰ الأصل فيها.

٢٠- الصفات الفاعلة تأخذ خصائصها الاسمية المستحقة لها بجريها علىٰ أفعال الفاعلين وصفاتهم فتثنىٰ وتجمع بالواو والنون وتؤنث.

٢١- الصفات الفاعلة يقل تكسيرها ويضعف لسلامة الفعل من التكسير فتبعد عنه ويشتد البعد في الوصف المؤنث.

٢٢- التأنيث يقرب من الفعل؛ والتكسير يبعد عن الفعل، فلا تلاقٍ.

٢٣- يَقْوَىٰ تكسير الصفة إذا غلبت عليها الاسمية، فتنزل منزلة الأسماء الجامدة.

٢٤- صيغ المبالغة من الصفات الفاعلة، ومع ذلك لا تجري عليها لفظا لعدم فعل من تركيبها لذا تمنع من التأنيث ودليل الجمع المذكر السالم.

٢٥- صيغ المبالغة تدخلها التاء إذا قصد بها المبالغة ويجوز أن يدخلها حينئذ دليل الجمع المذكر لعدم التناقض.

٢٦- قد يقصد بالتاء في صيغ المبالغة التأنيث علىٰ إرادة التسمية فتمنع من الجمع المذكر وأحق بها حينئذ الجمع بالألف والتاء.

٢٧- الجمع بالألف والتاء أولىٰ به علم التأنيث لمطابقة اللفظ والمعنىٰ.

٢٨- تميز صيغ المبالغة بالتنوع في البنية الصرفية فلكل قالب خواصه المختلفة عن الآخر، فبعضها يطابق موصوفه تذكيرًا وتأنيثًا وبعضها يستوي فيه المذكر والمؤنث، وبعضها تلازمه الهاء تذكيرًا وتأنيثًا لكونها دليل المبالغة والكثرة في الفعل.

٢٩- تكثير البنية الصرفية يؤدي إلىٰ المبالغة في الدلالة علىٰ الحدث الذي قامت به الذات.

٣٠- البنية الصرفية مرهونة بالدلالة فقد تشترك البنية في أكثر من باب صرفي يفرق بينهما المعنىٰ والمراد وتنماز بقرينة لفظية أحيانا علىٰ أثر استخدام فاعل اسما للفاعل مرة، وصفة مشبهة أخرىٰ فيدل علىٰ الثبوت في حال إضافته إلىٰ مرفوعة في مثل قولهم: رابط الجأش صائب الرأي معتدل القامة.

٣١- تنحط الصفة درجة فتحرم من خصائص نحوية في التقديم والتأخير ونحو ذلك وتحمل علىٰ ما تجرىٰ عليه فتأخذ خصائصه لذا تجري الصفة المشبهة علىٰ اسم الفاعل لاعتماد الجميع علىٰ موصوف لذا تؤنث وتثنىٰ وتجمع بالواو والنون كما يثبت لاسم الفاعل ذلك إضافة إلىٰ تمثيلها فعلًا عند رفعها الاسم الظاهر كما تقرر ذلك في الأسماء الفاعلة، من اسم الفاعل واسم المفعول.

٣٢- الصفة المشبهة لا تجري علىٰ الفعل إلا في حال رفعها الاسم الظاهر، فتوحد مثله وتؤنث لتأنيثه.

٣٣- أفعل التفضيل النكرة يجري مجرىٰ الأسماء الجامدة في خصائصه فلا يؤنث ولا يثنىٰ ولا يجمع حيث بعد عن مشابهة الأفعال لعدم وجود فعل من تركيبه لذا ضعف عمله في الاسم الظاهر فلم يعمل فيه إلا بشرط إلا علىٰ لغة قليلة.

٣٤- الخصائص الصرفية للصفات تتوقف علىٰ درجة مشابهتها بالأفعال.

٣٥- اختص الاسم بالألف واللام لكونه دالاً علىٰ التعيين و"أل" تدخل بغرض التخصيص.

٣٦- التخصيص معنىٰ مستحق للأسماء دون غيرها يأتي بدخول الألف واللام دليلًا وأمارة علىٰ التعريف بعد التنكير، والتعيين بعد الشيوع.

٣٧- الفعل نكرة لأنه مع فاعله جملة والجمل كلها نكرات.

٣٨- يؤكد الجمل نكرات أنها مستفادة إذا لو كانت معارف لم يقع بها فائدة.

٣٩- الفعل لا يعرف لكونه جملة والجملة لا تضاف ولا تعرف فدل علىٰ أنها نكرات لا تقبل التعريف.

٤٠- (أل) تختص بالأسماء ولا فرق بين أن تكون تعريفية أو موصولة أو زائدة.

٤١- موضوع الفعل علىٰ خلاف التخصيص، ومن ثم لا يدخله التعريف.

٤٢- الفعل جنس والجنس مذكر فلا يؤنث ولا يقبل دليل التأنيث إلا لتأنيث الفاعل.

٤٣- التأنيث بإزاء مسميات يضيف لها معنىً جديدًا والمُعْنَىٰ به الاسم دون الفعل.

٤٤- جزء الشيء لا يؤنث لذلك لا تؤنث الحروف إلا باعتبار لفظها.

٤٥- التأنيث معنىٰ مؤثر، وإن اقترن دليله بالاسم دون المسمىٰ.

٤٦- إقرار نظرية الأصل في النحو العربي من قوامها أن المذكر أصل للمؤنث.

٤٧- الصفات فرع أفعالها لذلك تدخلها التاء، لأنها دخلت أفعالها وذلك في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب.

٤٨- الصفات فرع أفعالها لذلك: اختصت التاء الفارقة باسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب جريا علىٰ أفعالها، لأنها دخلت في أفعالها.

٤٩- اختصاص التاء بالصفات للفرق بين مذكرها ومؤنثها.

٥٠- الصفات التي لا تدخلها التاء أوزان لصيغ المبالغة ويرجح علة امتناع التاء معها أنها لما نقلت من بابها سقطت الهاء قصدًا، وإيذانا بحدوث معنىٰ زائد في الصفة.

٥١- الأسماء تعين مسماها المذكر والمؤنث فليست في حاجة للتاء الفارقة.

٥٢- التثنية والجمع تعدد في المسميات والفعل جنس يقع بلفظه علىٰ كل أنواعه مما يتنافىٰ مع معنىٰ التثنية والجمع.

٥٣- الفعل يدل علىٰ الحدث والزمن مما يستحيل معه التكرار فلا حدثين وزمانين حتىٰ يثنىٰ.

٥٤- الفعل مع فاعله جملة والجملة لا تثنىٰ ولا تجمع.

٥٥- الحرف يدل علىٰ معنىٰ واحد فقط في غيره فكيف به يدل علىٰ اثنين.

٥٦- الحرف جنس واحد كالفعل لا يصلح تعدده بل يصلح لجميع أنواعه نائبًا عن الفعل، فامتنع تثنية الفرع لامتناع الأصل.

٥٨- لا يقبل اللفظ اسما كان أو صفة دليل التثنية إلا ببنية صرفية مشروطة بشروط يتوافق فيها مع التثنية لفظًا ومعنىً.

٥٩- اختصاص السلامة بالأعلام لكثرتها فيمن يعقل.

٦٠- اختصاص جمع السلامة بالواو والنون بالمذكر: لأن مسماه أفضل المسميات.

٦١- اختصاص صفات من يعقل بجمع السلامة المذكر يرجع إلىٰ أنها جارية علىٰ أفعالها فألحقت بها علامة الجمع كما ألحق بالفعل ضمير الجمع، وكونها صفات من يعقل اختصت بأفضل الجموع.

٦٢- صون جمع السلامة عن التغيير فضيلة له ومطابقة اللفظ للمعنىٰ مستحسنة لاختصاصه بالعلماء العقلاء السالمين وكذلك كانت أفعالهم وصفاتهم.

٦٣- يمتنع الجمع بالألف والتاء فيما امتنع جمعه بالواو والنون لكون المؤنث فرع المذكر فيمتنع حمراوات لامتناع أحمرون.

ثبت المصادر والمراجع

١. اتحاف فضلاء البشير بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا- تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب- مكتبة الكليات الأزهرية ط(١) ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق: د/ مصطفىٰ أحمد المنماس- كلية اللغة العربية- القاهرة ط(١) ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٣. أسرار العربية-تأليف الإمام أبي البركات بن أبي سعيد الأنباري-تحقيق: محمد بهجت البيطار- دمشق بدون تاريخ.

٤. أسرار اللغة- تأليف- د/ إبراهيم أنيس- مكتبة نهضة مصر.

٥. الأشباه والنظائر في النحو- للسيوطي- تحقيق: غازي مختار طليمات- طبع مجمع اللغة العربية- دمشق- بدون تاريخ.

٦. إصلاح المنطق- لابن السكيت- تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٧. الأصول في النحو- لابن السراج- تحقيق د. الحسين الفتلي ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لابن الأنباري أبي البركات، ومعه الانتصاف- تأليف الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد- دار الطلائع.

٩. امتاع الطرف في الصرف- تأليف د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد المكتبة الأزهرية للتراث.

١٠. أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد- دار الطلائع.

١١. الإيضاح في علل النحو – للزجاجي– تحقيق: مازن المبارك– دار النفائس– بيروت طبعة (٥) ١٩٨٦م.

١٢. البسيط في شرح جمل الزجاجي– لابن أبي الربيع– تحقيق: د/ عياد بني عيد الثبيتي– دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٦م، بيروت– لبنان.

١٣. التبصرة والتذكرة– للصيمري– تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفىٰ علىٰ الدين، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م– دار الفكر– دمشق.

١٤. التصريح بمضمون التوضيح– للشيخ خالد الأزهري– دار إحياء الكتب العربية.

١٥. تصريف الأسماء والأفعال– لفخر الدين قباوة– مكتبة المعارف– بيروت– لبنان– ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

١٦. التعريفات– للجرجاني علىٰ بن محمد بن علي ت٨١٦– تقديم إبراهيم الأبياري– دار الريان للتراث.

١٧. الجنىٰ الداني في حروف المعاني– للمرادي– تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط١، ١٩٩٢– دار الكتب العلمية– لبنان– بيروت.

١٨. الجمل– لعبدالقاهر الجرجاني– تحقيق: علىٰ حيدر– دمشق ١٩٧٢م.

١٩. حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل– المطبعة الأزهرية بمصر الطبعة (٧)– ١٩٢٩م.

٢٠. حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني– عيسىٰ البابي الحلبي– دار إحياء الكتب العربية.

٢١. حاشية يس علىٰ التصريح- عيسىٰ البابي الحلبي- دار إحياء الكتب العربية.

٢٢. خزانة الأدب- للبغدادي- طبعة بولاق ١٢٣٩هـ ونشره الخانجي بمصر ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، بتحقيق: د/ عبدالسلام محمد هارون.

٢٣. درة الغواص في أوهام الخواص- للحريري- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار نهضة مصر- للطبع والنشر.

٢٤. دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني- دار المعرفة- بيروت- لبنان.

٢٥. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها- تأليف: لطيفة إبراهيم النجار- دار البشير- الأردن ط(١) ١٩٩٤م.

٢٦. ديوان المتنبي- تحقيق: د/ عبدالوهاب عزام- مطبعة لجنة التأليف، والترجمة والنشر.

٢٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء علىٰ الأمة- لمحمد ناصر الدين الألباني الجزء الأول- مكتبة المعارف- الرياض، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٣م.

٢٨. سنن الترمذي ومنه الشمائل المحمدية- لأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ ابن سورة ن٢٧٩هـ- مراجعة صدقي محمد جميل العطار- دار الفكر.

٢٩. شذا العرف في فن الصرف- تأليف أ. الشيخ أحمد الحملاوي- المكتبة الثقافية- بيروت- لبنان.

٣٠. شذور الذهب في معرفة كلام العرب- لابن هشام- تحقيق: محمد محي الدين- مطبعة السعادة- ١٣٦٩ه.

٣١. شرح ألفية ابن مالك- لابن الناظم- حققه د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل- بيروت- لبنان.

٣٢. شرح التسهيل- لابن مالك- تحقيق: محمد عبدالقادر وآخرون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

٣٣. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق: د/ صاحب أبو جناح (م أ ع) بدون تاريخ.

٣٤. شرح حدود النحو- لابن قاسم المالكي ت٩٢٠- تحقيق: د/ خالد فهمي- مكتبة الآداب ط(١) ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٣٥. شرح شافية ابن الحاجب- للجابردي- عالم الكتب- بيروت.

٣٦. شرح شافية ابن الحاجب- للرضي- مع شرح شواهد لعبد القاهر البغدادي- حققه محمد نور الحسن وآخرون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

٣٧. شرح الكافية – للرضي- طبعة جديدة- تعليق حسن عمر- مؤسسة الرسالة.

٣٨. شرح الكافية الشافية- لابن مالك- حققه- د/ عبدالمنعم هريدي- دار المأمون للتراث- أم القرىٰ- مكة.

٣٩. شرح كتاب سيبويه- للسيرافي ت٣٦٨- تحقيق: أحمد حسن مهدلي- علىٰ سيد علىٰ- الجزء الأول- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ٢٠٠٨م.

٤٠. شرح المفصل – لابن يعيش- مكتبة المتنبي- القاهرة.

٤١. شرح النظام- تأليف نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري من أعلام القرن التاسع الهجري- تعليق: علىٰ الشملاوي منشورات مكتبة العزيزي.

٤٢. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها- لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ه- تحقيق: السيد أحمد صقر- طبع مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.

٤٣. عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك- الشيخ محي الدين عبدالحميد- دار الطلائع.

٤٤. فن التصريف- للدكتور يسري محمد زعير- الجزء الثاني- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

٤٥. في المصطلح النحوي: الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية- دكتور/ محمود أحمد نحلة- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية.

٤٦. القاموس المحيط- للفيروز آبادي- دار الحديث- القاهرة- أنس محمود وغيره.

٤٧. الكتاب لسيبويه- تحقيق: عبدالسلام هارون- الطبعة (٣) ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م- مكتبة الخانجي- القاهرة.

٤٨. الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية- لأبي البقاء الكفوي ت١٠٩٤ه- ١٦٨٣م، ضبط وتدقيق د/ عدنان درويش- محمد المصري- مؤسسة الرسالة- ط(٢) ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

٤٩. اللباب في علل البناء والإعراب – للعكبري ت ٦١٧- تحقيق: غازي مختار طليمات- دار الفكر – بيروت- لبنان- دمشق سوريا.

٥٠. لسان العرب- لابن منظور- دار المعارف.

٥١. اللغة العربية معناها ومبناها- للدكتور/ تمام حسان- القاهرة ١٩٧٣م.

٥٢. المذكر والمؤنث- لأبي بكر بن الأنباري محمد بن القاسم ت ٣٢٨ه- تحقيق: الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة- القاهرة- ١٤٠١ه- ١٩٨١م- المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث- مصر- وزارة الأوقاف.

٥٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها- للسيوطي- شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولىٰ بك وآخرون- الجزء الثاني ط(٣) مكتبة دار التراث- القاهرة.

٥٤. المسائل العسكرية- لأبي علىٰ الفارسي- تحقيق: محمد الشاطر ط (١) ١٤٠٣ه.

٥٥. المعجم الرائد- الشبكة العنكبوتية.

٥٦. معجم المعاني- الشبكة العنكبوتية.

٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام الأنصاري- تحقيق: حنا الفاخوري- دار الجيل- بيروت.

٥٨. المفتاح في الصرف- للجرجاني- تحقيق: د/ علىٰ توفيق أحمد- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولىٰ ٨٧.

٥٩. مقاييس اللغة- لابن فارس بن زكريا ٣٩٥- تحقيق عبدالسلام هارون- دار العلوم- دار الفكر- المجمع العلمي العربي.

٦٠. المقتصد في شرح الإيضاح- لعبد القاهر الجرجاني- الجزء الثاني- تحقيق: د/ كاظم بحر مرجان- مطبعة المجلد العربي- القاهرة.

٦١. المقتضب- للمبرد- تحقيق: الشيخ عضيمة- القاهرة ١٩٩٩م.

٦٢. الممتع الكبير في التصريف- لابن عصفور- تحقيق: فخر الدين قباوة- مكتبة لبنان ط(١) ١٩٩٦م.

٦٣. مناهج البحث في اللغة- د/ تمام حسان- الطبعة الأولىٰ ١٩٥٥م- مطبعة الأنجلو المصرية.

٦٤. منهج السالك للأشموني- دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

٦٥. موسوعة النحو والصرف والإعراب- إعداد إميل بديع يعقوب- دار العلم للملايين.

٦٦. نتائج الفكر في النحو - للسهيلي ت ٥٠٨- ٥٨١- تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع- دار النصر للطباعة الإسلامية مصر.

٦٧. نزهة الطرف في علم الصرف- تأليف أحمد بن محمد الميداني ت ٥١٨ه- الجزء الثاني- شرح د/ يسرية محمد إبراهيم حسن- الطبعة (١) القاهرة.

٦٨. همع الهوامع- للسيوطي- تحقيق: عبدالعال سالم مكرم مؤسسة الرسالة.